مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٩)

المثقفون والبحث عن مسار

دور المثقفين
ار الخليج العربية في التنمية

الدكتور اسامة عبد الرحمن

المثقفون والبحث عن مسار

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٩)

المثقفون والبحث عن مسار

دور المثقفين
في اقطار الخليج العربية في التنمية

الدكتور اسامة عبد الرحمن

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت: حزيران/يونيو ١٩٨٧

إن الشجـاعـة في القلوب كثيـرة

ووجـدت شجعان العقـول قليلا

أحمد شوقي

المحتويات

مقدمة ١١

١ ـ مفهوم الثقافة والمثقفين ١٤

٢ ـ الوعي الثقافي والوعي السياسي ٢٤

٣ ـ ومضات الوعي السياسي ٢٩

٤ ـ وضع الأقطار العربية الخليجية ٣٨

٥ ـ ثم ماذا بعد جلاء المستعمر؟ ٥٧

٦ ـ منطلقات الفئة المثقفة ومنزلقاتها ٦٦

ـ أهمية الموقف الموضوعي ٦٦

ـ الانكفاء على التراث ٦٧

ـ التبعية والاستلاب ٦٩

ـ الاغتراب ٧٠

- الاستيعاب ٧٦

٧ - مدى إدراك الفئة المثقفة في
الأقطار العربية الخليجية لدورها ٧٨

٨ - نقاط الالتقاء ٨٢

٩ - تصنيف الفئة المثقفة في الأقطار العربية الخليجية ٨٥

١٠ - مدى وضوح التوجه لدى الفئة
المثقفة في أقطار الخليج العربية وسلامته ٩٠

١١ - محصلة عطاء الفئة المثقفة ٩٥

١٢ - ضرورة وجود استراتيجية للفئة المثقفة ١٠٠

- استقطاب الفئة المثقفة ككل وبلورة
فكر تنموي واستراتيجية محددة ١٠٠
- التأثير على صانعي القرار ١٠١
- وجود ارادة سياسية واعية ١٠٣
- ايجاد الارادة المجتمعية الواعية ١٠٧

١٣ - اعراض بعض التحديات ١١٠

- اعراض اقتصادية ١١١
- أعراض سياسية ١٢٠

١٤ ـ القضايا الأساسية التي يجب التصدي لها ١٣٠
ـ المشاركة في صنع القرار ١٣٠
ـ إيجاد جذور المواطنة وتعميقها ١٣٦
ـ بناء القاعدة الانتاجية ١٤١
ـ دورة الصناعة التحويلية ١٤٦
ـ الأمن الغذائي ١٤٩
ـ دور الإعلام ١٥٢
ـ دور التعليم ١٥٥
ـ أهمية السياسة السكانية ١٥٨
ـ دور البحث العلمي ١٦١
ـ دور المرأة ١٦٤
ـ دور ادارة التنمية ١٦٧
ـ دور المشروعات العامة ١٦٩
ـ دور الاستثمار ١٧٢
١٥ ـ المعضلة الأساسية وعطاء الفئة المثقفة ١٧٦
١٦ ـ بلورة تيار فكري للفئة المثقفة ١٩٢
١٧ ـ ماذا لدى الفئة المثقفة؟ ١٩٨

الملاحق

ملحق رقم (١): الإطار الجديد لمنتدى التنمية ٢١٣
ملحق رقم (٢): (أ) الحد الأدنى من التوجه الذي يُتوخّى أن يلتزم به أعضاء المنتدى ٢٢٢
(ب) الحد الأدنى من التوجه الذي يتوخى أن تقتنع بالالتزام به السلطة السياسية .. ٢٢٧
ملحق رقم (٣): مشروع خطة التنمية الثقافية في دول مجلس التعاون ٢٣٣
المراجع ٢٤١

مقدمة

يتساءل الكثيرون عن دور الفئة المثقفة في أقطار الخليج العربية وعن مدى أداء هذه الفئة لدورها. وبدون الخوض في التفاصيل فإنه من المعروف أن الفئة المثقفة في هذه الأقطار محدودة. وسبب ذلك أن هذه الأقطار ما زالت في مراحل متخلفة من الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. غير أنه تجدر الاشارة إلى أن هناك قطاعاً من الفئة المثقفة يدرك الدور الذي يجب أن يضطلع به والتحديات التي يجب أن يتصدى لها مهما كانت صعوبة ذلك التصدي. ولكن هذا القطاع محدود ولا يمثل نسبة كبيرة من الفئة المثقفة المحدودة أصلاً. وليس ثمة شك أن هذا القطاع من الفئة المثقفة لا ينطلق من فراغ وإنما ينطلق من المعطيات الموجودة على الساحة المجتمعية وافرازاتها وتجارب بعض الأقطار العربية الأخرى. وهي تدرك الظروف المختلفة نسبياً للأقطار العربية الخليجية والتي أوجد فيها الترف النفطي في وقت

من الأوقات زخماً سطحياً فبدا الوضع وكأنه لا يمثل مجرد ازدهار اقتصادي وانما ازدهار حضاري بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ويندرج تحتها بالطبع مفهوم الثقافة. وحتى مع الهزة في الموارد النفطية فإن نمط المعطيات على الساحة المجتمعية ما زال إلى حد كبير كما هو. ويحتاج تصحيح التوجه المغلوط إلى دور أكثر فعالية. ودور الفئة المثقفة دور أساسي ولكنه ليس الدور الوحيد، إذ من المنتظر أن يعي المواطن في هذه الأقطار هذه المعضلة ويهيّء نفسه للتصدي لها من خلال ادراك واع لها وللدور الذي يجب أن يقوم به. والكتاب موجه للفئة المثقفة كما أنه موجه للقاعدة المجتمعية العريضة. ونظراً لأنه موجه للقاعدة المجتمعية العريضة فقد توخى سهولة العرض والطرح مع عدم اغفال لجوهر القضايا الأساسية. كما انه تجاوز إلى حد ما التفرقة الدقيقة بين الفئة المثقفة والفئة المتعلمة مع أن هذه التفرقة سليمة وصحيحة. وأقطار الخليج العربية التي يركز عليها الكتاب هي (الامارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت).

ولقد بدأت فكرة الكتاب من مشروع دراسة تم اعدادها لمنتدى التنمية (الذي كان اسمه سابقاً ندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط). وهذا المنتدى يضم قطاعاً من الفئة المثقفة في أقطار الخليج العربية بدأت منذ سنوات في طرح قضايا أساسية من خلال دراسات ولقاءات تعتمد على حوار موضوعي مفتوح وصريح. وهو يسعى إلى تقصّي بعض المعضلات الرئيسية

ووسائل التصدي لها لصالح المصلحة العليا لهذه الأقطار وللوطن العربي ككل.

وقد اعتمد الكتاب إلى حد كبير على محصلة نقاش هذه الورقة، مع أنه لا يمثل بالضرورة وجهة نظر منتدى التنمية. كما اعتمد على عدد قليل نسبياً من المراجع. وإن جاءت قائمة المراجع محدودة فسبب ذلك أنها اقتصرت على المراجع الرئيسية. وإذا لم يشر إلى المراجع في الهوامش فمردّ ذلك أن الموضوع متشابك وكثير من القضايا متداخلة وتعرضت لها الكثير من المراجع.

ولمنتدى التنمية الشكر على إتاحة الفرصة لإعداد هذه الدراسة وعلى إثرائها بمحصلة نقاشه. وهناك عدد كبير من الاخوة الذين يستحقون الشكر أخص بالذكر منهم الأستاذ جاسم السعدون ود. خير الدين حسيب ود. علي الكواري. والشكر أزجيه أيضاً لمركز دراسات الوحدة العربية الذي أصدرها في كتاب.

أسامة عبد الرحمن

١ ـ مفهوم الثقافة والمثقفين

لقد برزت على ساحة الوطن العربي شريحة متعلمة منذ أمد ليس بالقصير ونمت هذه الشريحة المتعلمة عبر السنين. وهذه الشريحة المتعلمة لا ينطبق عليها بالضرورة مفهوم الشريحة المثقفة، ذلك أن الثقافة أبعد مدى وأعمق غوراً من التعليم وخصوصاً ضمن أطره ومؤسساته ومناهجه التي ما ساعدت كثيراً على نمو الوعي الثقافي بقدر ما ساعدت على زيادة الرصيد من حاملي الدرجات العلمية. وقد يكون مضمون التعليم في كثير من الأحيان خواءً أو منهجاً تلقينياً ما خلق القدرة على التحليل والتقصّي والتفاعل والاستنباط والاستنتاج والسعي وراء المعرفة وارتياد آفاقها.

ومن المعروف أنه زاد عدد المدارس والمعاهد والجامعات. ولكن هذه الزيادة ما كان لها تأثير يذكر في ايجاد وعي مجتمعي فعّال أو زيادة علمية معطاءة ولذلك ما شهد الوطن العربي مسيرة تنموية وحضارية تعبر به من ردهات التخلف إلى آفاق التنمية

المتعددة الأبعاد. ومن الملفت للنظر أنه مع زيادة هذا الرصيد من حاملي الدرجات العلمية ما زال التخلف يضرب أوتاده على الساحة المجتمعية. وربما بدت هذه الأوتاد صعبة الاجتثاث بل من المستغرب أنها كما يبدو تزداد رسوخاً. وليس النظام التعليمي بأطره أو مؤسساته ومناهجه ومضامينه هو السبب الوحيد إذ تتعدد الأسباب ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو ثقافي ومنها ما هو غير ذلك. كما أنه ليس هناك سبب اجتماعي أو سياسي او ثقافي واحد ولكنها مزيج متداخل ومتشابك من الأسباب وليس هنا مجال الخوض في كل هذه الأسباب. ولكن محور الارتكاز سيكون دور الفئة المثقفة وليس النخبة المثقفة، ذلك أن مصطلح النخبة في حد ذاته مصطلح أفرزته بعض الأدبيات وهو مصطلح يضفي على فئة محدودة هالة كبيرة كما أنه مصطلح متحيز لا أميل إلى استخدامه رغم أنه من المصطلحات الشائعة الاستخدام. والسؤال الذي يطرح نفسه منذ البداية هو: من هي الفئة المثقفة؟

إن الثقافة ما زالت تتجاذبها تعريفات متعددة وبعض هذه التعريفات يكاد يكون من السعة بحيث يستوعب كل إصدار فكري، وبعضها يكاد يكون من الضيق بحيث لا يستوعب إلّا الإصدار الفكري الذي ينطبق عليه معيار الإبداع، وتتفاوت التعريفات الأخرى بينهما. وقد ينسحب مفهوم الثقافة في بعض الأحيان على أيّ تراكم للقيم والتقاليد الاجتماعية والتراث

المجتمعي بكل أبعاده سواء الفكرية أو غير الفكرية. ولكنه في أحيان أخرى قد ينسحب على التراكم الفكري والحضاري عبر التاريخ وإن بدا أن قدراً من هذا التراكم الفكري والحضاري من عصور سحيقة قاصر أو سطحي إلى حد ما فهو ربما كان منتهى محصلة الفكر والحضارة في تلك العصور. وعدم وجود تعريف محدد للثقافة هو الذي يجعل تحديد هوية المثقفين من الصعوبة بمكان إذ يكاد ينطبق مفهوم المثقفين أحياناً على شريحة عريضة جداً نالت قسطاً من التعليم مع تفاوت ذلك القسط. ويكاد ينطبق أحياناً أخرى على فئة محدودة تمتلك ناصية القدرة الإبداعية والعطاء الإبداعي وبينهما قد ينطبق مفهوم المثقفين على شريحة نالت قسطاً من التعليم ولكنها تمتلك القدرة على المتابعة للعطاء الثقافي كما تمتلك سعة الإطلاع حتى ولو لم تمتلك ناصية القدرة الإبداعية أو يكون لها عطاء إبداعي.

ورغم أن تعريف الثقافة يبدو وكأنه من قبيل المستحيل فسأحاول أن أحدد المضمون الجوهري لهذا المفهوم وهو ـ من وجهة نظر المؤلف ـ يشمل التراكم الابداعي عبر مسيرة الحضارة الانسانية والمعرفة بشتى أبعادها. وإذا كان قد غلب عليها في وقت من الأوقات البعد الأدبي وبعض ألوانه وبعض الفن وبعض الفلسفة فإنها تشمل المعرفة الأدبية والفنية والتقنية وتشمل المعرفة في ميادين الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادارة والفلسفة وغيرها، ورغم أن التنمية هي المطمح لكل الدول في الوقت

الحاضر، ومع أن الثقافة ينظر إليها على أنها بعد واحد من بين أبعاد التنمية فإن الثقافة في حقيقة الأمر هي الركيزة للبعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري إذ إن هذه الأبعاد هي في مضمونها ثقافة، ذلك أنها تعتمد على رصيد من المعرفة وإن كان التركيز فيها على ميادين معينة.

أما المثقفون فإنهم الفئة التي لديها الخصائص التالية:

١ ـ امتلاك ناصية القدرة الإبداعية المستمرة في عطاء إبداعي.

٢ ـ المتابعة للعطاء الإبداعي واستيعابه.

٣ ـ سعة الاطلاع في ابعاد شتى للعطاء الابداعي واستثماره.

إن مفهوم الثقافة حتى في العصر الحاضر يكاد ينسحب على العطاء الفكري في ميادين الأدب والفن مع أن مفهوم الثقافة أوسع من ذلك بكثير لأنها تشمل كل ميادين المعرفة. وإذا كان التركيز في حقب سابقة على الأدب والفن والفلسفة هو الذي أضفى على الثقافة إطاراً معيناً ما زال هو الإطار السائد فإنّ الثقافة تنسحب على ميادين جديدة للمعرفة كالاقتصاد والإدارة والسياسة والاجتماع والعلوم الطبيعية المتعددة والمجالات التقنية. وربما أضفى العصر الحاضر والسعي وراء التنمية على هذه الميادين والمجالات أهمية أكبر ولكنه لا ينسحب عليها في كثير من الأحيان مفهوم الثقافة مع أنه من الضروري أن ينسحب عليها. وستركز الدراسة على الثقافة بهذا المفهوم الواسع ومن منطلق هذا المفهوم

الواسع لا يدخل في إطار المثقفين الأدباء والفنانون والفلاسفة فحسب ولكن ذوي الرصيد من المعرفة في الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو الادارة او العلوم الطبيعية المتعددة أو المجالات التقنية المتعددة أيضاً. ومع أنه ستنطلق الدراسة من هذا المفهوم الواسع فإن التعرّض للثقافة في حقبة من الحقب قد يكون محوره الرصيد من المعرفة السائد في تلك الحقبة. وفي الحقب الماضية عموماً كان الرصيد من المعرفة قاصراً على مجالات معيّنة، غير أنه في العصر الحاضر برز الاهتمام بمجالات متعددة أخرى، وستعتمد الدراسة على الثقافة في كونها رصيد المعرفة في شتى المجالات مع التركيز على المجالات التي لها دور أو تأثير أكبر على مسار التنمية المطلوب في العصر الحاضر.

وليس ثمة شك أنّ قصر الثقافة على المضمون الإبداعي يُخرج كثيراً من العطاء من اطار الثقافة، كما أن هذه الخصائص تخرج كثيرين ممن ينظر إليهم على أنهم مثقفون من إطار المثقفين حقاً. ومن الواضح أن التراث في إطار هذا المفهوم يدخل قدر منه في إطار الثقافة ولكنه لا يدخل كله ضمن ذلك الإطار. ذلك أنّ في التراث ما هو ابداعي وفيه ما هو غُثاء، وإن ضرب بعض الغثاء أوتاده على الساحة المجتمعية عبر الحقب التاريخية وان أصبحت بعض مضامينه من القيم والتقاليد المجتمعية الراسخة، ويجب ألاّ يُحتَكَم في التراث الإبداعي إلى معايير مرحلة غير المرحلة التي أفرزت ذلك التراث ذلك أن الاحتكام بمثل هذه الصورة يعتبر غير

موضوعي وغير منطقي فما كان يمثل منتهى محصلة الفكر الإنساني في مرحلة تاريخية, لا يمثل منتهى محصلة الفكر الانساني في مرحلة أخرى. إذ إن الفكر الانساني في عطائه الابداعي عبر المراحل التاريخية المختلفة يمثل تطورا مستمراً، وما يمثّل حتى في العصر الحاضر منتهى محصلة الفكر الابداعي قد لا يكون كذلك في عصر لاحق ولا يعني ذلك بالضرورة أنّ كل تطور ابداعي يلغي ما سبقه. وإنما قد يعتبر إضافة إليه وامتداداً له، كما أنّ ذلك لا يعني أبداً أن أي تراث ابداعي تراكم عبر العصور التاريخية ليس له قيمة فكرية أو حضارية عدا كونه تراثاً، فمن التراث الإبداعي ما يستمر ذا قيمة أصيلة مهما عفا عليه الزمن. والتاريخ شاهد على ذلك. ومعروف أن من المثقفين الذين أفرزوا ذلك العطاء الإبداعي من فرضوا وجودهم على الساحة وما استطاع مرور الحقب الطويلة من التاريخ أن يمحو أسماءهم. بل إن عدداً منهم لا يزال اسمه شامخاً في كل عصر من العصور. ورغم أنّ الفكر الانساني واجه في كثير من العصور ألواناً شتى من الاضطهاد والاستبداد فقد استطاع إلى حد كبير أن يستمر في عطائه. وإذا كان الكثير من العطاء قد فرض وجوده رغم العنت والعناء والتضحية فإن بعضه الآخر وإن لم يستطع أن يفرز محصلته على الساحة المجتمعية حيث تواجهه حراب الاضطهاد والاستبداد على كل السبل فقد بقي معينه وانساب بين فينة وأخرى أو في مراحل لاحقة ولم يظل رهين المحبسين مدة طويلة وإن كان رهين المحبسين في عصر من العصور.

ومن المستحسن تجاوز المفهوم الذي يقصر الثقافة على العطاء الابداعي إلى المفهوم الذي يدخل في إطاره العطاء الإبداعي وكذلك العطاء الجيد تقديماً أو إطلاعاً واستيعاباً.

وانطلاقاً من المفهوم الشامل للثقافة بأنها ليست قاصرة على الأدب وإنما تشمل كل أبعاد المعرفة فإنه من الخطأ السائد الخلط بين الثقافة والأدب. صحيح أن الأدب يكاد يمثّل معظم الساحة الثقافية وليس الأدب بكل صوره وألوانه وأساليبه ولكن ذلك بصرف النظر عن الأسباب يعتبر خللاً في دور الثقافة وقصوراً يجب ألّا يستمر، وإنما يجب أن تكون كل آفاق المعرفة مجالاً لارتياد الفكر. ويجب أن تكون هذه الآفاق جميعها ميداناً للثقافة، ورغم أن الأدب هو المسيطر على الساحة الثقافية فإنّ التوجه يجب ألّا يكون بالضرورة انحساراً للأدب، ذلك أنّه يمثل أفقاً واحداً من آفاق الثقافة، وإنما يجب خوض الآفاق الأخرى. ولا يعني بالضرورة سيطرة الأدب على الساحة الثقافية. ان الأدب ليس له دور تنمويّ من خلال البعد الثقافي، ذلك أنه يمكن أن يكون له دور فعال في التوعية المجتمعية. ولكن مقتضيات التنمية الشاملة والتطور في الأبعاد المختلفة للمعرفة تقتضي أن يكون هناك خوض لهذه الأبعاد واستقاء لرصيد المعرفة فيها وتطوير وتطويع وإثراء له.

ومع أن الأدب هو المسيطر على الساحة الثقافية فهو يعتوره الكثير من القصور ليس من ناحية العطاء الإبداعي الثرّ والجيد ولكن حتى من خلال عدم تمكّنه من ارتياد البعد الأدبي من أبعاد

الثقافة بحرية وممارسة دور فعال في التوعية المجتمعية. ومن الإنصاف التأكيد على أن العطاء الإبداعي المثري والجيد في الأدب قد يعتبر غاية في حد ذاته خصوصاً إن كان فيه إثراء للمسيرة الأدبية وللرصيد الأدبي. ولكن يجب ألا يكون دور القادرين على العطاء الإبداعي أو الجيد قاصراً على هذه الناحية فقط، وإنما يجب أن يكون لهم دور فعّال في التوعية المجتمعية، خصوصاً في حقبة تحتاج إلى تضافر الجهود من أجل النهوض بالمجتمع وتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة.

ولأن مفهوم التنمية غلب عليه الطابع الاقتصادي فقد بدت مهمة التقصّي والبحث والدراسة والتنظير وكأنها وقف على الفئة المثقفة من الاقتصاديين أو من هم قريبون من مجال الاقتصاد. وهذه النظرة قاصرة ومبتورة بعد أن تبين أن التنمية لها أبعاد شتى وأن البعد الثقافي لا يقلّ شأناً عن بقية الأبعاد. ولعله من المستنكر أن ينظر إلى الثقافة على أنها الأدب وما دار في محيطه وأن الثقافة بهذا المعنى القاصر ليس لها دور مباشر وفعّال في التنمية، وأن المثقفين ضمن هذا الاطار ينتظر منهم أن يكونوا بمعزل عن التنمية وأن عطاءهم الإبداعي هو غاية في حد ذاته وليس من الضروري أن تكون محصلته ذات دور في التوعية المجتمعية أو التنمية الشاملة.

وليس ثمة شك أن العطاء الفكري الإبداعي قد يبدو مضمحلاً في عصر من العصور أو يبدو منقطعاً. ولكنه حتى إن

انقطع في فترة من الفترات كان قادراً على وصل ما انقطع في مسيرته عبر التاريخ. وينطبق ذلك على العطاء الفكري الابداعي عبر التاريخ العربي كما ينطبق ذلك على العطاءالفكري الإبداعي عبر تاريخ الأمم الأخرى. والعطاء الفكري الإبداعي عبر التاريخ العربي جزء من العطاء الفكري الإبداعي في إطاره التاريخي الإنساني الشامل، وهو يمثل في الوقت نفسه امتداداً ورافداً كذلك.

ولقد اعتورت العطاء الفكري الإبداعي عبر التاريخ العربي موجات من الإضطهاد والإستبداد ولكنها لم تتمكن من إجهاض ذلك العطاء الذي ظل هو المضمون الحضاري للأمة العربية. كما أن ذلك العطاء كان بين مدّ وجزر عبر الحقب التاريخية. ومن المعروف أن العطاء الإبداعي الفكري تفاوت بين عصر وآخر. وربما بدا في بعض العصور وكأنه ليس هناك ثمة عطاء إبداعي فكري وخصوصاً في العصور التي ضرب فيها الجهل كل أوتاده على الساحة العربية وتراجع الفكر عن خوض الساحة وبدت هذه الساحة خالية من أي عطاء إبداعي فكري. وأقرب مثل على ذلك عصر الخلافة العثمانية وامتداد مظلة الاستعمار وسيطرته واستبداده وإجهاضه للومضات الفكرية الإبداعية وأية ومضة للوعي على الساحة المجتمعية. ولكن ما الذي آل إليه العطاء الفكري الإبداعي بعد انتهاء عصر الخلافة العثمانية وجلاء المستعمر عن معظم أرجاء الوطن العربي؟ وقبل محاولة الإجابة عن مثل هذا

التساؤل تجدر الإشارة إلى أنه في ظل الخلافة العثمانية ومظلة المستعمر وسيطرته واستبداده كانت هناك ومضات فكرية ابداعية ربما أطبق عليها الظلام في وقت من الأوقات، وربما لم تتمكن من أن تبرز على الساحة المجتمعية، ولذلك ما كانت لها محصلة واضحة. ولكن في أوقات أخرى فرضت ومضات فكرية إبداعية وجودها على الساحة الحالكة الظلمات والموصدة فيها كل السبل بحراب الاستعمار ومحاولاته الإجهاضية.

إن محاولة إجابة التساؤل المطروح هي مضمون هذه الدراسة التي تحاول أن تركز على فترة من العصر الحاضر أصبح من المألوف تسميتها بعصر النفط. كما تحاول أن تركز على دور الفئة المثقفة في الأقطار الخليجية النفطية والقضايا التي كان يرجى أن تتصدى لها هذه الفئة.

٢ ـ الوعي الثقافي والوعي السياسي

إن الوعي الثقافي هو محصلة الثقافة الحقة. وهو القوة الفعالة في تطورها وإثرائها. والوعي الثقافي ليس قاصراً على ذوي العطاء الثقافي ولكن يشمل المتلقين بإدراك لذلك العطاء الثقافي. والعطاء الثقافي يفترض أن يكون فيه رصيد جيد من العطاء الإبداعي ويفترض في ذوي العطاء الثقافي أن يكون أكثرهم من ذوي العطاء الإبداعي. كما أنه يفترض في المتلقين للثقافة أن تكون أغلبيتهم ممن يستوعبون العطاء الإبداعي ولا يقف دورهم عند التلقي للعطاء الإبداعي ولكن بالإضافة إلى استيعابه القدرة على التفاعل معه. ويجب أن تكون هناك جسور مفتوحة بين ذوي العطاء الثقافي والمتلقّين لذلك العطاء.

والوعي الثقافي يعد واحداً من أبعاد الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري والتقني. وهي كلها متلاحمة ومتفاعلة مع بعضها البعض. ولعل الوعي الثقافي قبل فترة وجيزة من الزمن كان أكثر انتشاراً نسبياً وكانت محصلة العطاء الثقافي

الإبـداعي أكبر وكـان قسط منها متفـاعلاً مـع التفـاعـل المجتمعي بـالمستجدات والمتنـاقضات عـلى السـاحـة المجتمعية وكـانت بعض جوانب الوعي السياسي عاملاً فعالاً في هذا التفاعل.

إن الوعي السياسي هو المرتكز للوعي بكل أبعاده مع أنه ليس بالمرتكز الوحيد. ذلك أن الوعي السياسي يرسخ الشعـور بالإنتـماء للوطن والشعـور بالإنتـماء للوطن يلتحم معه الإخـلاص والحماس والبذل والعطاء في سبيل رقي الوطن وازدهاره. والوعي السيـاسي ليس مجرد ترديد لشعارات وإنما هو إدراك لمعضلة التنمية التي يظل البعد السياسي من أقـوى أبعادهـا. ولما كـان هذا البعـد، يرسّخ الانتـماء للوطن فإنّ الـوعي السياسي ربمـا كان هـو المـرتكـز الأول الذي تلتحم معه المـرتكزات الأخـرى بما فيهـا الوعي الاجتـماعي والوعي الاقتصادي والوعي الثقافي والوعي الاداري. ولقد بـرزت خلال السيطرة الاستعـمارية المباشرة ومضات من الـوعي السياسي وخصوصاً في الأقطار العربية التي خاضت نضالاً مريراً وعنيفاً ضد الاستعـمار. أما في الأقـطار العربيـة الخليجية فـإنه وإن كـان هناك بعض ومضـات الوعي السيـاسي فإنها لم تكن ممتـدة على مسـاحـة كبيرة من السـاحة المجتمعية كـما هو الحـال في الأقطار العـربية التي خـاضت نضالاً طـويـلاً ومـريـراً ضـد الاستعـمار. وحتى في هـذه الأقطار التي خاضت النضال الطويل والمرير ضد الاستعـمار وبدت ومضـات الوعي السيـاسي ممتدة عـلى قاعـدة عريضـة من السـاحـة المجتمعية لم يتم استثمار هذه الومضات بعد جلاء المستعمر، أو تم

استثمارها في بعض الأحيان في أطر مغلوطة، ولذلك سرعان ما تقلصت هذه الومضات ثم تلاشت. وبانحسار هذا الوعي السياسي وتلاشيه لم يكن في الإمكان أن تمتد الأبعاد الأخرى للوعي بما فيها الوعي الاجتماعي والوعي الثقافي والوعي الاقتصادي والوعي الاداري.

ولكن بقاء ومضات الوعي السياسي لفترة من الوقت أحدثت نقلة في النضج السياسي. ولهذا فإن هذه الأقطار العربية كانت في مرحلة متقدمة من النضج عن المرحلة التي كانت تقف عندها الأقطار العربية الخليجية. وهذا النضج السياسي الذي يمثل مرحلة متفوقة نسبياً صاحبه، أو كان من نتائجه، نضج اجتماعي وثقافي واقتصادي واداري. ولهذا فإن مرحلة النضج بأبعادها المختلفة التي كانت تقف عندها الأقطار العربية التي خاضت نضالاً طويلاً ضد الاستعمار هي مرحلة نضج متفوقة نسبياً عن مرحلة النضج التي كانت تقف عندها الأقطار العربية الخليجية، هذا إن كان هناك ثمة نضج بهذا المعنى وعلى مختلف هذه الأبعاد في هذه الأقطار العربية الخليجية.

ومن المعروف أن الاستعمار يناهض ومضات الوعي ويعرقل بكل الوسائل امتداد النضج ولكن النضج والوعي ساعد على وجودهما إلى حد ما وجود المستعمر وأساليبه المضادة. فقد استثار هذا الوجود القاعدة المجتمعية وبدأت في مناهضة الاستعمار وهي تدرك أهدافه ومطامعه وتتبين الدور المطلوب منها في سبيل

الـوطن. وتـرسّـخ لـديهـا الشعـور بـالانتـماء لهـذا الـوطن وبـذل التضحيات في سبيله. ولا يمثّل ذلك الوعي السياسي بمعنى الكلمة ولكنـه يمثل جـانباً من جـوانب الوعي السيـاسي ومرتكـزاً لامتداد الوعي السياسي. كـما أنه مـرتكز لامتـداد الأبعاد الأخـرى للوعي المجتمعي. ولعله بعـد جلاء المستعمـر تفاوتت الأوضـاع حتى بين الأقطار العربية التي خاضت نضالاً طويلاً ومريراً ضد الإستعـمار. ولقـد كـان في بعضهـا محـاولات جـادة لاستـثمار الـوعي غـير أنها محـاولات ربما لم تكن مـدروسة أو تغلغلت فيهـا بعض النـزعـات والمطامح الشخصية فانحسر الوعي بدلاً من أن يمتد.

وإذا كان في البداية ثمة تركيز عـلى ومضات الـوعي السياسي فذلك على أساس أن هذه الومضات للوعي السياسي كانت واعدة بامتدادها إلى الوعي السياسي المتكامل وكذلـك امتدادهـا إلى أبعاد الـوعي الأخـرى. وليس ثمـة شـك أن الـوعي السيـاسي ركيـزة أساسية من ركائز الوعي. وحتى لو نظر إلى البعد الثقـافي على أنـه بعـد من أبعاد مختلفـة وإن كانت متـلاحمـة ومتفـاعلة مـع بعضهـا البعض فإن الوعي السياسي في حد ذاته يمكن النظر إليـه على أنـه بعـد من أبعاد الثقـافـة السيـاسيـة. وإذا كـانت ومضـات الـوعي السيـاسي إبّـان السيـطرة الاستعـمارية قـد انبثقت عنهـا دعـوات الإصلاح والتطور والتقدم فإنه بعد جـلاء المستعمر كـان ينتظر أن تستمـر ومضات الـوعي السياسي ويسمـح لهـا أن تمتـد إلى البعـد السيـاسي المتكـامـل للوعي وكـذلـك إلى الأبعـاد الأخـرى للوعي

خصوصاً وأن التطلعات المجتمعية بعد جلاء المستعمر كـانت كبيرة وعلقت آمالاً أكبر على الواجهـات المواطنـة في سدة السلطة. ومـا كان من المنتظر أن تمـارس هذه السلطة دور القـوة الرادعـة للوعي السياسي وغيره من أبعـاد الوعي، خصـوصاً إن كـان هناك تـوجه حقيقي نحو التنمية ونقطته الأولى تأكيد ترسيخ الإنتماء الذي ينبثق معه الإخلاص والحماس من القاعدة المجتمعية وكذلك الفئة المثقفة للقيام بدور فعال في سبيل تحقيق أهداف تلك التطلعات.

٣ ـ ومضات الوعي السياسي

إن التجربة في الأقطار العربية التي خاضت نضالاً طويلاً ومريراً ضد الاستعمار وكذلك في دول العالم الثالث التي خاضت مثل ذلك النضال ونتج عن ذلك وعي سياسي ممتد على الساحة المجتمعية في نسق أشبه بالتعبئة الجماهيرية تكاد تكون تجارب متماثلة. ذلك أنه حتى في الحالات التي وصلت فيها إلى سدة السلطة القيادات التي كان لها دور فعّال في ذلك النضال الطويل والمرير وكان من المرجو أن تستثمر التعبئة الجماهيرية والوعي السياسي الممتد على الساحة المجتمعية لترسيخ الوعي السياسي ومد آفاقه والانطلاق منه إلى آفاق الوعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والاداري لم تكن التنمية من أولوياتها وإن كان بعضها جاداً إلى حد ما. لكنها في كثير من الأحيان أغراها بريق السلطة فانفصلت تدريجياً عن القاعدة المجتمعية. وكان لبعض ممارساتها آثار سلبية ساعدت على إجهاض الوعي السياسي أو إيقاف مدّه أو كبته، فلم يمتدّ إلى آفاق أرحب للوعي السياسي. وبالطبع لم يمتد

إلى الآفاق الأخرى المتمثلة في الوعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والاداري. وتجدر الإشارة إلى أن الوعي السياسي الذي يمكن أن يكون ركيزة من ركائز الوعي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والاداري هو في حد ذاته متلاحم ومتشابك مع هذه الآفاق الأخرى للوعي وليس منفصلاً عنها. كما أن كلاً منها ليس منفصلاً عن الآخر، وإنما تمثّل كلها نسيجاً واحداً للوعي الشامل. ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا كانت محصلة النضال ضد الاستعمار إبّان سيطرته المباشرة؟ وهذا السؤال يقود إلى سؤال آخر مضمونه هل هذه المحصلة تمثّل وعياً سياسياً؟ وهل طرق هذا الوعي السياسي الأبعاد الأخرى للوعي الشامل بما في ذلك الوعي الثقافي؟

وكمحاولة للإجابة عن هذه الأسئلة لا يمكن إنكار انبثاق وعي سياسي من خلال التعبئة الجماهيرية في نضالها ضد الاستعمار، وإنْ تفاوت ذلك من قطر عربي إلى آخر. غير أنّ هذه المحصلة لا تمثل الحد الأدنى من التوعية السياسية المطلوبة ولذلك كان أثرها محدوداً على التوعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن هذا الحد الأدنى من التوعية السياسية انخفض إلى درجة الصفر أو ما دونها في أعقاب جلاء المستعمر، مع أنه كانت هناك في بعض الأقطار العربية محاولات لاستثمار زخم هذا الحد الأدنى من الوعي السياسي، ولكن هذه المحاولات وإن كان بعضها جاداً انتهت إلى درجة الصفر أو ما دونها وكاد يغلب على كل الساحة

العربية غياب الوعي السياسي. ويبدو أن الوعي السياسي في جوهره هو انبثاق الطاقات المخلصة القادرة على العطاء والتي تضع نصب عينيها المصلحة العليا للوطن العربي. ولا يمكن أن يأتي ذلك إلاّ من خلال مشاركة مجتمعية في صنع القرار تُرسِّخ الشعور بالانتماء، ومن خلال إطار يستطيع أن يؤدي كل فرد فيه دوراً فعالاً. وليس ثمة شك أن هناك من الطاقات ما هو أكثر عطاء وفعالية، غير أنه يجب ضمن الإطار الإيجابي أن تتاح للذين ضربت الأمية حولهم سياجاً الفرصةُ لكسر هذا السياج واستثمار أقصى ما يملكون من معرفة ومقدرة في سبيل خدمة المصلحة العليا للوطن.

إن مرحلة النضال المباشر ضد المستعمر أوجدت في العديد من الأقطار العربية زخماً من الحماس. وأوجدت جذوة للوعي السياسي. وصاحب ذلك على الصعيد الثقافي انبثاق ملامح نهضة أدبية. وليس من الضروري أن يكون الحد الأدنى من الوعي السياسي وحده السبب وراء انبثاق ملامح تلك النهضة الأدبية فقد تكون هناك أسباب أخرى من أبرزها الانفتاح الجزئي على النهضة في بعض الدول الاستعمارية، مع أن هذا الانفتاح الجزئي على نهضته التي من أبرز معالمها التطور التقني لم يوجد ملامح قاعدة لنهضة تقنية. ولعل السبب في ذلك أن النهضة الأدبية مرتكزها الرئيسي داخلي ويمكن الإنطلاق من التراث الأدبي الممتد على مدى عصور أو حقب طويلة من التاريخ العربي. أما بناء قاعدة تقنية

فذلك أمر لم تكن له مقـومات أسـاسية داخلية. ورغم أن المستعمر هـو بطبيعتـه ضد أي نهضـة أدبيـة أو تقنيـة في الـدول الخـاضعـة لسيطرته، فـإن ملامـح النهضة الأدبيـة ما كـان بإمكـانه أن يـوقف بروزها وإن استطاع أن يوصد السبل أمام ملامح نهضة تقنيـة لأنه لم تكن لها مرتكزات داخلية ولا يمكن أن يتيح هو الفـرصة لمـلامح نهضة تقنية يملك نواصيـها إلى حـد كبير. ولعـل الوعي السيـاسي يـظل واحداً من الأسبـاب الرئيسيـة لانبثاق مـلامح نهضـة أدبية. وهنــاك قسط من العـطاء الأدبي كــانت فيــه ومضــات الــوعي السيـاسي، الـذي جـاء في بعض الحـالات تجـاوبـاً مـع التعبئة الجماهيرية الممتدة على الساحة، كما جاء في بعض الحالات تفـاعلاً مؤثراً ومتأثراً بتلك التعبئة الجماهيرية، وجاء في حالات أقل عـطاء لريادات أدبية ذات وعي سياسي وربما مطامح سياسية.

إن الشريحة المتعلمة في أقـطار الوطن العـربي منها من حصـل على رصيد من المعرفة في بعض الـدول المتقدمـة واحتكّ احتكـاكاً مباشراً بـالواقـع المجتمعي في تلك الدول، ومنهـا من حصل عـلى رصيـد من المعرفـة عند الحـدود المتاحـة عبر القنـوات والمؤسسات التعليمية المحلية، وإضـافة إلى ذلـك فهناك من لم يقف عنـد تلك الحدود واحتك احتكـاكاً غـير مباشر بـالواقـع المجتمعي في الدول المتقدمة. مـع أنه ليس كـل من أتيح لـه الحصول عـلى رصيد من المعرفة في الدول المتقدمة احتك احتكاكاً مباشراً بالواقـع المجتمعي في تلك الـدول، إذ بقي إلى حد كبـير بمعزل عن ذلـك الواقـع أو

كان احتكاكه به احتكاكاً سطحياً. كما أن هناك من وقف عند الحدود المتاحة من القنوات والمؤسسات التعليمية المحلية ولم يحاول أن يتجاوز تلك الحدود في الإستزادة من المعرفة أو تقصيّ أسباب المعرفة أو الاحتكاك غير المباشر بالواقع المجتمعي في الدول المتقدمة.

وليس الاحتكاك المباشر أو غير المباشر بالواقع المجتمعي في الدول المتقدمة في حد ذاته رصيداً يعني الايمان بقيم ذلك الواقع المجتمعي وأبعاده. ولكنه يكون رصيداً فعّالاً حين تكون محصلة ذلك الاحتكاك المباشر وغير المباشر تقصياً لمعطياته وسبراً لأغوارها وتحليلاً ذهنياً وفكرياً فعالاً لأبعاد توجهات تلك الدول والعوامل المتعددة ذات الأثر الفعّال في تحديد تلك التوجهات.

ولعل الفئة المثقفة في الوطن العربي إبّان السيطرة الاستعمارية كانت في معظم الحالات متجاوبة مع التعبئة الجماهيرية والوعي الموجّه ضد المستعمر. وربما ما كان لها دور ريادي على الساحة المجتمعية، غير أنها أسهمت بقسط من عطائها الذي جاء تجاوباً مع الوعي الجماهيري وتفاعلاً معه وإن لم يكن بالضرورة كل عطائها في إطار سياسي. ذلك أن العطاء الإبداعي ليس له أفق واحد ولكن له آفاق كلما كانت رحبة كلما وجد فيها مجالاً للإنطلاق. ومن المعروف أن المستعمر يحاول بشتّى الوسائل صد السبل وفرض قيود تحد من انطلاق العطاء الثقافي الإبداعي وخصوصاً ما كان منه ذا مضمون سياسي ضد المستعمر. غير أنه

يبدو أن الوعي الجماهيري المكثف ضد المستعمر ما كان من الممكن إيقافه. ووجدت الفئة المثقفة مناخاً ليس بالضرورة ملائماً ولكن كان بإمكانها استثمار طاقاتها إلى حد كبير في وضع ما كان بإمكان المستعمر فيه أن يخمد جذوة الوعي السياسي على الساحة المجتمعية وما كان بإمكانه أن يوقف المدّ المتعاظم لهذا الوعي على الساحة المجتمعية. ولكن الفئة المثقفة لم تجد الفرصة مواتية لخلق فكر فعّال وامتلاك ناصية الريادة على الساحة المجتمعية. وربما كان من الأسباب وراء ذلك أن الوعي السياسي المتمثل في مناهضة المستعمر كان هو المدّ الغالب. وهناك من الرياديين في تقوية الوعي السياسي من لا يدخلون بالضرورة في تصنيف الفئة المثقفة وإن كانوا يدخلون ضمن تصنيف الفئة الواعية مع أن الفئة المثقفة يفترض فيها أن تكون فئة واعية أيضاً. ولقد مرت فترة إبّان سيطرة المستعمر على الوطن العربي لم تبادر فيه الفئة المثقفة إلى امتلاك ناصية المبادرة في ريادة التوجه المجتمعي. كما أنها لم تأتلف في حالات مع بعضها البعض وتناهبتها في بعض الأحيان توجهات وفي أحيان أخرى مواقف ليست منسجمة.

وليس من المستغرب أن تكون هناك داخل الفئة المثقفة اختلافات في التوجهات والمواقف والمناهج الأدبية أو الفكرية. بل إن ذلك يعتبر ضرورياً طالما أن محصلته فيها إثراء للنهضة الأدبية أو الفكرية شريطة ألاّ تغلب عليها النزعات والمواقف والأهواء الشخصية. وشريطة أن تكون المصلحة العليا للوطن هي المنطلق

والهدف. وضمن إطار هذه المصلحة يكـون السعي لإثراء الـوعي الثقافي من خلال النهضة الأدبية أو الفكرية وحتى التقنية.

لقد كانت الفئة المثقفة في الحقب الماضية قلة من ذوي العطاء الأدبي والتراثي. وليس ثمة شك أن بعضهم أثرى الساحة الثقافية بـرصيد ابـداعي ثرّ، وكـان لبعضهم دور في التوعيـة المجتمعيـة. وربما ضرب بعضهم أمثلة رائعة عـلى المجابهـة والمواجهـة في سبيل القيام بدور فعال مهما كانت الضريبة الذاتية التي دفعوها في سبيـل ذلك، وما ابتَغوْا غير الاصلاح سبيلاً. غير أن هناك من هذه القلة المثقفة من أدّى دوراً مشبوهاً يغلب عليه أن يكون في سبيل مطمح شخصي وربما في سبيل ذلك المطمح الشخصي تواطـأ مع المستعمـر أو كان أداة في يده. ومن البديهي أن المستعمر قد يستخدم الإغراء أحياناً في سبيل استقطاب بعض الفئة المثقفة وخصـوصاً من ينتـظر منهم أن يكـون لهم دور فعّال في التـأثـير المجتمعي حتى لا يكـون مثل هذا الدور متناقضاً مع سياسة المستعمـر وأهدافـه. والمستعمر لا يستخـدم الإغراء وحـده، فتلك وسيلة وحيـدة لاستقـطاب من تنفع معهم تلك الوسيلة. وهو بدون شك يلجأ إلى وسائل أخرى لاضطهاد كل أولئك الذين يمكن أن يكون لهم دور مجتمعي فعـال وتتناقض مواقفهم وتوجهاتهم مع سياسة المستعمر وأهدافه.

ويبدو أن عدداً من معالم الحضارة الغربية قد استقطب اهتـمام الفئـة الغالبـة من القلة المثقفـة. وليس ثمـة شـك أن بعض تلك المعالم ليس في مظهره فحسب، ولكن في مضمونه أيضاً يمثّل هدفـاً

استحوذ على اهتمام تلك النسبة الغالبة. ومن أبرز تلك المعالم المشاركة في صنع القرار من خلال قنوات مؤسسية والتطور التقني وانتشار المعرفة واطلاق طاقة الإنسان وقدراته وأدائه لدور مجتمعي فعال. والغرب المستعمر إذ يمثل في وطنه حضارة ذات مضمون كان على النقيض من ذلك يجهض أية ومضة حضارية أو أية محاولة للنهوض بالوطن طيلة فترة استعماره المباشر وما بعد استعماره المباشر. غير أنّ نسبة أخرى من تلك القلة المثقفة استحوذ عليها التراث، وربما كان ذلك محاولة للعودة إلى العصر الذهبي للأمة أو ربما كان ذلك ردة فعل ضد المستعمر وكل ما له صلة به. وكانت توجهات النسبة الغالبة خاطئة إذ تصورت أن بالإمكان محاكاة الغرب. ومع أنه ليس من الضروري، وليس من المستحسن، أن تكون مرتكزات الحضارة الغربية كلها هي مرتكزات النهضة بالوطن العربي بصرف النظر عن كون المستعمر ذاته يجهض محاولات النهوض إن كانت. كما أنه ليس معنى ذلك أن الحضارة الغربية لا تمثل بعض مضامينها مرتكزات يستحسن الأخذ بها ذلك أن بعض المضامين تمثل مرتكزات لأية حضارة جديدة. وتجدر الإشارة إلى أن الوطن العربي بهرته الحضارة الغربية بمعالمها وما كانت له فرصة للتعرف على حضارات أخرى وتقصي مضامينها في الحقبة نفسها. مع أنه ليس من الضروري أيضاً محاكاة أيّ حضارة أخرى، ذلك أنّ المحاكاة في حد ذاتها لا تعتبر منطلقاً لحضارة عربية جديدة ينتظر منها أن تكون ذات هوية خاصة بها. وإن كان لا يستبعد أبداً أن تنقل حضارة بعض مضامين حضارات أخرى.

ويبدو أنه - فيما عدا قلة من القلة - لم يكن هناك إدراك متكامل لمضامين الحضارة الغربية. وحتى هذه القلة من القلة كان منطلقها الأدب ولم يكن في مقدورها تقصّي المنطلق التقني وإن بهرها مظهره. ولم تكن لديها الخلفية من المعرفة التي تمكّنها من تقصّي المنطلق التقني. وبدأت بعض الآثار الأولى للملامح الأدبية في الحضارة الغربية على الأدب في الوطن العربي وإن كانت هذه الآثار سطحية، ولا تزال، إلى حد كبير. ذلك أن الأدب أقوى أبعاد الثقافة اتصالاً بالجذور الممتدة من أقصى الحقب. ولذلك ظل الأدب إلى حد كبير أقوى بجذوره في مواجهة محاولات نقل ملامح الأدب في الحضارة الغربية وإن ظلت تلك المحاولات مستمرة لأسباب قد يكون مصدرها واحداً وربما لأسباب مختلفة أو متعددة.

٤ - وضع الأقطار العربية الخليجية

عندما بدأت الأقطار العربية الخليجية محاولة تشكيل ملامح الدولة الحديثة بإنشاء عدد من الأجهزة والمؤسسات والشركات اعتمدت على عدد من الخبراء والمستشارين من أقطار عربية أخرى. ولم يكن هناك في هذه الأقطار رصيد من التجربة الإدارية والاقتصادية وربما رصيد من التجربة الثقافية والسياسية. ولم يكن التعليم حتى بأطره وبأساليبه التقليدية الحديثة الشكل معروفاً. ورغم ذلك فإنه في معظم الحالات لم يكن هناك انفتاح في البداية على الاستفادة من العمالة العربية. وكان الأمر مقتصراً إلى حد كبير على بعض الخبراء والمستشارين. ولعل الكويت هي القطر الوحيد الذي اتبع سياسة الانفتاح على العمالة العربية وخصوصاً بعد جلاء المستعمر الذي صاحب امتداد المدّ القومي على الساحة العربية. وربما يكون ذلك سبباً من بين أسباب أخرى وراء الاختلاف النسبي في مرحلة النضج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تتميز به الكويت عن أكثر الأقطار العربية الخليجية.

وإذا كانت الأقطار العربية الخليجية الأخرى قد اضطرت إلى استقدام العمالة العربية فيما بعد، فإنّ الظروف كانت مختلفة في وقت ربما طغى فيه استقدام العمالة غير العربية على العمالة العربية. ومما يدل على هذا الاضطرار أن الانخفاض في المردود من النفط وما صحبه من انخفاض في الانفاق قد أدى إلى تقليص العمالة الوافدة. وكان الاتجاه نحو تقليص العمالة العربية أشد من الاتجاه نحو تقليص العمالة الوافدة إجمالاً. وليست هذه هي المشكلة، إنما المشكلة أن بعض الأقطار العربية الخليجية أصبحت العمالة الوافدة الأجنبية بها عمالة مقيمة مستديمة وتمثل نسبة كبيرة من الهيكل السكاني، الأمر الذي لا يهدد هوية الثقافة العربية فحسب، ولكن يهدد كيان هذه الأقطار ما لم تتدارك الأمر. والمخرج الوحيد هو التلاحم مع بقية الأقطار العربية الخليجية الصغيرة تلاحماً يُرجى أن يمتد ليشمل الأقطار العربية كلها. ومثل هذا التلاحم ليس سطحياً للتغلب على مشكلة بعض الأقطار العربية الخليجية، ولكنه نتيجة ايجابية واحدة من نتائج إيجابية كثيرة معروفة عن أهمية الوحدة وضرورتها لتكرّس كياناً كبيراً متكاملاً إلى أبعد الحدود، يمكن أن يواجه التكتلات الكبيرة على الساحة العالمية. ويمكن من خلال استراتيجية تنموية جادة وسليمة وفعالة تكوين قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية. ويمكن أن تزدهر الثقافة على قاعدة عريضة شريطة أن تكون هناك قنوات ايجابية وجسور مفتوحة وإثراء للعطاء الإبداعي وتفاعل لهذا العطاء مع قاعدة مجتمعية عريضة جداً.

لقد داهم النفط ببريقه وزخرفه الأقطار العربية الخليجية. وازداد البريق والزخرف مع انحسار المد القومي على الساحة العربية، فأوقع هذه الأقطار في وهم تصورت فيه أنها من ناحية قاب قوسين من التنمية، أو أدنى، وأنها سرعان ما تقف في مصافّ الدول المتقدمة. وهو من ناحية أخرى أعطى لهذه الأقطار وزناً متضخماً في صنع القرار على الساحة العربية. ووقع في هذا الوهم مجتمع هذه الأقطار بصفة عامة وألهاه بريق الترف النفطي أو اللهث وراء هذا البريق عن تبين المسار الصحيح الذي كان ينبغي أن تسير فيه هذه الأقطار، وكذلك الدور الذي يجب أن يؤديه الفرد في مجتمع هذه الأقطار. وكان الوعي السياسي من الضآلة بمكان. وتبعه ضآلة الوعي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاداري. ولهذا انغمست هذه الأقطار في نمط استهلاكي فريد على جميع الصعد وليس على الصعيد الاقتصادي وحده. وفي خضمّ هذا النمط الاستهلاكي لم يكن هناك أيّ توجه مرشد لبناء القدرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية. وازداد دور الفرد تهميشاً، إن ظل له دور. حتى الشريحة المتعلمة انغمست إلى حد كبير في هذا الخضم الاستهلاكي. ولعله كان من المفروض أن لا تنجرف الشريحة المتعلمة في هذا الخضم، بل من المفروض أن تكون أحد العوامل الايجابية أو العامل الايجابي الرئيسي في ضرب المثل على الممارسة المعطاءة المنتجة وفي توعية المجتمع والتأثير عليه لتعديل ممارسته الاستهلاكية المدمّرة وتوجيه فكره وجهده للعطاء والإنتاج. ولكن يبدو أن الترف النفطي أغرى حتى أكثر الشريحة

المتعلمة فانساقت وراء زخرفه والبحث حتى عن الفُتات، وربما السراب، من وراء هذا الزخرف. وينطبق ذلك على الشريحة المتعلمة التي حاولت أن ترضي المجتمع الاستهلاكي من خلال مواقعها البيروقراطية، وكذلك على الشريحة المتعلمة التي انطلقت إلى القطاع الخاص بحثاً - في أكثر الأحيان - عن قسط أكبر من فتات الزخرف النفطي، وخلال أسرع وقت ممكن. ولو كان بحث الشريحة المتعلمة عن فتات الزخرف النفطي والركض وراء بريقه متكافئاً مع عمل معطاء وإنتاجي لكان ذلك طامة صغرى أو دونها، بدلاً من الطامة الكبرى، حيث النهم الاستهلاكي والسعي الحثيث وراء فتات الزخرف النفطي لا يقابله عمل معطاء وإنتاجي.

ويؤكد قطاع من الفئة المثقفة أن هذه الأقطار إجمالاً ظلت صلتها بالاستعمار غير منقطعة، ولو إلى حين، في أعقاب جلاء المستعمر، هذا إن لم تكن في معظم الحالات قد توطدت الصلة، ولم تحدث إلى حد كبير ردة الفعل التي حدثت في أقطار عربية أخرى أو عدد من دول العالم الثالث التي تمثلت في مواقف معادية للاستعمار وإن لم ينجح أكثر هذه المواقف أو لم يدم طويلاً بسبب تكالب عوامل متعددة.

ومن ناحية أخرى فإن هذه الأقطار بسبب المرحلة البدائية مقارنة بمراحل النضج المجتمعي التي كانت قد وصلت إليها بعض الأقطار العربية الأخرى وعدد من دول العالم الثالث لم تتشكل فيها

الكيانات المؤسسية البيروقراطية أو لعلها كانت بسيطة جداً وغير معقدة التركيب والأساليب.

وليس ثمة شك أن المؤسسات التعليمية بأنماطها العصرية لم تكن معروفة كما كانت معروفة في العديد من الأقطار العربية الأخرى ودول العالم الثالث بصرف النظر عن توجهات هذه المؤسسات التعليمية خلال حقب السيطرة الاستعمارية المباشرة. ومجمل القول ان التعليم في الأقطار العربية الخليجية لم يكن معروفاً. وربما كانت أكثر هذه الأقطار تحت وطأة للاستعمار تبدو في ظاهرها خفيفة ولكن في حقيقة الأمر كانت وطأة شديدة. ورغم أن الاستعمار لم يكن محبذاً لانتشار التعليم في الأقطار والدول التي كانت تحت وطأته، بل كان مناهضاً لذلك؛ فان التعليم في عدد من الأقطار العربية ودول العالم الثالث فرض وجوده ليس من خلال المؤسسات التعليمية فحسب، ولكن من خلال الاحتكاك بالثقافات الأخرى، مع التأكيد على أن الاستعمار كان حتى في الحالات التي فرضت فيه المؤسسات التعليمية وجودها فرض هو عليها التوجه والنمط الذي ينسجم مع وجوده وأهدافه. ولكنه مع ذلك لم يستطع أن يمنع منعاً باتاً رغم ما أوتي من قوة وسلطة بعض محصلة الوعي التي جاءت من خلال القنوات التعليمية ومن خلال الاحتكاك بالثقافات الأخرى. أما أكثر الأقطار العربية الخليجية فانها كانت الى حد كبير شبه منغلقة ولم يكن لها ذلك الرصيد من الوعي التعليمي وان كان ضئيلاً أو غير متكافىء مع عدد

المؤسسات التعليمية وحجمها وذلك لانعدام المؤسسات التعليمية تقريباً، ولانعدام الاحتكاك بالثقافات الأخرى الى حد كبير. وفوق ذلك كله فان المراحل التاريخية التي مرت بها هذه الأقطار تختلف نسبياً عن المراحل التاريخية التي مرت بها أقطار عربية أخرى وعدد من دول العالم الثالث.

إنه من المعروف أن معظم الأقطار العربية الخليجية اتخذت لها كيان الدولة الحديثة من حيث الأجهزة والمؤسسات. وليس هذا الكيان الا كيان شكليّ. إذ سارعت اليه هذه الأقطار شأنها شأن العديد من دول العالم الثالث التي حظيت باستقلالها أو تصورت أنها حظيت به لرحيل المعالم الظاهرة للاستعمار. ومن الانصاف التأكيد على أن العديد من دول العالم الثالث ومن بينها بعض الأقطار العربية خاضت نضالاً مريراً وعنيفاً وطويلاً ضد الاستعمار. ومثل هذا النضال بث في وقت من الأوقات مداً مجتمعياً واعياً وفعّالاً، وإن انحسر مثل هذا المد المجتمعي الواعي في العديد من تلك الدول أو تكالبت عليه عوامل متعددة بعضها خارجي وبعضها داخلي فتمكنت هذه العوامل مجتمعة من اجهاضه. ولم يكن ذلك المد المجتمعي الواعي قاصراً على فئة معيّنة أو شريحة مجتمعية معينة بل لعل القطاع الأمي وهو القطاع الأكبر انبث فيه الوعي المجتمعي وخاض نضالاً فعّالاً ضد الاستعمار في وقت ربما كانت فيه نسبة من الفئة المثقفة متواطئة مع المستعمر أو مستفيدة من الفتات مما يمنحه لها المستعمر. وأقرب

مثل على ذلك أن البيروقراطية وهي تضم الرصيد الأكبر من المتعلمين كانت بيروقراطية خادمة للاستعمار. ومن الطبيعي أنه حتى بعد جلاء المستعمر توطد توجه البيروقراطية ولم يتغير كثيراً عما كان عليه. وهذا سبب من بين الأسباب التي ساعدت على اجهاض المد المجتمعي الواعي. وهو أيضاً من بين الأسباب التي عرقلت التوجه الجاد نحو التنمية لدى بعض القيادات التي تسنمت ذروة السلطة في أعقاب جلاء المستعمر. ذلك أن البيروقراطية تعودت أو عُوّدت على نمط معين من الأساليب التي كانت في وقت من الأوقات من الأساليب التي تنسجم مع ارادة المستعمر وتوجهاته.

والأقطار الخليجية النفطية اجمالاً لم يخض معظمها نضالاً عنيفاً ومريراً ضد الاستعمار. وليس معنى ذلك أنه لم تكن هناك تحركات نضالية ولكن هذه التحركات النضالية كانت الى حد كبير تحركات محدودة. وهي بالمقارنة مع الحركات النضالية في بعض الأقطار العربية الأخرى وبالمقارنة مع الحركات النضالية في عدد من دول العالم الثالث لم تكن ذات تأثير فعال ولم تكن ذات مد يغمر الساحة المجتمعية. ولعل هناك أسباباً عديدة وراء ذلك غير أن من أبرز الأسباب ان ومضات الوعي المجتمعي لم تكن قوية ومستمرة، كما أن مرحلة النضج المجتمعي لم تكن مرحلة تستحق الذكر. هذا اذا افترضنا أن هناك ثمة نضجاً مجتمعياً. ثم أن أساليب المستعمر في هذه الأقطار كانت مختلفة الى حد ما عن

أساليب المستعمر في عـدد من الأقطار العـربية الأخـرى وعدد من دول العـالم الثالث. وربمـا كانت تجـربة المستعمـر في تلك الأقطار والدول قد جعلته يتّخذ استراتيجية مختلفـة بعض الاختلاف. كـما أنّ انعدام المواجهة المنظمـة مع المستعمـر جعلته يتعـامل مـع هذا الموقف تعاملاً مختلفاً نسبياً.

إن عطاء الفئة المثقفة في هذه الأقـطار ينتظر منـه ـ مثل عـطاء الفئة المثقفة في الدول الأخرى ـ أنه بالاضافة الى كونه عطاء يتمثل فيه الإبداع ويضيف الى رصيـد الفكر الانسـاني، فهو عـطاء يجب ألا يكون مفرغاً من التفاعل مع المجتمع. واذا كان بعض العـطاء الابداعي قد يكون أرقى من قدرة القاعدة المجتمعية على استيعابه والتفاعل معه فان مثل هذا العطاء الابداعي تظل له مكانته، وربما يـظل أرقى من القـاعـدة المجتمعيـة. ولكن مهمـة مثـل العــطاء الابداعي لا تقف عند التفاعل الآني مع القاعـدة المجتمعية، فقـد يكون رصيداً يأتي تفاعله لاحقاً مع القاعدة المجتمعيـة عبر التـطور التاريخي وازدياد الوعي على الساحة المجتمعية. ويبدو في كثـير من الأحيـان أن العطاء الابـداعي بـطبيعتـه أرقى من استيعـاب القـاعـدة المجتمعية له والتفاعل معه، ولكن مثل هذا العطاء الابداعي يمثل بعداً واحداً من أبعـاد الدور الـذي يفترض أن تؤديـه الفئة المثقفـة وخصوصاً في الـدول الناميـة حيث الوعي عـلى السـاحـة المجتمعية ضئيـل ومحدود. ولكن العـطاء الابداعي في كثـير من الأحيان قـد يكون أرقى من استيعاب القاعدة المجتمعية له والتعامل معـه حتى

في الـدول المتقدمـة رغم أن نسبة الـوعي على السـاحة المجتمعيـة إجمالاً كبيرة. ولكن الحقيقة التي لا تحتاج الى تـدليل أن دور الفئـة المثقفـة في الدول النـامية يتجـاوز الوقـوف عند العـطاء الابـداعي الذي يكاد يكون بمعزل عن التفاعل مع البيئة المحيـطة وتطلعـات المجتمع في هذه الدول الى التنمية.

إن دور الفئـة المثقفـة يتمثّـل بعضـه في التـوعيـة المجتمعيـة. ويتمثـل بعضـه في العـطاء الابـداعي والعـطاء الجيـد. والعـطاء الابـداعي قـد لا يكـون بـالضرورة ذا دور مبـاشر في التـوعيـة المجتمعيـة، ولكن له قيمتـه الذاتيـة. وربما كـان رافداً من روافـد الثقـافة الانسـانية. ويـظل دور المثقفين في أقـطار الخليج العـربيـة جـزءاً من دور المثقفـين العـرب عـلى صعيـد الـوطن العـربي أو خارجه. ولكن ليس ثمة شك في أن الفئة المثقفة في أقـطار الخليج العربي يفترض فيها أن تؤدي دوراً فعالاً ضمن المعطيات الموجودة، وحتى في مواجهة بعض المعطيات المـوجودة. ويجب أن تقبـل الفئة المثقفة صعوبـة الدور المـرجو منهـا أو المنتظر منهـا وأن لا تخشى في سبيل الكلمة الصادقة والعطاء الايجابي والموضوعية كل التحـديات التي تعترضها ومـا أكثر تلك التحـديات في ظـروف ربما تختلف الى حد ما عن الـظروف في أكثر الأقـطار العربيـة الأخرى. ذلـك أن مراحل الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكـذلك الثقـافي هي مراحل ما زالت في البداية في مواجهة وضع يتطلب فيه الأمـر التـطور السريع عـبر مـراحـل النضـج السيـاسي والاجتماعي

والاقتصادي والثقافي. ومن أبرز مظاهر الاختلاف بين الأقطار العربية الخليجية وأكثر الأقطار العربية الأخرى أن الأقطار العربية الخليجية ما زالت في أولى مراحل النضج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وتغلب النزعات القبلية على الساحة. وربما كان الانتماء القبلي في بعض الأحيان أكثر وضوحاً من الانتماء للقطر، ناهيك عن الانتماء للوطن العربي الكبير. ثم إنّ النفط وإن اهتزت موارده مؤخراً باعتباره الثروة الاقتصادية الوحيدة تقريباً، هو من وجهة نظر كثيرين أعطى للسلطة مزيداً من النزعة نحو التفرد باتخاذ القرار وتهميش المواطن تحت مظلة اضفاء الرخاء الاقتصادي على المجتمع في وضع يتلقى فيه المواطن بعض فتات هذه الثروة ويؤطر فيه كل تحرك ثقافي ايجابي فعّال، ويفترض في المواطن أن يكون متلقياً لأي عطاء ثقافي تلونه السلطة باللون الذي ينسجم مع توجهها. ولقد ألهى فُتات النفط قطاعاً كبيراً من القاعدة المجتمعية وحتى الفئة المثقفة فنسيت دورها. اذ تصورت أن التوجه السائد توجه سليم من خلال القنوات الرسمية للثقافة المؤطرة ومن خلال بعض المعالم السطحية للتنمية. وهي ليست جوهر التنمية ولا قاعدة راسخة لتوجه تنموي سليم.

ومع أنّ العطاء الإبداعي يفترض فيه أن يكون دائماً مستمراً في مناخ ملائم وله قيمته الذاتية فإنّه الى جانب ذلك يجب أن يكون هناك عطاء جيد له دور مباشر في التوعية المجتمعية بجميع أبعادها. ومن المعروف أنه في هذه المرحلة بالذات وضمن

المعطيات الموجودة على الساحة فإن الحاجة الى كليهما ماسة. وربما كانت الحاجة الى العطاء الجيد الذي له دور مباشر في التوعية المجتمعية بجميع أبعادها أكثر إلحاحاً وضرورة. وعلى الفئة المثقفة أن تقبل التحديات مهما كانت تلك التحديات كبيرة. وغيابها عن أداء دور فعال يرسخ التوجه المغلوط ويعطل نمو الوعي المجتمعي. وهي بذلك تسيء اساءة بالغة الى المجتمع الذي ينتظر منها أن تؤدي دوراً فعالاً خصوصاً وان الوقت لا يسمح بالتريث أو الانتظار أو الصمت. والنفط، وهو المعول عليه اقتصادياً في تقدم المجتمع وتنميته مورد آيل للنضوب وتتكالب عليه الأطماع والمصالح والاهواء والنزعات. أما الفئة المثقفة المستوعبة أو التي تدور في فلك الاطر المفروضة فإنها أشد خطراً على المجتمع من أي خطر آخر وأشد ضرراً من أي ضرر آخر. وهي من خلال توجهها الخطير والضارّ تؤدي دوراً مناقضاً للدور المطلوب، وأكثر إجهاضاً للوعي المجتمعي وللدور الذي يمكن أن تقوم به الفئة المثقفة غير المستوعبة. إذ من المعروف أن الأقطار العربية الخليجية إجمالاً كانت ترسف، إلى جانب أغلال الاستعمار، في أغلالها القَبَلية وكأنها كانت تعيش حقب القبائل الأولى في أكثر المناطق ولم تطرق أبواب القرن العشرين. ولكن الباب انفتح على مصراعيه عندما بدأت حقبة النفط. واستحوذ النفط على اهتمام العالم وأصبح محوراً أساسياً من محاور اقتصاده. ولم تكن هذه الأقطار مهيأة لهذه الحقبة بكل زخمها ومطامحها ومطامعها. وما كانت نظرتها اليه في أغلب الأحيان إلا نظرة القبيلة الى الغنيمة. وهي من

وجهـة نظر كثـيرين لم تكن قادرة حتى عـلى اقتسام الغنيمـة اقتسام القبيلة لهـا. ذلك أن الاستعـمار بسط أطماعـه وقدرتـه ونفوذه عـلى هذه الغنيمة وتـرك للقبيلة فتات الغنيمـة، فبهرهـا حتى الفتات إذ بدا وكأنه أخرجها من شظف العيش الى حيـاة النعيم. واستأثـرت مشيخة القبيلة بمعظم هـذا الفتات أو كله وتـركت المستعمر يعيث في الغنيمة كما شاء ووطدت صلتها وارتباطها بالمستعمر وكأنـه كان هو صاحب الفضل في هذه الغنيمة فإليه يرجع الأمر كله.

ومن الإنصاف التأكيد على أن هذه الأقطار لم تخلُ من حركـة نضالية ضد الاستعمار ومعالمه وأساليبه. ولكن هذه الحركـة لم تكن في أغلب الأحيـان ممتـدة عـلى السـاحـة المجتمعيـة. ولم يكن في السـاحة المجتمعيـة استيعاب فعّـال لتوجهـات الحـركـة النضـاليـة ومساندة فعّالة لها في أغلب الأحيان. ولهذا لم يبرز أثرها بـالدرجـة نفسها التي برز فيها أثر الحركات النضالية ضـد الاستعمار في عـدد من الأقطار العربية الأخرى وعـدد من دول العالم الثـالث. كما أن الحركة النضالية في هذه الأقطار بدأت متأخـرة نسبياً وكـانت ـ الى حد كبير ـ امتداداً للحركات النضالية في أقطار عربية أخرى.

وإذا كـانت الحركـات النضاليـة في عدد من الأقـطار العربيـة وعدد من دول العالم الثالث قد برزت والساحة المجتمعية تعتـورها الأمية، فإن درجة الوعي حتى في غمرة الأمية كـانت أعلى نسبيـاً. ثم إن مـواجهة الاستعـمار بدأت في مـرحلة مبكرة نسبيـاً. كـما أن الـومضات الثقـافية الملتزمـة والواعيـة بـدأت مبكـرة أيضـاً ولقيت

استجابة أكثر نسبياً على الساحة المجتمعية، خصوصاً وأن الولاء القبلي لم يكن هو المسيطر بقدر ما كان الانتماء إلى الأرض والوطن. وهذه الحقيقة التاريخية بيّنة وواضحة في المفارقات النسبية بين الأقطار العربية الخليجية وعدد من الأقطار العربية الأخرى التي لم يكن فيها الولاء القبلي يأتي قبل الولاء للوطن وقبل قضية الانتماء للأرض. ولعل الولاء القبلي هو الذي جعل الساحة المجتمعية مشدودة الى المشيخة القبلية أكثر مما هي مناهضة لها في وقت كانت فيه المشيخة القبلية في أغلب الأحيان وسيلة من وسائل الاستعمار وأدواته.

وبالإضافة الى كل ذلك فإن هذه الأقطار لا تتمثل فيها الكثافة السكانية بل هي أقل الأقطار العربية كثافة سكانية. وإن تفاوت ضَعف الكثافة السكانية من قطر الى آخر. وإذا كان تقسيم الوطن العربي الى أقطار تقسيماً هدفه التجزئة، وخرج الوطن العربي من هذا التقسيم وكل قطر لا تتمثل فيه في الغالب مكونات الدولة القوية الكيان، فإن هذه الأقطار جاء تقسيمها مصطنعاً بدرجة أكبر. وكثير من هذه الأقطار لا تتمثل فيه أدنى مقومات الدولة الحديثة في إطارها الموضوعي الذي يتجاوز شكلية الدولة الحديثة بأجهزتها ومؤسساتها وشعاراتها وأعلامها وأناشيدها الوطنية.

ومن المعروف أنه إذا كانت ومضات الحركة النضالية في العديد من هذه الأقطار امتداداً للحركات النضالية في أقطار عربية

أخرى فذلك أمر طبيعي، ذلك أن هذه الأقطار مهما فرض عليها الاستعمار من عزلة وتجزئة جزء من الوطن العربي الكبير. ثم انه نظراً لأن التعليم بدأ في مرحلة مبكرة في أقطار عربية أخرى، فقد كانت الفئة الأولى التي توجهت للأخذ بأسباب التعليم الحديث ـ وان كان ذلك شكلاً أكثر منه موضوعاً ـ كان توجهها الى بعض الأقطار العربية الأخرى التي تتوفر فيها المؤسسات التعليمية في أطرها الحديثة.

وليس ثمة شك أنّ نسبة من الفئة المثقفة أدّت دوراً ايجابياً في الأقطار العربية الأخرى. ولكن لم تكن كل الفئة المثقفة على المستوى المرجو أو التوجه المرجوّ. وربما كان ذلك ينطبق الى حد كبير على الأقطار العربية الخليجية، اذ توسعت فيها الفئة التي يمكن أن يطلق عليها مصطلح الفئة المثقفة. ولكن الفئة المثقفة لم تؤدِّ في الغالب الدور الايجابيّ المطلوب ولم تتصدَّ للعديد من القضايا التي يفرض عليها الوعي الوطني التصدي لها، ومحاولة طرح الحلول المناسبة. ولو كان في مثل هذا التصدي والطرح الكثير من العنت والعناء.

إن الفئة المثقفة في إطار النمط السائد للعمل ولأنّ الأجهزة الحكومية تكاد تكون المجال الوحيد، هذا الى جانب كونها هي المجال الذي تتمثل فيه الفرص المغرية والمؤدية للطموح الشخصي، فقد توجهت الفئة المثقفة الى العمل في الأجهزة الحكومية وغلبت عليها التطلعات الشخصية والمطامح الفردية

للوصول الى مناصب ادارية عليا. وهي حين غلبت عليها تلك التطلعات والمطامح استطاعت البيروقراطية أن تفرض عليها في الغالب توجهها وأسلوبها، وتنازلت هي عن كثير من القضايا والمواقف في سبيل تحقيق التطلعات الفردية والمطامح الشخصية.

ومن المعروف أن هناك نسبة ضئيلة من الفئة المثقفة في الوطن العربي كانت مستوعبة لدورها وملتزمة بالموقف والعبء الذي يفرضه ذلك الدور. وهي فئة واجهت العديد من المصاعب والمشاق في إطار مناخ خانق للإبداع، وفي إطار ظروف مجتمعية غير مستوعبة للعطاء الابداعي أو غير قادرة على استيعابه. ثم إن الجسور بين العطاء والقاعدة المجتمعية لم تكن موجودة. ولذلك لم يبرز لهذه النسبة الضئيلة الأثر الملموس على القاعدة المجتمعية. ولعله من طبيعة العطاء الابداعي أن يكون عطاء القلة حتى بين الفئة المثقفة. وعطاء القلة هذا قد يظل في أبراج عاجية أو يكون عطاءً ذا رصيد فكري إنساني وحضاري ولكنه لا يجد القدرة على الانتشار على الساحة المجتمعية إما لأنه تحاصره القيود والحواجز أو لأن النسبة الغالبة من أفراد المجتمع لا توجد لديهم القدرة على استيعاب مثل ذلك العطاء. غير أنه من المعروف ان العطاء الابداعي برصيده الفكري الانساني الحضاري ليس من الضروري أن يبرز أثره على مدى أبعد من ذلك. ومن الواضح أنه ليس كل العطاء الابداعي الفكري والحضاري قاصراً على الاطار السياسي حتى إبّان فترات سيطرة المستعمر واستبداده أو

حتى خلال حقب الاضطهاد والحجر التعسفي الذي تمارسه الجهات الرقابية على الفكر. وقد يكون من المفترض أن العطاء الفكري خلال تلك الفترات أو الحقب هو عطاء تغلب عليه النغمة السياسية مضموناً وجوهراً، إما نتيجة تلاحم مع تيار مجتمعي ضد المستعمر أو ضد الاضطهاد بكل صوره وإمّا نتيجة معاناة ذاتية متفاعلة مع البيئة المحيطة تعزز مضامينها من خلال قصة أو قصيدة أو مسرحية أو رواية أو مقالة أو دراسة أو بحث. ومن المعروف أن العطاء الابداعي على الساحة العربية لم يفرز مضامينه عادة إلا من خلال قصيدة أو مقالة أو دراسة أو بحث، ذلك أن الألوان الأخرى للعطاء الابداعي لم تتبلور لها فعاليات وقدرات ولم تجد المناخ المناسب لبلورة تلك القدرات والفعاليات ولذلك ظلت هامشية.

لقد أصبح في أقطار الخليج العربي النفطية رصيد متعاظم من الذين قطعوا أشواطاً في التعليم إضافة الى الرصيد الذي لم يقطع بالضرورة أشواطاً ولكنه قطع بعض الشوط وأضاف الى محصلته من المعرفة. ومع أنه ليس بالضرورة أن يكون كل الذين قطعوا أشواطاً في التعليم من خلال قنواته النظامية ممن ينطبق عليهم مفهوم الفئة المثقفة، ومع أنه يفترض أن نسبة كبيرة من هؤلاء ينطبق عليهم ذلك المفهوم فإنّ ذلك الافتراض قد يظل افتراضاً. ذلك أن نسبة محدودة من هؤلاء ينطبق عليهم ذلك المفهوم، رغم أن هناك زيادة في الرصيد من الفئة المثقفة. وهذه الفئة المثقفة تعي

الى حد كبير المعضلة أو المعضلات التي تواجه هذه الأقطار كما تواجه أقطار الوطن العربي عموماً، ولديها القدرة على القيام بدور فعال في التوعية المجتمعية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والادارية والسياسية. غير أنه من بين هذه القلة نسبة محدودة تلك التي تجد لزاماً عليها القيام بدور فعال. ومن بين هذه النسبة المحدودة نسبة أقلّ تتصدى للقيام بذلك الدور، رغم صعوبة التصدي، في إطار العديد من المعطيات على صعيد هذه الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي عموماً.

وهذه النسبة المحدودة التي تجد لزاماً عليها القيام بدور فعّال وتقبل صعوبة التصدي للعديد من المعطيات التي تتغذى عليها وتتعاظم بسببها المعضلات هي النسبة التي يرجى أن تزداد وأن تتمكن من القيام بدور فعال في التوعية المجتمعية بأبعادها كافّة. وبصرف النظر عن نوع الرصيد من المعرفة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو سياسية أو غيرها، فإن القاسم المشترك بين هذه النسبة هو ادراكها للمعضلة والمعضلات التي تقف في سبيل الإصلاح أو التطور وتقف أمام الانطلاقة الجادة نحو التنمية. وهي تستطيع أن تستثمر رصيدها من المعرفة المتفاعلة مع ادراكها للمعضلات في سبيل القيام بدور فعال في التوعية المجتمعية. والتوعية المجتمعية بأبعادها كافة هي المرتكز الحقيقي للانطلاقة الجادة نحو التنمية والتغلب على المعضلات، إذ لا يمكن أن يكون ذلك إلا من خلالها وبسببها. وحتى مع وجود

الالـتزام بـالقيـام بـدور فعـال، ووجـود الاقتنـاع الـذاتي بحتميـة التصدي للمعضلات، فإن ذلك لا يعني امكانية القيام بدور فعال في التوعية المجتمعية. ذلك أن هناك العديد من الحواجـز والسدود والقيود التي تحول بين هذه الفئة وبين القيام بالدور الذي تجد لزاماً عليهـا القيام بـه. فعطاء هـذه الفئـة قـد لا يجـد مجـالاً للنشر لأنّ القنـوات الرسميـة لا تسمح بمـروره عن طريقهـا. ولا توجـد ثمة طـرق أخرى في وضـع تكـاد تكـون فيـه كـل القنـوات في قبضـة الأنظمة. ومع أنه ليس من الضروري أن يكون المنطلق لهذه الفئة عطاء يناهض الأنظمة فإن أيّ عطاء يخـرج عن التطويـع والتأطـير يعتبر مناهضاً للأنظمة. وفي أقطار الخليج العربية كما هو الحـال في الأقـطار العربيـة عمـومـاً يغلب أن يكـون النـظام نـظامـاً فـرديّ السلطة، ويغلب ألا تكـون الساحـة المجتمعيـة مفتـوحـة للحـوار والنقاش.

ومن الملفت للنظر أنه بسبب ذلـك يلجأ بعض هـذه الفئة الى الصمت المُطبق. ويستمـر البعض الآخـر في محـاولاتـه لتخـطّي الحواجز والسدود ولكن محاولاته تجهض في كثير من الأحيان. وربما زادت بسبب ذلـك النسبـة التي تلتزم الصمت المـطبق. وربمـا انحـرفت نسبة من هـذه النسبة فخضعت ولـو بعد أمـد للتطويـع والتأطير لأنها في الخيـار بين الصمت المـطبق والمحاولات للتصـدّي المجهض أكـثرها قـد فضل الخـروج عـلى الخيـار بينهـما الى الخيـار المفروض وهو التطويع والتأطير. ومن ثم فإنه في هذا المناخ الـذي

يفرض التطويع والتأطير بكل الوسائل الممكنة ربما تقل النسبة التي تستمر ملتزمة بالصمت المطبق، وتقل كذلك النسبة التي تستمر في محاولاتها رغم كل ما يعترضها من عقبات وتبعات.

٥ ـ ثم ماذا بعد جلاء المستعمر؟

لا يختلف الوضع كثيراً في الأقطار العربية الخليجية عن الأقطار العربية الأخرى. ذلك أنه بعد جلاء المستعمر مارست أكثر الأنظمة التي جاءت في أعقابه التفرد بالسلطة وليس لديها تصور واضح عن التوجه المطلوب للتنمية والتطلعات المجتمعية. وبصرف النظر عن ذلك فقد حاولت في أكثر الأحيان إجهاض ومضات الوعي السياسي، وبذلت كل ما في وسعها لإبطال فعالية المواطن وعدم تمكينه من أداء دور فعال. وهي بمعنى آخر همّشته وفرضت أطراً محددة وقيوداً شديدة على الثقافة. كما أنها زادت من ترسيخ التجزئة وتعميقها. رغم أنه في بعض أقطار الوطن العربي التي مارست نضالاً طويلاً ضد المستعمر استمر المدّ الوطني إلا أنه تكالبت عليه عوامل متعددة فأجهضته. وتجدر الإشارة الى أنه يوجد بعض التفاوت بين الأقطار العربية الخليجية ذاتها بالنسبة لهذه الأمور كما يوجد تفاوت بين الأقطار العربية اجمالاً. وسنستعرض فيما يلي هذه الأمور:

أ ـ إجهاض ومضات الوعي السياسي: بعد جلاء الاستعمار عن

الـوطن العربي تسنّمت ذروة السلطة بعض العنـاصر الوطنيـة، أو برزت على الـواجهة في سـدة السلطة واجهات مـواطنة. وبـالنسبة للأقطار العربية التي خاضت نضالاً طويلاً ومـريراً ضـد الاستعمار ـ كالجزائـر مثلاً ـ وتسنمت عنـاصر وطنية ذروة السلطة كـان هناك مـدّ من الـوعي المجتمعي الـذي انبثق وانتشر إبّـان السيـطرة الاستعمارية. وفي الجـزائر وغـيرها من الأقـطار العربيـة المماثلة لهـا تقـريبـاً لم يلبث هـذا المـد للوعي المجتمعي أن انحسر بعـد أن وضعت بعض الأطـر لاستثمار هـذا الـوعي المجتمعي الممتـد عـلى الساحة. وليس ثمة شك أنّ هناك ظروفاً خارجية كان لهـا تأثـيرها على هذا الانحساب للوعي المجتمعي. غير أن البيروقراطيـة وهي التي كان الاعتماد عليها بيروقراطية لا تخلو من رواسب المستعمـر. وعنـدمـا كـانت هنـاك محـاولات لاستثـمار الـوعي المجتمعي ضمن أطر معينة كـان للبيروقـراطية دورهـا السلبي، الأمر الـذي أدّى في نهايـة المطاف الى انحسـار الوعي المجتمعي أو إجهـاضه. وفي أقـطار عـربيـة أخـرى بـرزت واجهـات مـواطنـة ولكنهـا هي في ذاتهـا لم تخـلُ من رواسب الاستعـمار، ولـذلـك لم تكن منـذ البداية هناك أية محاولة لاستثمار الوعي المجتمعي، بل إن المحاولـة منـذ البـدايـة كـانت محـاولـة حصـار لـذلـك الـوعي المجتمعي وإجهاضه. وفي الأقطار العربية الخليجية تفـاوت الوضـع من قطر الى قطر غير أن التفاوت بين أكـثرها يكـاد يكون تفـاوتاً لا يـذكر. ولكن في قطر أو أكثر كـانت هناك أطـر لاستثمار الـوعي المجتمعي حتى لو كان الوعي المجتمعي ليس له الامتداد نفسه عـلى الساحـة

المجتمعية. والوعي، وان إنبثق إبان نضال ضد السيطرة الاستعمارية، إلا أن هذا النضال لم يكن بالقدر نفسه من المعاناة الطويلة المريرة كما هو الوضع في بعض الأقطار العربية الأخرى. ولكن تجارب بعض الأقطار الخليجية مع الأطر المستثمرة للوعي المجتمعي اجهض بعضها في وقت مبكر وتأرجح البعض الآخر دُونَمَا استمرار راسخ. وبروز العناصر الوطنية أو الواجهات المواطنة بصرف النظر عن مدى محاولة الأولى استثمار الوعي المجتمعي، ولكن ضمن أطر تقلصت وتكالبت عليها البيروقراطية، وبصرف النظر أيضاً عن أن الثانية في الغالب الأغلب كانت امتداداً لرواسب المستعمر، فإنّ الوعي المجتمعي على ساحة تغلب عليها الأمية جعل المواطن الأمّي يغرق في خضّم تيار دعائي وتمجيدٍ متناهٍ للسلطة. وجاء جلاء المستعمر فيّ حد ذاته وكأنه انتصار ساحق وهدف نهائي ألغت عنده الأغلبية على الساحة المجتمعية دورها النضالي. وليس ثمة شكّ أنه كان هناك على السّاحة بعض الادراك للوضع على أنه يمثل نقطة جديدة لمرحلة جديدة من بناء الوطن وتحقيق تطلعاته في التنمية والتقدم وتأكيد استقلاله بعيداً عن التبعية الاقتصادية أو السياسية بأنماطها الجديدة.

وكان هذا الادراك أغلبه لدى قطاع من الفئة المثقفة التي كان لها دور نظيف وفعال إبان السيطرة الاستعمارية واستمرت مدركة لأهمية دورها ولم تطمس إدراكها الأضواء الباهرة للدعاية الخادعة

التي كانت في أغلب الاحيان تمجيداً زائفاً للسلطة وتوجهاتها. ولم تكن هذه التوجهات في مضمونها وجوهرها إلا توجهات مغلوطة لا تخدم المصلحة العليا للوطن العربي. ولم يكن هذا الادراك بالطبع قاصراً على قطاع من الفئة المثقفة ولكن قلة قليلة من غير الفئة المثقفة ما سلب ادراكها البريق الدعائي المتسلط على الساحة.
ولابد من التأكيد مرة أخرى على أن ومضات الوعي السياسي إبان السيطرة الاستعمارية لم تكن تمثل كل أبعاد الوعي السياسي، ناهيك عن أن تمثل كل أبعاد الوعي المختلفة والمتلاحمة والمتفاعلة مع بعضها البعض في آن واحد. غير أنه تجدر الاشارة الى أن ومضات الوعي السياسي صاحبتها وانبثقت معها دعوات الاصلاح والتطور والتقدم. وكانت مثل هذه الدعوات تواجه محاولات الإجهاض من المستعمر ولكنها كانت تجد استجابة على الساحة المجتمعية وإن كان مدى الاستيعاب لهذه الدعوات على الساحة المجتمعية محدوداً نسبياً للأمية الضاربة أطنابها. الا أن الاستجابة مهما كانت محدودة كانت مستعدة للمواجهة والمجابهة مع المستعمر ضمن اطار المقاومة الممتدة على الساحة المجتمعية. واذا كانت الاقطار العربية الخليجية لم يخض أكثرها أو كلها نضالاً طويلاً ومريراً ضد الاستعمار، فإنه بالاضافة الى وجود بعض ومضات الوعي على الساحة المجتمعية كان هناك تفاعل مع النضال على الساحة العربية كلها. ويبدو أنه بعد جلاء المستعمر فإن أغلب الواجهات المواطنة في سدة السلطة ـ كما يؤكد عدد من الدراسات ـ

قد حاولت اجهاض ومضات الوعي السياسي وأي آمتداد لأبعاد الوعي المختلفة على اعتبار أن الاولوية الاولى في حساباتها هي الحفاظ على وضعها في السلطة. وهذا سبب واحد لانحسار الوعي السياسي واحتمال امتداده الى الابعاد الاخرى للوعي. غير أن بروز واجهات مواطنة في سدة السلطة قد خدع قطاعاً كبيراً من الساحة المجتمعية على اعتبار أن المستعمر شر يجب التخلص منه وانه يستنزف قدرات الوطن العربي وثرواته.

ب - **تهميش المواطن والمثقف:** بعد جلاء المستعمر وتسنُّم الوجوه المواطنة سدة السلطة يؤكد عدد من الدراسات على أن قَصْر نظر هذه الوجوه المواطنة بعد تسنّمها سدة السلطة يتمثل في جعلها الهدف الرئيسي الذي تتلاقى عنده جميع الاهداف وتلتقي عنده جميع التوجهات هو الحفاظ على البقاء في سدة السلطة. وبدا لهذه الواجهات المواطنة أن ومضات الوعي السياسي متى امتدت لتشمل هذا البعد كله وتمتد كذلك الى غيره من الأبعاد سيؤثر على الهدف الرئيسي لها. ومن هنا بدأت منذ البداية محاولات إجهاض الوعي السياسي واحتمال امتداده لأبعاد الوعي الأخرى. وانفردت باتخاذ القرار دون أي مشاركة في صنع القرار ضمن قنوات مؤسسية مستقرة إلا في حالات محدودة. وحتى هذه الحالات المحدودة تأرجحت كثيراً بين وقت وآخر وانتهى بعضها الى النقطة نفسها وهي انفراد السلطة باتخاذ القرار مهمشة بذلك المواطن ومُجهِضة أيّ دور فعال له على الساحة المجتمعية.

وتلتقـي هذه الدراسات في التأكيد على أن السلطة السيـاسية إذ همّشت المـواطن فانها أجهضت أي دور فعـال له عـلى السـاحـة المجتمعية، كما أنها همشت الفئة المثقفة وأجهضت الدور المنتظر أن تؤديه من خلال عطائها الفعّال، أو عطاء بعضهـا. ذلك أن الفئـة المثقفـة منها من يملك نـاصية العـطاء الفعال ومنهـا من لا يملكها. ولكن الفئة المثقفة لم يعد بوسعها ان تقوم بـدور فعال ليس في نشر الـوعي بجميع أبعـاده فحسب، ولكن حتى في العـطاء الابـداعي الذي يمكن أن تكون محصلتـه قيّمة في حـد ذاتها وان كـانت بعيدة كل البعد عن الوعي السياسي. ومن المعروف ان الثقافة روافدهـا شتى: فهي انطلاقاً من المفهوم الشامل ـ الذي سبق الاشارة اليه ـ تتصل بكل آفاق المعرفة ومجالاتها. واذا كان المجال السياسي يمثـل مجالاً محظوراً فإن السلطة حاولت أن تجهض الوعي الثقافي في كـل المجالات. وربما بـدا من خلال العـديد من الإصـدارات الثقافيـة التي تغمر الساحة أن السلطة تفسح المجال أمام الثقافة ولكن ذلك مخـالف للحقيقة. اذ يغلب أن تكـون الاصدارات أو أكـثرهـا من الاصـدارات المؤطرة داخـل الأطر التي تضعهـا السلطة. الا قليل ربما تسرب الى الداخل دون معرفة السلطة.

والعطاء الابداعي لا يمكن أن يكـون في مناخ غـير مفتوحـة فيه جميـع الآفاق. والعـطاء إجمالاً لا يمكن أن يكـون عـطاءً جيـداً في مناخ لا تتوفـر فيه الحـرية السيـاسية. والمـواطن حين يجهض دوره تتلاشى فيه مشـاعر المـواطنة الحقـة. وإجهاض دوره أصـلاً سلب

لحق من حقوقه الطبيعية. ومن الملفت للنظر أن الأقطار العربية رغم التفاوت النسبي في اختلاف تجاربها يكاد يكون لديها التوجه نفسه مع بعض الاختلاف في الدرجة.

ج - **محاصرة الثقافة تحت وطأة القيود**: تكاد تكون الثقافة محاصرة حصاراً شديداً تحت وطأة القيود والاطر المفروضة. وأقطار الخليج العربية لا تختلف عن بقية الاقطار العربية أو أكثرها في هذا التوجه رغم أنها فيما بينها قد يكون بعض التفاوت. ولقد كانت الثقافة في بعض الاحيان في عدد قليل جداً من الاقطار العربية تقع تحت وطأة بعض القيود ولكنها لا تصل الى درجة الحصار. ومثل هذه الحالات تظل عادة متأرجحة في غياب قنوات مؤسسية لإرادة مجتمعية حقيقية.

ومحاصرة الثقافة تأتي - كما يؤكد عدد من الدراسات - من عدم ادراك السلطة لأهمية الثقافة ودورها الفعال في توعية المجتمع وتقدّمه وفي ازدهار الحضارة الانسانية من خلال العطاء الابداعي الانساني. كما تأتي محاصرة الثقافة من خشية السلطة مِن الفئة المثقفة إجمالاً، أو خشيتها من بعض عطاء قلة من الفئة المثقفة مما يعتبر إثارة للقاعدة المجتمعية أو تعرضاً لتوجهات السلطة. وفي وضع تسعى فيه السلطة الى اعتبار بقائها واستمرارها هو الهدف الاول والأخير تقريباً، وإضافة الى ذلك فانها تتمتع بتفرد في السلطة وانفراد في اتخاذ القرار وبيديها كل الوسائل الادارية

والقانونية وما عداها لتأطير الثقـافة، فـإنها تلجأ الى تـأطير الثقـافة وتقليل شأنها واجهاض دورها. ومع أنه قد تكون هنـاك هيئات أو وزارات للثقـافة فـإنّ مثـل هـذه الهيئـات والـوزارات أو الجهـات الرقابية الموكل اليها أمر الثقافـة تحاول إضفـاء دور على نفسهـا غير دورها الحقيقي. فهي عادة ما تكون وسائل للضرب على الثقافـة. مع أن دورها الظاهري أنها تسعى لنشر الثقافة وازدهارها.

ويبقى ضيق حدود الحريـة السياسيـة ـ أو عدم وجـود حريـة سيـاسية أصـلاً ـ من أهمّ معوقـات الانطلاق الثقـافي. ذلـك أنـه يُعمَل اسقاط سياسيّ أو يفتعل ذلك الإسقاط على كثير من العـطاء الثقـافي في شتّى ألـوانـه. والإسقـاط السيـاسي يـظل أداة مجهضـة للابداع الثقـافي أو حتى للعطاء الثقـافي الجيد. وطـالما كـانت هذه الأداة موجودة في أيدي الجهات المسؤولة عن الثقافة والرقابة عليها فإن أية ومضة عطاء ثقافي قد تلاحقها تلك الأداة وتجهضها.

د ـ **تـرسيخ التجـزئة**: في محـاولة أي قـطر عربي تـأطير الثقـافة داخـل حـدوده فهـو لا يجهض العـطاء الابـداعي والعـطاء الجيـد فحسب وانما يحاول أن يضفي على الثقافة ضمن ذلك التأطير نسقاً وتـوجهاً معيّنـين يؤكدان ثقـافة القـطر. وذلك تـرسيـخ للتجـزئـة وتنـاقض مـع الـدعـوة السـطحيـة المعلنـة للتـلاحم أو التنسيق أو التكامل او النظر إلى الثقافة على أساس أنها واحدة من العرى التي تـربط بين أجـزاء الوطن العـربي. ومن الملفت للنظر أن التـواصل الثقافي والاحتكاك الثقافي على صعيد الوطن العـربي ضئيلان جـداً

هـذا ان كان هنـاك ثمة تـواصـل أو احتكـاك. ومن المعـروف ان التناقضات بـين الأنظمـة ـ وهي تناقضـات شخصية أو قبليـة أكثر منها تناقضات في التوجهـات المعلنة ـ تفـرض أطراً مختلفـة للثقافـة داخل كل قطر. وامتداداً لهـذه التناقضـات فإنّ العـطاء الثقافي في قطر معين وهو مؤطر ضمن الأطر التي تفرضها أنظمة ذلك القـطر لا يجد عادة الطرق مفتوحة إلى الأقطار الأخرى التي تكون الثقـافة فيها مؤطرة تأطيراً مختلفاً.

ومن المعروف أيضاً أن الاقطار العربية الخليجية فيها عدد من العرب المثقفين الوافدين من أقطار أخرى. ومعـظمهم يؤدي دوراً ضمن الأطـر المفروضـة. ورغم أن هذا الـدور محـدود بكـل تلك الأطـر، فإن من الانصـاف الاشارة الى أن هنـاك بعض المسـاهمـة الفعـالـة ـ ولـو في حـدود ـ ضمن القنـوات المتـاحـة. وإن كـان بعض المثقفين العرب الـوافدين من أقـطار أخرى وهم في سبيـل الحفاظ على وضعهم يمثلون أداة من بين الادوات الاخرى المرسخة للتوجه الذي قد يكون مغلوطاً ولا يخدم الثقافة، وإن تسمى باسمها.

إن الجذور التراثيـة للثقافـة هي واحدة في الـوطن العربي، أو من المفترض أن تكون كذلك. وهناك تفاوت بين العطاء الثقافي في قطر عربي وقـطر عربي آخـر تبعاً للمنـاخ المتاح والقنـوات المتاحـة ومـدى ضيق الأطر أو اتسـاعهـا النسبي. كـما أن بعض التفـاوت مرجعه التفاوت في مراحل النضج الثقافي بين الاقطار العربيـة ـ أو بعضها على الأقل ـ وهو تفاوت أيضاً في مراحل النضج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

٦ ـ منطلقات الفئة المثقفة ومنزلقاتها

ـ أهمية الموقف الموضوعي

ان المسألة ليست مسألة التزام الفئة المثقفة بموقف موضوعي فحسب، وانما يفترض في الالتزام بموقف موضوعي أن يكون التزاماً لا تخلخله النزعات والاهواء الشخصية أو تؤرجحه الصعاب والعقبات والعثرات. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فإن الالتزام بموقف موضوعي يعني الالتزام بالمصلحة العليا للوطن العربي ولا يعني ذلك بالضرورة عدم الالتزام بالمصلحة العليا للقطر شريطة أن تكون المصلحة العليا للقطر في إطار المصلحة العليا للوطن العربي؛ ذلك أن الفئة المثقفة في الوطن العربي تكاد تغلب عليها النزعة القطرية. ويبدو وكأنها استجابت للمعطيات المغلوطة، أو التوجهات المغلوطة، أو وقعت تحت وطأتها، وما قاومت كما ينبغي وبكل الوسائل والاساليب مثل تلك النزعة ومعطياتها وتوجهاتها المغلوطة. ومن أبرز مرتكزات الالتزام بموقف موضوعي القلق الموضوعي على التوجهات المغلوطة ومحاولة تصحيح تلك التوجهات بما يخدم المصلحة العليا للوطن العربي.

والقلق الموضوعي يجب ألا يقف عند كونه مجرَّد قلق وإنما باعثاً ومحركاً للممارسة السليمة والعطاء الجيد. وحينئذ فان القلق الموضوعي ينتظر منه أن يكون مستمراً وألا يكون مجرد صحوة مؤقتة للضمير، ذلك أن استمراره يعني استمرار الباعث والمحرّك على العمل الإبداعي والعطاء الجيد.

ومسألة الالتزام بموقف موضوعي والشعور بالقلق الموضوعي ليست وقفاً على الفئة المثقفة، وإنما يفترض أن يكون هو التوجه السائد على الساحة المجتمعية. ولا يعني ذلك بالضرورة ان يكون كل الافراد لديهم ذلك الالتزام والشعور وانما النسبة الغالبة من الافراد من المجتمع. ومن الطبيعي أن مدى ذلك الالتزام والشعور ليس واحداً ولكن من الضروري أن يكون هناك حد أدنى من ذلك الالتزام والشعور لدى النسبة الغالبة من الافراد في المجتمع.

ـ الانكفاء على التراث

ليس ثمة شك أن التراث يشمل مضامين حضارية ذات قيم أصيلة وان لم يكن كله كذلك. ولعل هذا شأن أي حضارة، حتى الحضارات الجديدة. والالتزام بالمضامين الحضارية ذات القيم الاصيلة يعتبر فرضاً وليس نافلة. غير أن الوقوف عند تلك المضامين دون اعادة ترسيخ لها خصوصاً على صعيد الممارسة يعتبر وقوفاً لا معنى له ولا جدوى من ورائه. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فإن عدم وجود محاولات جادة لربط هذه المضامين

بالأبعاد المختلفة التي تتطلبها مقتضيات التكامل لحضارة جديدة غير منفصلة عن الجذور ولكنها قادرة على العطاء والتفاعل مع متطلبات التنمية الشاملة يعني أن التراث الحضاري معزول. وعزل التراث الحضاري ذو آثار سلبية كبيرة على مرتكز من أهم مرتكزات التلاحم للوطن العربي المشتت الأجزاء، ومسخ للهوية الحضارية للأمة. غير أن الانكفاء على التراث وإيصاد السبل أمام أية مضامين حضارية جديدة لا يقل وزراً عن وزر عزل التراث الحضاري. ذلك أنه من المعروف أن أي حضارة من الحضارات إنما استقت العديد من المضامين الحضارية من حضارات أخرى ولكنها أثْرَت المدّ الحضاري ولم تنسلخ منه هويتها.

والانكفاء على التراث قد يكون في بعض الاحيان ردة فعل للمستجدات على الساحة. وقد يكون في بعض الاحيان اقتناعاً بأهميته. وفي كلا الحالين فإن مجرّد الانكفاء على التراث انكفاء يكاد يقف عند حد الدعوة الى أهمية التراث أو انكفاء سطحياً لا يعتبر خدمة للتراث. ذلك أن الامر يقتضي الانطلاق من التراث على أنه ركيزة من ركائز التلاحم الحضاري للأمة العربية، ثم تَقَصٍّ متعمّق للمنطلقات الحضارية في التراث وتنقيتها من الشوائب. وفي كل الاحوال، فإنه من خلال هذا المنطلق الواعي لا يمكن أن يكون التراث عائقاً ضد أي توجّه تنموي سليم، ولا بد أن يتكامل مع المنطلقات والمستجدات الايجابية في أي توجه تنموي سليم.

ـ التبعية والاستلاب

من الطبيعي أن تكون لكل أمة ثقافتها المتميزة بهويتها، وإن كان ذلك لا يعني انعزال هذه الثقافة عن ثقافات الأمم الاخرى ولا يعني أبداً ألا تصّب ثقافة الأمة في رصيد الفكر الانساني الذي تصب فيه ثقافات الامم الاخرى. وما رصيد الفكر الانساني الا محصلة عطاء روافد الثقافات المتعددة، بل من المفروض أن ثقافة أي أمة انما تُثري نفسها بالاحتكاك والتفاعل مع الثقافات الخاصة بالامم الاخرى. غير أنه من المعروف أيضاً أنه لا يمكن أن تسقط هوية الثقافة الخاصة بأمة بين الامم تحت حوافر ثقافة أمة أخرى بحيث تصبح ثقافة الامة المفترض ان تمثل هويتها ثقافة هامشية، أو لا وجود لها، تحت سيطرة ثقافة أمة أخرى. وحتى لو كانت الثقافة الاخرى ثقافة ذات مضامين حضارية عديدة فان انعدام الهوية لثقافة أمة من الأمم وحلول ثقافة أمة أخرى محلها يعنيان انسلاخ الأمة من جذورها ويعنيان استلاب الأمة الاخرى لثقافتها ومسخ هويتها، وهي بذلك أشد تبعية للأمة الاخرى. وهذا ما حاول المستعمر أن يفرضه على العديد من الدول التي كانت تحت سيطرته: اذ لا تعدو هذه الدول ـ في الحالات التي نجح فيها المستعمر الى حد كبير في مسخ ثقافتها وفرض ثقافته فيها ـ ان أصبحت مجرد جزء أو أجزاء في اطار البلد الاستعماري. وحتى بعد جلاء المستعمر ظاهراً عن هذه الدول ظلت تدور في فلكه، وما اختلف الوضع كثيراً ما عدا الحالات التي تسنمت ذروة

السلطة فيها إرادة سياسية واعية ومخلصة، فبذلت من الجهود الكثير في سبيل اعادة الهوية الاصيلة للثقافة التي مسخها المستعمر، وللفكاك من براثن الثقافة المفروضة. وربما كان النجاح محدوداً في أكثر الحالات لأن اعادة الهوية الاصيلة للثقافة والفكاك من براثن الثقافة المفروضة بعد حقبة طويلة من الزمن مارس خلالها المستعمر كل أساليبه ووسائله يحتاج الى جهد مضنٍ. والطريق الى تحقيق الهدف المتمثل في اعادة الهوية الاصيلة والفكاك من براثن الثقافة المفروضة طريق طويل وشاق وشائك. وربما بدا الوصول الى الهدف أقرب الى كونه مستحيلاً، مع أنه في حقيقة الامر ليس مستحيلاً ولكنه من الصعوبة بمكان.

ـ الاغتراب

تعاني المجموعة المثقفة في أكثر دول العالم الثالث من معضلة الاغتراب. ويبدو أن الثقافة في أغلب الحالات ينظر اليها على أنها تقف موقفاً مناقضاً لتوجهات النظام السائد. والمعضلة في الوطن العربي لا تختلف عن ذلك وربما كانت أشد استعصاء. والوضع في الوطن العربي أسوأ، وخصوصاً بعد انحسار المد الوطني الذي انبثق إبّان سيطرة المستعمر وعياً مجتمعياً ضد المستعمر، واستمر في بعض الاقطار العربية لبرهة من الزمن في أعقاب جلاء المستعمر. ومن الواضح أن الفئة المثقفة والمفترض فيها أن تكون الفئة الأكثر وعياً لإدراك مشكلات المجتمع وتطلعاته، والاكثر استيعاباً

للمنطلقات الحقيقية للتنمية الشاملة لابد أن تجد نفسها في موقف مناقض لتوجهات الانظمة السائدة التي تضع عادة مصلحتها في الحفاظ على تسلطها، لا سلطتها فحسب، في أعلى سلم أولوياتها، ان كان هناك ثمة أولويات. وهي تنتظر من الفئة المثقفة وغير المثقفة ألا تكشف عن وِزر من أوزار أي توجه مغلوط لا يتفق والمصلحة العليا للوطن العربي، وترفض رفضاً قاطعاً ان يكون للمجموعة المثقفة دور فعال في التوعية المجتمعية. ذلك أن التوعية المجتمعية ينظر اليها من قبل الانظمة السائدة على أنها ظاهرة خطيرة على أول أولويات هذه الانظمة في الحفاظ على تسلطها. ومن هنا تنشأ وزارات الثقافة أو وزارات الاعلام بدعوى الحفاظ على الهوية الثقافية وإيجاد المناخ الملائم لتطور الثقافة. ولا تعدو هذه الاجهزة كونها أجهزة لنشر ثقافة الانظمة السائدة، وهي ليست ثقافة وانما دعاية وتمجيد لكل عمل تقوم به الانظمة السائدة. وما ذلك بمستغرب اذ هذه الاجهزة أدوات في يد الانظمة السائدة لا يمكن أن تقف موقفاً مناقضاً لأي توجه مغلوط لتلك الأنظمة. وهي أنشئت أصلاً للقيام بدور معين لا يقتصر على نشر ما ترغب الانظمة السائدة نشره فحسب، ولكن إيصاد الابواب أمام نشر أي محصلة عطاء ثقافي فيه، حتى ما يحتمل أن يتضمن نقداً لِوزر من أوزار توجه مغلوط لتلك الأنظمة.

ومن الملفت للنظر أنه حتى الأنظمة التي انبثقت من خلال المد الوطني سرعان ما انعزلت عن القاعدة المجتمعية صاحبة

الفضل في المد الوطني، وسرعان ما انعزلت كذلك عن الفئة المثقفة التي يمكن أن تؤدي دوراً فعالاً في التوعية المجتمعية. وتكونت أجهزة بيروقراطية ربما ما كان القصد منها في بعض الاحيان ان تحارب الثقافة. ولكن هذه الأجهزة البيروقراطية بطبيعتها تقف من الثقافة موقفاً مناقضاً من خلال المنطلق نفسه، وهو الحفاظ على سلامة الأنظمة وصورتها ورفض أي نقد مهما كان بنّاء لأي وزر في أي توجه مغلوط قد يكون فيه الكثير من الاوزار.

ومن المعروف ان الفئة المثقفة - بصرف النظر عن محاربتها سواء من قبل المستعمر أو من قبل أغلب الانظمة السائدة في الوطن العربي بعد جلاء المستعمر - تواجه تناقضات جمة وتخوض في متاهات عديدة في محاولة الأخذ بأسباب الحضارة الجديدة والحفاظ على الهوية الثقافية الاصيلة. وهي قد تقف مواقف مختلفة بين فئة قد ترفض التراث كله، غير مدركة أن في التراث، وان لم يكن كله، ما يمثل جذور الهوية للثقافة الاصيلة. وفئة أخرى تنكفىء على التراث وترفض كل ما هو جديد، وهي بذلك لا تدرك أنها لا تخدم الثقافة الخدمة المرجوة المتطلبة للحركية الدائمة والآخذة بناصية التطور حتى تقف ثقافة الأمة موقفاً قوياً مع الثقافات الأخرى المتطورة، وحتى لا تسقط تحت براثن التبعية التي قد لا تكون بالضرورة مفروضة كلها من المستعمر، وإنما يأتي بعضها نتيجة الانبهار بمضامين التطور في ثقافات الامم الاخرى.

وربما تأتي نتيجة الانبهار بمضامين ليس لها صلة بالثقافة، إذ قد تكون صلتها بالثقافة هامشية أو غير مباشرة، وقد يكون الانبهار بالتطور الحضاري في مجتمعات متقدمة مجرد انبهار بالمظهر وليس انبهاراً بالمخبر. اذ لو كان الانبهار بالمخبر فمعنى ذلك أن الثقافة منطلق أساسي لتلك الحضارة ومرتكز رئيسي من مرتكزاتها.

والمسألة ليست مسألة انبهار فحسب، ولكن يجب أن تكون تقصّياً لمنطلقات تلك الحضارة ومرتكزاتها. وحتى لو بدا أن التطور التقني هو المَعْلم البارز، فإنه من المفيد تقصيّ ركائز ذلك التطور التقني اذ تظل المعرفة بأبعادها الرحبة أهم ركائز ذلك التطور. وليست المسألة ايضاً مسألة تقصٍّ للتطور التقني وركائزه، وانما سعي جادّ في سبيل الاستفادة من ركائز التطور التقني وإمكانية الاستفادة من كل ما هو في آفاق المعرفة ونشره. ولا يقف الأمر عند هذه النقطة فحسب، ولكن يجب أن يشمل السعي حلاً أو حلولاً للمشكلات التي تقف عائقاً امام التطور التقني على صعيد الوطن العربي.

ويجب أن يشمل إضافة الى رصيد المعرفة، وإيجاد مرتكزات داخلية لها تستطيع أن تنطلق منها لتضيف رصيداً الى رصيده، ولتكون القاعدة الداخلية قادرة على العطاء والإثراء والدفع المستمر والحركة الدائبة، وأن التطور لا يقف أصلاً عند نقطة معيّنة وانما هو في معناه ومضمونه مسيرة حقيقية تضيف الجديد الى المعرفة وهذا يعني أن الأمة حين تسلك هذا المسلك تكون قادرة على الاحتفاظ برصيدها التراثي من المعرفة وقادرة على العطاء الجيد

والجديد والمتواصل. وهذا في حدّ ذاته يضمن رسوخ القاعدة الداخلية وقدرتها على دحض التبعية وتأكيد الهوية.

وبصرف النظر عن اضطهاد الثقافة والمثقفين، أو عدم توفير المناخ الملائم للابداع الثقافي، فإنّ نسبة كبيرة من المثقفين ربما تعاني من التيه والضياع والاغتراب. فهي لا تستطيع التوفيق بين كون التراث مرتكزاً أساسياً للهوية الثقافية، وبين منطلقات الحضارة الجديدة التي تبدو في كثير من الاحيان متناقضة مع التراث أو هو متناقض معها. ثم إن الساحة المجتمعية ذاتها تبدو في متاهة بين العديد من القيم المستجدة والقيم الأصيلة في خليط عجيب يكاد يجمع الكثير من المتناقضات. وهذا الخليط العجيب جاء عشوائياً، إذ لم تعتمد المسألة على محاولة جادة وهادفة لانتقاء القيم المشرفة والمشرقة من التراث، وانتقاء الجيد من القيم الجديدة، والاستفادة من تكامل بين هذه وتلك بحيث تكون محصلة ذلك التكامل فيه أكثر من ركيزة من ركائز الهوية الثقافية التي لا تنفصل عن الجذور ولا تتناقض مع متطلبات التطور الذي هو سمة أساسية من سمات العصر. ومسألة التوفيق بين هذين الجانبين ليست مسألة جديدة فهي قد بدأت منذ بداية الدعوة الى الاصلاح والنهضة. ولكنها تبرز بين الحين والاخر وكأنها قضية ليست محسومة؛ إذ لا يزال هناك المنكفئون على التراث انكفاء تقوقعياً، والرافضون لأيّ منطلق جديد لا يتناقض بالضرورة مع التراث. وهناك الذين بهرتهم معطيات الحضارة الجديدة أو استقطبتهم

استقطاباً كبيراً فكادوا أن ينكروا جدوى التراث، وربما بدا لهم وكأنه عائق في سبيل التطور بالصورة التي تتفق مع متطلبات العصر الحاضر. وهذه الفئة وتلك في غربة. وأكثر اغتراباً منهما أولئك الذين يقفون مشدودين الى التراث ومشدوهين بمعطيات الحضارة الجديدة وما استطاعوا ان يكونوا توفيقاً بينهما، ولو كان التوفيق ذاتياً قبل أن يكون عطاء تنتشر محصلته على الساحة المجتمعية، التي هي ذاتها تبدو حافلة بالمتناقضات.

ومن المعروف ان من الفئة المثقفة من يعاني من الاغتراب مع عدم قدرته على التغلب عليه. ولا شك أن الاغتراب قد يكون مصدره عدم الوصول الى اقتناع ذاتي وراسخ بالعطاء الذي يجب أن يكون مشدوداً بين التراث وبين المعاصرة. أو قد يكون مصدره متاهة التناقض بين القول والممارسة. وعادة ما يكون مصدره ايضاً كل المناخ المحيط الممتلىء بالمتناقضات.

وبعض الاغتراب يؤدي الى توخّي قطاع من الفئة المثقفة التزام الصمت. . ، أو الانزواء. غير أن التزام الصمت أو الانزواء ليس سببهما الوحيد هو الاغتراب، فقد يكون السبب الأقوى هو عدم الرغبة في التصدي للتحديات وقبول تبعات ذلك التصدي، رغم أنّ في هذا القطاع من الفئة المثقفة من يعي دوره ولكن لجوءَه الى الصمت أو الى الانزواء إجهاض ذاتي للدور الذي يمكن أن يقوم به هذا القطاع، وهروب أو تهرّب من المسؤولية المفروض عليه أن يلتزم بها. وهذا القطاع بهذا الوضع أقل ضرراً من

القطاع المستوعب ووضعه ليس مجرد وضع سلبيّ، ولكن فيه ضرر أيضاً.

ـ الاستيعاب

لقد درجت أغلب الانظمة على استخدام كل الوسائل لتطويع المجموعة المثقفة أو تأطير عطائها وفق التوجه الذي ينسجم مع توجه تلك الانظمة. ووسائل التطويع والتأطير هذه تشمل فرض القيود الرقابية واضطهاد الفكر وملاحقة محصلة أي عطاء لا يقبل التطويع والتأطير كما تشمل وسائل الاغراء. ومن المجموعة المثقفة قلة أو ما دون القلّة قد لا تخشى عواقب الرفض للتطويع والتأطير وقلة أخرى تلوذ بالصمت على أنه أضعف الإيمان أما الكثرة فتجدي معها وسائل الإغراء ولذلك فإن عطاءها يسلك المنهج الذي تفرضه الأنظمة، بل إنه في كثير من الاحيان يصبح من بين وسائل تلك الانظمة في اضفاء الحكمة والشرعية على أي توجّه يعن لها أن تأخذ به. ومن الفئة المثقفة نسبة كبيرة ربما غلبت عليها مطامحها الشخصية، وربما أجدت معها وسائل الاغراء، وربما اجتمعت المطامح الشخصية مع وسائل الإغراء فجعلت من هذا القطاع أداة مسخرة لخدمة التوجه المغلوط. مع أنه من المفترض انه حتى هذا القطاع المستوعب من الفئة المثقفة يعي الدور المطلوب منه ويعرف في قرارة نفسه انه يمارس ما يناقض هذا الدور. ولكنه لا يعبأ بأهمية الدور المطلوب أو لا يأبه بالضرر الكبير الذي يلحقه بالوعي على الساحة

المجتمعية، وهو لا يودّ التصدي للقضايا بطريقة موضوعية طالما ان في ذلك بعض التبعات وأنه يناقض مطامحه الشخصية أو أنه يلغي محصلة الحوافز المغرية من السلطة.

ومن الفئة المثقفة من يظل لفترة من الوقت ايجابيّ العطاء ويمارس بعض الدور الفعال إلا أنّه بعد ذلك يصبح من القطاع المستوعب للأسباب السابق الاشارة اليها أو أحدها. وكثير من أولئك الذين يدخلون تحت مظلة الاستيعاب ويجعلون من أنفسهم مطية للسلطة ووسيلة مسخرة فإنهم بذلك يسيئون إساءة بالغة للوعي المجتمعي الذي كان منتظراً منهم ان يكونوا وسيلة في نشره، لا إجهاضه، وأداة لتصحيح التوجه المغلوط بدلا من ترسيخه. ومثل هذا القطاع هو الذي يجد المناخ الملائم أو هو تلاءَمَ مع المناخ المحيط فملأ الساحة بإصداراته أو عطائه الذي يمثل الثقافة الرسمية أو الثقافة المؤطرة وهي قد لا يكون لها من الثقافة الا الاسم أو ليس لها من الثقافة الحقة نصيب.

٧ ـ مدى ادراك الفئة المثقفة في الاقطار العربية الخليجية لدورها

ان الغالبية العظمى من الفئة المثقفة لم تدرك هي ذاتها أهمية التلاحم بين التنمية الثقافية مع أبعاد التنمية الاخرى في اطار النظرة الشمولية لمفهوم التنمية، ولعله برز في الآونة الاخيرة تزايد النسبة التي تدرك ذلك التلاحم، وازداد عدد المهتمين بقضايا التنمية في المنطقة، والذين لهم رصيد جيد من المعرفة والتجربة وينطلقون في طرحهم للقضايا وتناولهم لها بالتقصي والتحليل من منطلقات موضوعية، تدرك من خلالها أن التنمية ليست مجرد توّجه تغلب عليه الشكلية، ولكنها عملية حضارية واعية، ومن خلال اطارها الشمولي. وهذا المفهوم يتناقض مع التوجه المغلوط للتنمية في أقطار المنطقة ويسقط المواقف الرسمية المبررة لهذا التوجه المغلوط أو المنسجمة معه ليس من خلال فرض ذلك المفهوم، وانما من خلال الطرح والتناول الموضوعيين اللذين يتقصيان محصلة هذا التوجه المغلوط والاوزار والمشاكل العالقة به بناء على الممارسات الفعلية. كما يحلل الاسباب وراء كل ذلك تحليلاً

موضوعياً وينطلق من تمحيص للتنمية الفعلية ومرتكزاتها الاساسية بناء على نتائج محصلة التجارب الحالية ومسارها الخاطىء وبناء على تحليل ما يجب أن يكون عليه المسار الصحيح ودراسته. وهذا التحليل الموضوعي والدراسة الهادفة هما اللذان يؤكدان حتمية التنمية الفعلية بمنظورها الشامل كما يؤكدان كون التنمية عملية حضارية واعية، وانها ليست مظهراً حضارياً مفرغاً من كل اسباب التنمية الحقيقية ومرتكزاتها ومنطلقاتها وأهدافها.

ان الفئة المثقفة اذ تضيف الى الرصيد المتعاظم في ساحة أدبيات التنمية من مضامين للتنمية الشاملة بكل أبعادها فإنما كل ذلك من منطلق الإحساس بالتوجه المغلوط ومعايشة العديد من المشاكل والأوزار التي تعلق بهذا التوجه المغلوط بحيث أصبح المجتمع مجتمعاً توجهه الأغلب، أو جله، أو كله، استهلاكي، ويكاد يكون فيه الانسان أداة عاطلة مهمشة. كما أن هذا التقصي الموضوعي يلفت الانظار الى أن ما يبدو من أنه زخم كبير في النشاط الاقتصادي، ليس نشاطاً اقتصادياً فعلياً، وأن المظاهر الحضارية لا تعدو أن تكون مظاهر وليست مرتكزة على أسس حضارية، وان التنمية كعملية واعية غير موجودة، اذ لا تعدو أن تكون محاولات التنمية حتى الآن جهوداً مبعثرة عشوائية في الغالب. ولم يتمّ استيعابها وتبنّيها على أنها عملية حضارية واعية وشاملة لكل الأبعاد المتعلقة بها من اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وثقافية. وليس من الضروري ان تلتقي الفئة المثقفة حول

فكـر مشترك قـد لا يتفق تمام الاتفـاق حـول تفـاصيـل القضـايـا والمداخل الى حل المشاكل المتعلقة بها. ولكن يجب ان يكون هناك حد أدنى من هذا الفكر المشترك يتفق على الخطوط العريضة وعـلى المرتكزات والمنطلقات الرئيسية للتنمية.

ولعـلّ الحـد الادنى من اتفـاق الفئـة المثقفـة حـول الخـطوط العريضة ليس غاية في حد ذاته، وانما يجب ان يكون هنـاك امتداد لهذا الفكر على الصعيد المجتمعي بحيث يتم استيعابه من القاعدة المجتمعيـة العريضـة وتتمحور حـوله إرادة مجتمعيـة واعية. ولقـد تعـرضت هذه الـدراسة لكيفيـة تكوين الإرادة المجتمعيـة والمنـاخ الضروري لانبثاقها وازدهارها كـما تعرضت لكيفيـة ترشيـد القرار والعـوائق التي قد تحـول دون ذلك. وليس ثمـة شـك أن خـروج الفئـة المثقفة بفكـر مشترك الى القـاعـدة المجتمعيـة الأعـرض أمـر ضروري وحتمي حتى تكـون المساهمـة فعّالـة اذ ان مجرد الـوقوف عنـد الطرح الإيجـابي والحوار الهـادف، ولو كـانت محصلتـه فكـراً مشتركاً بنّاءً، سيجعل المهمة محدودة ومحصـورة، وتبدو وكـأن الفئة المثقفة تمارس مهمة تنظيرية وتثقيفية لنفسها وتدور حول نفسها.

والوصول الى القـاعدة المجتمعيـة العريضـة أمر ليس بـاليسير خصوصاً اذا كـانت هناك محـاذير متعـددة في القنوات الاعـلامية. ولكن من الضروري الوصول الى القاعدة المجتمعيـة في نشر عطاء الفكر على صعيد تلك القاعـدة مما يـرجى منه تبلور وعي مجتمعي تـدرك من خلالـه هذه القـاعدة المجتمعيـة المسار الصحيـح الذي

يجب ان تحشد فيه كل الطاقات والجهود من أجل تنمية حقيقية. كما يدرك أفراد هذه القاعدة المجتمعية العريضة دورهم في محاولة تصحيح المسار من خلال ارتقائهم الى مستوى التحديات والطموحات والمساهمة، حتى من خلال المسلك الفردي في ايقاف النزيف الاستهلاكي. ومن بعد ذلك كلّه يُرجى أن يتبلور من هذا الوعي ارادة مجتمعية يكون لها دور أكثر فعالية في ترشيد القرار من خلال فرض ارادتها على الساحة ومشاركتها الفعلية في صنع القرار. ويبدو أن الفئة المثقفة في حيرة من أمرها بالنسبة للقنوات المتاحة للوصول الى القاعدة المجتمعية. ومما يزيد هذه القضية تعقيداً أن المناخ المحيط فيه من المحاذير ما قد يجعل الفئة المثقفة عرضة للاستيعاب أو عرضة للقيود التي قد تحد من طبيعتها ومسارها وأهدافها.

اما بالنسبة لترشيد القرار فانّ القنوات المتاحة للفئة المثقفة تظل محدودة في مناخ تبسط فيه السلطة في الغالب ـ كما يؤكد قطاع من الفئة المثقفة ـ سيطرتها على الفكر مهما كان موضوعياً والحوار مهما كان إيجابياً في إطار سيطرتها على الساحة المجتمعية ككل وترسيخ المفاهيم التي ترغب ترسيخها والتي تنسجم مع توجهها المغلوط حتى الآن. ومع هذا، فإن من الفئة المثقفة من يرجو أن يصل بعض العطاء إلى صانعي القرار. ومن بين الفئة المثقفة ذاتها من يتسنمون وظائف ادارية عليا قريبة من موقع اتخاذ القرار ومن المفروض عليهم أن يساهموا في ترشيد القرار وتصحيح المسار المغلوط.

٨ ـ نقاط الالتقاء

ان الاطار العريض الذي يجب أن يجمع الفئة المثقفة بصرف النظر عن اختلاف اجتهاداتها في سبيل ترسيخ مفهوم التنمية الحقيقية يشمل التالي:

ـ القاعدة الانتاجية القادرة على الاستمرار والعطاء الذاتي.
ـ حسن استغلال واستثمار الايرادات النفطية.
ـ الإرادة الذاتية لأنظمة المنطقة وشعوبها.
ـ المشاركة في صنع القرار وضمان كرامة الانسان وأمنه.
ـ تفادي سلبيات الطفرة في الايرادات النفطية.
ـ تطوير ادارة التنمية والوسائل والانظمة التربوية والاعلامية.
ـ حسن استخدام الموارد البشرية وتقليص حجم العمالة الوافدة.

والمحور الاساسي في ذلك الاطار كون هذه الاقطار تعتمد اعتماداً كلياً أو شبه كلي على العائدات النفطية. ولكن النفط مادة

قـابلة للنضوب وآيلة اليـه، فإن حسن استغـلال هذه العـائـدات واستثمارها في بناء القاعدة الاقتصادية الراسخة لا يعتبر مطلباً لرفاه هذا الجيل، ولكن له وللأجيال القادمة. وبناء القاعدة الاقتصادية هذه لا يرتكز على المفهوم الضيق للتنمية الاقتصادية الذي لا يـزال يغلب على توجهات صانعي القرار في أقطار المنطقة، إذ ان المفهوم الضيق للتنميـة الاقتصاديـة هـو مفهـوم مغلوط كـما أثبتت تجـارب الدول الاخرى، وكما أثبتت تجارب أقطار المنطقـة رغم أن أكثرهـا ليس له من التجارب الا رصيد محدود جداً.

وقـد تبلور تيـار لـدى الفئـة المثقفـة في هـذه الاقــطار يغلب الاتفاق حول منظوره للممارسات التنموية في المنطقة، ومنطلقـه أنّ «ما كان ولا يزال يجري ضمن الـوحدات السيـاسية للمنـطقة من زخم أعـمال عـظيم ليس هو في جله من النشـاط الاقتصادي السليم وانمـا هو بـدءاً ونهاية عملية استهلاك متسارع لأصل وحيد وهب للمنطقة كثروة قـومية، ومـا حزّ في النفـوس ان هذه البـديهية تبـدو وكأنها غـير مستوعبـة من قبل بلدان المنـطقـة فـاستمرأت الانفـاق غير المحـدود وقبلت مسؤوليات ازاء الآخـرين لا تتنـاسب والقـدرات الحقيقية لإنتـاج اقتصادهـا(*) كما أنـه تبلور لدى الفئـة المثقفة مفهوم عن التنمية يتفق مع التوجـه الجديـد الذي رسختـه أدبيات التنمية نظرياً ورسختـه محصلة الممارسات التنموية تـطبيقاً في النـظر الى التنمية بمعناها الشمولي عـلى اعتبار انها عمليـة مجتمعية واعيـة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وادارية وثقافية، وأن هـذه

(*) **عبد الوهاب التمار، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجـزيرة العـربية المنتجـة للنفط** (الكويت: شركة كاظمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ١٨.

الابعاد متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض للوصول الى مستوى حضاري حقيقي تتوفر فيه القاعدة الاقتصادية الانتاجية، وتتوفر فيه المشاركة المجتمعية، ويكون فيه حسن توزيع لثمار التنمية في اطار حوافز سليمة مرتبطة بالجهد والانتاجية.

وهناك حقائق عديدة لا يمكن إغفالها ويجب أن تكون ضمن الإطار العريض الذي تعمل ملتزمةً به الفئةُ المثقفة، وهي حقائق معروفة، ومن أبرزها:

- ان الايرادات النفطية يجب استغلالها أفضل استغلال ممكن.
- ان على أقطار المنطقة أن تأخذ بالمفهوم الشامل للتنمية.
- ان وجود خطط للتنمية أمر حتمي ومن الواجب ان تنطلق هذه الخطط من المفهوم الشامل للتنمية وتتبناه.
- ان التوجه الانتاجي يجب أن يكون هو الغالب.
- انه يجب بناء الانسان المنتج واطلاق قدراته وامكاناته.
- انه يجب تطوير الأداة التنفيذية لكي تكون على المستوى المطلوب لأداء مهامها التنموية.
- انه يجب تطوير الصناعة والاستفادة ما أمكن من الموارد المتاحة.
- انه يجب أن يكون توجه التعليم توجهاً يرسّخ فهم الإنسان لدوره ويمنحه المعرفة والمهارة المطلوبة للقيام بذلك الدور.
- ان الاعتماد المفرط على العمالة الوافدة الاجنبية تغلب سلبياته على ايجابياته.

٩ ـ تصنيف الفئة المثقفة في الاقطار العربية الخليجية

ان عدم وجود تيار فكري واحد تجاه معضلة التنمية ليس بالضرورة من المعطيات السلبية، وإن كان من الضروري أن تكون الخطوط العريضة والاهداف المرجو تحقيقها واحدة، بصرف النظر عن الاجتهادات التفصيلية في الوسائل والاساليب الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف. ولعل الفئة المثقفة في أقطار الخليج العربية لم يتبلور لها موقف واحد يرتكز على خطوط عريضة وأهداف مرجوة محددة بصرف النظر عن الاختلاف في الوسائل والاساليب المرتكزة على الاجتهاد والاقتناع الذاتي والقابلة للحوار والنقاش ضمن الخطوط العريضة والاطار الذي يشمل الاهداف المحددة المرجو تحقيقها. ويمكن تصنيف الفئة المثقفة الى ثلاث فئات فرعية:

الفئة الأولى: تؤكد هذه الفئة أن هناك نمواً أقتصادياً تشهده هذه الاقطار ولكنه ليس بالتنمية الاقتصادية. والمنتمون لهذه الفئة يعتمدون عل بعض المؤشرات للدلالة على هذا النمو الاقتصادي

وهي مؤشرات قد يكون هناك جدل حول مدى انطباقها على أوضاع هذه الاقطار وعلى تمثيلها الحقيقي للنمو الاقتصادي. ومع ذلك فان هذه الفئة تميل الى التأكيد على أنه لا توجد تنمية اقتصادية بما يحمله هذا المفهوم من قاعدة انتاجية معطاءة قادرة على استمرار العطاء واستمرار معدل زيادته لما بعد عصر النفط. ويتفق افرادها على أن هناك العديد من الثغرات والعثرات التي تصاحب المسار الذي تسلكه التنمية في المنطقة. غير أنهم قد يميلون الى الاعتقاد بأن هذه الثغرات والعثرات من الممكن التغلب عليها من خلال بناء اداري جيد يتمثل في ادارة كفؤة للتنمية ومساهمة فعالة للقطاع الخاص. وهم قد يعطون ثقلاً للقرار السياسي وتأثيره على مسار التنمية ولكنهم لا يعطونه في الغالب ثقلاً كبيراً بل يكادون يتجاهلون الى حد ما التعرض للدور المعوق الذي مثلته السلطة السياسية. ويكاد يكون تصوّرهم منصباً على التنمية الاقتصادية بدون ربط كبير بينها وبين أبعاد التنمية الاخرى من اجتماعية وسياسية وثقافية. صحيح ان مفهومهم للتنمية الاقتصادية أنها أعمق وأشمل كثيراً من النمو الاقتصادي، ولكنهم يظلّون يؤكدون على التنمية الاقتصادية تأكيداً يكاد يبرز هذا البعد التنموي وكأنه يمثل كل التنمية بحيث تبدو الابعاد الاخرى مغفلة أو ليست بذات قيمة كبيرة

الفئة الثانية: وهذه الفئة تتفق مع الفئة الاولى في أن التنمية الاقتصادية أعمق وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي. ولكنها

تميل الى الاعتقاد بأنه لا يوجد نمو اقتصادي في أقطار الخليج العربية ولا توجد تنمية اقتصادية، وأن هذا الزخم من النشاط الاقتصادي ليس بالنشاط الاقتصادي الحقيقي الذي يرتكز على قاعدة انتاجية معطاءة ذاتياً وقادرة على استمرار العطاء وازدياد معدله لما بعد عصر النفط. والمنتمون لهذه الفئة يؤكدون أن المؤشرات الحالية من خلال المسار الذي تسلكه التنمية تدل على أن هذا المسار مغلوط وأنه مدمر لمستقبل التنمية في هذه الاقطار. وتميل هذ الفئة الى التركيز على المعوقات التي واكبت محاولات التنميةوابرزها السلطة السياسية ولكن تميل الى الاعتقاد بأنه من الممكن التأثير على صنع القرار على مستوى السلطة السياسية. وهي تحمل البيروقراطية من المسؤولية قسطاً كبيراً، ذلك أنها الأداة الأولى الموكل اليها تنفيذ أهداف التنمية، وأن هذه الأداة يمكن لقيادتها الإدارية أن تلعب دوراً فعالاً في محاولة ترشيد القرار على مستوى السلطة السياسية على اعتبار أن نواة قدر غير يسير من القرارات تكون في مستوى القيادات العليا في البيروقراطية. وعليه، فإنها تتفق مع الفئة الاولى في أهمية إدارة التنميةوتعتقد بإمكانية ترشيد القرار على مستوى السلطة السياسية. ولكنها تختلف معها في أنها لا تعطي ثقلاً للبعد الاقتصادي فحسب، ولكنها تعطي الثقل نفسه لكل أبعاد التنمية الأخرى، على اعتبار أن عملية التنمية متشابكة ومتفاعلة الابعاد ولا يمكن اغفال أي منها أو التقليل من شأنه. وهذه الفئة يبدو أنها الفئة الأكبر عدداً.

الفئة الثالثة: وهذه الفئة تتفق مع الفئة الثانية في معظم منطلقاتها في التأكيد على التنمية باعتبارها عملية حضارية واعية ذات أبعاد متفاعلة متشابكة لا يمكن إغفال أيّ منها أو التقليل من شأنه. ولكنها تختلف عنها في التركيز على البعد السياسي باعتبار أن السلطة السياسية كانت هي المعوق الأول والأخير في محاولات الأخذ بأسباب التنمية الشاملة. وأن التوجه المغلوط نحو التنمية هو توجه فرضته السلطة السياسية وانطلق من اقتناعها بهذا التوجه ما فيه من تدمير لمستقبل التنمية. وهي تحمل السلطة السياسية جميع تبعات فشل جهود التنمية والاوزار المتعلقة بها كافة، كما أنها تحملها أيضاً مسؤولية التصدي وإجهاض أي محاولة لإرادة مجتمعية واعية. وأن ما في حوزتها من وسائل إعلامية اتخذت التضليل سبيلاً فأغرقت المجتمع في بريق دعائي اشبه ما يكون بالسراب الذي لا يروي غليلاً، وزادت من تهميش المواطن ومن تحويله إلى أداة استهلاكية غير منتجة، وعطلت قدراته واستعداداته، وجعلته في حالة استرخاء ولا مبالاة، قانعاً بما يصله من فتات الإيرادات النفطية، وأن تعطيل الأداة الأولى للتنمية وهي الانسان هو تعطيل لأي انطلاقة تنموية حقيقية. كما أن السلطة السياسية كانت هي العائق أمام تمكين التعليم من أن يكون وسيلة فعّالة ليس في اكساب المعرفة والمهارة فحسب، ولكن في خلق القدرات على التحليل وصقلها واتخاذ القرار والمبادأة والابتكار، وفي أن يكون وسيلة مساهمة في إيجاد الوعي وتنميته. لذلك فإن الإنسان بين

تضليل الدعاية وفراغ المحتوى التعليمي أصبح غير قـادر على أداء دور فعّال. وهذه الفئة إذ تعلق كل الأوزار على السلطة السياسيـة لا تـطرح في الغالب حلولاً للتغلب عـلى مثل هـذه المشكلة. وقـد تدخل في أكثر من متاهـة في الطرح. ذلـك أن ترشيـد القرار عـلى مستوى السلطة السياسية أمر ـ في كثـير من الأحيان ـ صعب، وفي أحيان أخرى، مستحيل. ثم ان انبثاق السلطة السياسية من ارادة مجتمعية واعية امر قد يستغرق أمداً طويلاً خصوصاً إن كانت هناك محاولات شديدة وصارمـة تقف ضد انبثـاق وازدهار ارادة مجتمعيـة واعية ولا يمكن الانتظار أمـداً طويـلاً في اوضاع يمثّل فيها الـوقت عاملاً أكثر بكثير من كونه حاسماً. وقد يرد ضمن طرحها، بـطريق غـير مباشر، مبـدأ تغيير نمط السلطة. وتغيـير نمط السلطة دون أن يكون مرتكزه ارادة مجتمعية واعيـة من وجهة نـظر قطاع من الفئـة المثقفة ذاتها قد يبدو كسراً للحلقة المفرغة، ولكنـه قد يكـون كسراً مؤقتاً.

١٠ ـ مدى وضوح التوجه لدى الفئة المثقفة في أقطار الخليج العربية وسلامته

يبدو أنه ما زالت هناك بعض الجوانب القاصرة في بلورة توجه الفئة المثقفة في أقطار الخليج العربي النفطية ومنطلقاتها. ومن أبرز جوانب القصور القضايا التالية:

الأولى: اهمية الترابط التنموي على الصعيد العربي ككل، إذ من الحقائق المعروفة أن كل قطر عربي بمفرده لا يمكن أن يحقق التنمية الشاملة ضمن منظور قطري. ذلك أن هناك الكثير من الأسباب التي تجعل التلاحم بين منطلقات التنمية وغاياتها في الأقطار العربية جميعاً ليس مطمحاً يوتوبياً ولكن ضرورة حتمية لا يفرضها عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية فحسب. ولكن تفرضها وحدة الهدف والمصير والتحديات التي تواجهها هذه الأقطار جميعاً. ورغم أن الفئة المثقفة في الأقطار العربية الخليجية يفترض أن تركز بصورة أساسية على قضايا التنمية في هذه الأقطار فليس معنى ذلك اغفال حقيقة كون هذه الأقطار جزءاً من الوطن العربي، ومن المفروض أن يكون هناك تركيز على هذه القضايا في

هذه الأقطار مع التركيز أيضاً على الاطار العام لمثل هذه القضايا على الصعيد العربي.

إن كفاءة أداء المشروعات العامة أو ادارة التنمية أو العمالة أو السياسة السكانية أو التربية أو الصناعات التحويلية أو الوسائل الاعلامية أو القاعدة الانتاجية أو المرأة أو المياه والغذاء وغيرها قد طرح أكثرها، وإن جاء الطرح في كثير من الأحيان منغلقاً على نفسه وما وجد طريقه إلى الساحة المجتمعية. وإن وجد بعضه الطريق إليها فقد كان قدراً ضئيلاً مغلفاً بغلاف يسمح بتحركه ضمن الأطر المتاحة. غير أنه غلب على الطرح إلى حد كبير غياب النظرة الشاملة إلى الوطن العربي ككل. وليس معنى ذلك أن هذه القضايا يجب أن نتم مناقشتها ودراستها على صعيد الوطن العربي كله. ولكن كان من المفروض الربط الواضح والمباشر والوثيق بين كل ما تضمنه الطرح في هذه القضايا وبين الإطار العام للوطن العربي.

الثانية: إن معظم القضايا التي تم طرحها كانت محصلتها في اغلب الأحيان بمعزل عن المحيط الذي يؤثّر ويتأثر بهذه القضايا مع أنه يرد في كل الأحيان عادة التعرض لذلك المحيط ولكن بصورة مبعثرة غير منظمة لتقصّي مدى تأثر وتأثير ذلك المحيط على مثل تلك القضايا. صحيح أن بعض المحصلة شق طريقه إلى الساحة المجتمعية ولكنه ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ كان قدراً ضئيلاً. وليس ثمة شك أنه ما لم تصل محصلة العطاء إلى القاعدة

المجتمعية فإن الفئة المثقفة تكون بعيدة عن امكانية القيام بالدور المرجو منها في التوعية المجتمعية بكل ابعادها. وليس ثمة شك أن هدفاً استراتيجياً من بين أهداف الفئة المثقفة هو جعل القاعدة الأعرض من المجتمع تدرك أبعاد المعضلة. وحقيقة الظروف المحيطة والمخاطر التي تواجهها هذه الأقطار والثغرات والعثرات والمسار المغلوط الذي تسلكه التنمية حتى يمكن لهذه القاعدة الأعرض أن يتكون لديها الوعي التنموي المطلوب. وهي في كل الأحوال ينتظر منها أن يكون لها دور فعال في التنمية. كما أن محصلة الفئة المثقفة يجب أن تصل إلى صانع القرار علّه يدرك أن هناك وعياً متزايداً لأبعاد العديد من القضايا التي ينفرد فيها عادة باتخاذ القرار. وقد لا يكون هناك تأثير يُرجى على صانع القرار وخصوصاً عندما يكون انفراديّ السلطة ومحاطاً بزمرة من المطبلين والمصفقين والمُشيدين بأيّ قرار يتخذه في الوقت الذي هو بمعزل عن الإحاطة بالمستجدات على الساحة. وبالوعي الذي ينمو إن عاجلاً أو آجلاً. ولعل ظروف هذه الأقطار تقتضي ـ حفاظاً على مصلحتها العليا ـ أن يمتد الوعي المجتمعي على الساحة، وأن يكون للفئة المثقفة دور فعّال لا تحده مقتضيات مصلحة فردية أو شخصية فهي ليست في حقيقة الأمر إلاّ مصلحة هامشية وليست مصلحة فعلية، إذ إن المصلحة الذاتية تكون مصلحة فعلية قادرة على الاستمرار حين يكون منطلقها المصلحة العليا لهذه الأقطار.

الثالثة: إنه غلب على الطرح التنظير، أو لعل البعد التحليلي

للظروف الواقعية بدا هامشياً دون تقصٍّ كافٍ لإمكانية وضع ذلك التنظير موضع التطبيق. ورغم أن بعض الدراسات لم تكن كلها قد ارتكزت على دراسة ميدانية وتقصت أبعاد الظروف المؤثرة والمتأثرة بالقضية موضع الطرح، فإنّ هذه الدراسات كلها تقريباً لم تخرج في مجال طرح الحلول عن السقوط في إطار ما يجب أن يكون دون تحليل للكيفية التي يمكن الوصول بها إلى تلك الحلول.

ولعل هذا يوضح الحلقة المفرغة التي تكاد تدور فيها هذه الدراسات. ومن الإنصاف التأكيد على أن الجهد المبذول في الدراسات كبير وأنه استطاع في أغلب الأحيان أن يخرج بتشخيص للعديد من العلل والأوزار واقتراح الحلول الناجحة، إلّا أن هذه الحلول وقف اكثرها عند مقولة ما يجب أن يكون دون تحليل واقعي لكيفية تطبيق تلك الحلول. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن القضية برمّتها شائكة ومعقدة جداً. وليس ذلك من قبيل التبرير للحلقة المفرغة التي دارت فيها معظم الدراسات أو كلها ذلك أن قضية التنمية في العالم الثالث لا تزال تدور في حلقات مفرغة على مدى عقود وما ذلك إلّا دليل على أن معضلة الحل، أو الحلول، ووضعها موضع التطبيق تظل أكثر من معضلة.

الرابعة: غلبت مسحة التشاؤم على معظم الطرح. ومسحة التشاؤم هذه تغلب على معظم الطرح حول قضية التنمية في العالم الثالث إجمالاً. ذلك أنه في الخمسينات والستينات على وجه التحديد وفي غمرة التطلعات التنموية الطموحة بدا للعديد من

دول العالم الثالث أن تحقيق التنمية ليس بالأمر الصعب إن توفرت الارادة والجهد والمادة وأحسن استغلال الموارد. ويبدو أن التنمية بدت معادلة بسيطة لا يحتاج حلّها إلى جهد كبير. وفي زخم التطلع نحو اللحاق بالدول المتقدمة، وفي غمرة ثورة الآمال، بدا أن ذلك كان قاب قوسين أو أدنى. ثم كان الاحباط هو ما أصاب هذه الدولة، أو أكثرها، ذلك أنه تبين لها أن المعادلة البسيطة للتنمية غير واقعية وأن هناك عدداً من المقومات التي لا غنى عنها، وأن بعض هذه المقومات ميسورة وبعضه ليس كذلك. وهناك من المؤثرات الداخلية والخارجية ما لا يمكن إغفاله في أي مسيرة تنموية جادة. ولهذا فإن العديد من الدراسات التي تمحورت حول التنمية غلب عليها التشاؤم، وبدأت هذه الدراسات تتقصّى الأسباب وراء نكوص المسيرة التنموية في اكثر دول العالم الثالث، وأخذت تعلق الأوزار على واحد أو اكثر من المعوقات التي وقفت في طريق المسيرة التنموية. وإذا كانت كلها تقريباً تلقي الوزر بعضه أو اكثره على السلطة السياسية والقرار السياسي فإن هناك من الدراسات ما علّق قسطاً غير يسير من الوزر على «النخب المثقفة» وعلى «الاستعمار الجديد».

١١ ـ محصلة عطاء الفئة المثقفة

لقد غلب على قدر غير يسير من عطاء الفئة المثقفة الشعور بفداحة المشكلة التي تتمثل في الواقع الذي تمر به هذه الأقطار في الاعتماد على مصدر واحد آيل للنضوب يستنزف انتاجه استنزافاً تفوق أضراره حجمه، إذ إنها لا تنحصر في آثاره على هذا الجيل فحسب، ولكن حتى على الأجيال القادمة. ثم إن هذا الاستنزاف تبعثر أكثر ايراداته بين انفاق يذهب كله للاستهلاك واستثمار يعود بالفائدة الأكبر على الدول المتقدمة المستمثر فيها ولا يعود إلاّ بالنزر اليسير على هذه الأقطار. وفي غمرة هذا الاستنزاف وهذا التوجه الاستهلاكي تتعطل الوسيلة الرئيسية للتنمية.. والغاية الرئيسية من التنمية وهي الانسان. وتحيط اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بعضها خارجي وبعضها داخلي، في تهميش هذه الوسيلة والغاية. ويتضاعف الشعور بفداحة المشكلة لأن الوقت احدّ من السيف في هذا الواقع، ولأن السلطة السياسية ـ من وجهة نظر كثيرين ـ وهي المنفردة بصنع القرار تكاد لا تشعر

بخطورة الوضع. ولم يتبلور لديها التصور للمنطلقات والأهداف التي يجب أن تحشد لها كل الجهد ولم تتوفر لديها الارادة الجادة لتوفير تلك المنطلقات وتحقيق تلك الأهداف.

ويبدو أن خداع الذات من وجهة نظر قطاع من الفئة المثقفة سيطر على تلك السلطة السياسية وعلى القطاع العريض من القاعدة المجتمعية فبدا الترف الظاهري وكأنه هو غاية التنمية، وبدا الرفاه وكأنه هو منتهى التقدم، وبرزت المظاهر العمرانية وكأنها ذروة الحضارة. وساهمت كل الوسائل الاعلامية في ترسيخ ذلك الانطباع حتى بدا وكأنه حقيقة وأن هذه الأقطار لا تختلف عن الدول المتقدمة، أو هو منها قاب قوسين او ادنى، خصوصاً ان بعض المشروعات من الناحية المظهرية لا يوجد ما يضاهيها في بعض الدول المتقدمة. وخداع الذات الذي سيطر على هذه المجتمعات جعل السلطة في معظم هذه الأقطار ترضى بما هي فاعلة. وجعل المجتمع بأسره اكثر اتكالية ورضا. ولم يبرز على الساحة من خلال كل هذا الزخم الدعائي المغلوط دعوات تلفت النظر إلى أن هذه التوجهات في غير مسار التنمية الحقيقية. وأن المنطلق الذي يغلب عليها هو منطلق يناقض التنمية ويعمل على إجهاضها، وغاب عن هذه الأقطار أنها إن لم تتدارك أمرها قبل أن يفوت الأوان ستجد نفسها في وضع لا تحسد عليه؛ فلا الايرادات ميسورة ولا الأسباب متوفرة للرفاه ولا النعيم مقيم. ولن يكون في الإمكان تدارك الأمر حينئذ. ولا ينفع الندم آنذاك.

وسيصبح الواقع وبالاً على المجتمع الذي الف حياة الاسترخاء والاتكالية في وضع تقوم على تشغيل عجلته العمالة الأجنبية الوافدة، والعجلة اصلاً عجلة استهلاكية ترفيّة. ولن يكون في امكان هذا المجتمع حتى العودة إلى عصر ما قبل النفط والسعي الجاد الدؤوب من اجل كسب لقمة العيش في حياة كلها شظف وشقاء وكبد.

إن أخطر ظاهرة على هذه المجتمعات هي ظاهرة خداع الذات. ذلك أن هذه الظاهرة تلغي من ذهن الإنسان في المنطقة وجود مشكلة أو وجود تحدٍّ، وأن هذه المشكلة وذلك التحدّي يتطلبان جهداً مكثفاً في اطار استراتيجية تعنى بجوهر التنمية لا بمظهرها، وتسعى إلى ترسيخ القواعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تحقق لهذا المجتمع الارتقاء إلى مستوى من العطاء والانتاج والوعي الحضاري. وهو مستوى يجب أن يزداد عطاؤه ويزداد ارتقاؤه لأن اهداف التنمية وغاياتها لا تقف عند مستوى واحد، وإنما هي اهداف متجددة تبدأ من مستوى استراتيجي معيّن ولكنها تظل ترتقي إلى مستويات اعلى بصورة ذاتية مرتكزة على قواعدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ولعل التأثير الذي يمكن أن يحدثه أي فعل ايجابي على صعيد المعطيات والمستجدات المعقدة والمتشابكة لا يتم إلّا خلال زمن ليس بالقصير. إنه ليس من المستحيل وصول محصلة عطاء الفئة

المثقفة إلى بعض صانعي القرار بطريق غير مباشر. وقد تصل إلى عدد غير يسير من أفراد المجتمع الذين قد لا يكونون من صانعي القرار ولكن أكثرهم يمارس مهام داخل الجهاز البيروقراطي. ومن المعروف ما لهذا الجهاز من دور على الساحة المجتمعية في اقطار تغلب فيها سيطرة هذا القطاع وإن كان ضعيفاً في قدراته وكفاءته. ومن بين الفئة المثقفة ذاتها من يمارس مهاماً في المؤسسات العامة والشركات العامة، وهي وإن كانت ذراع البيروقراطية وأدواتها في أداء مهام ذات صبغة تجارية أو اقتصادية في الغالب يفترض فيها أن تلعب دوراً ربما يفوق دور البيروقراطية إجمالاً في تنفيذ برامج التنمية. ومن بينها كذلك من ينتمون إلى القطاع الخاص وهو قطاع لم يؤد حتى الآن دوراً فعالاً. ويعود السبب في ذلك إلى تدفق الايرادات النفطية إلى خزينة السلطة واعتماد كل القطاعات في المجتمع على ذلك التدفق الذي اصبح هو مصدر الحياة البيروقراطية والشركات العامة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع بأسره. وليس معنى ذلك أن هذا التدفق هو وحده الكفيل باستمرار الحياة في هذه القطاعات وفي المجتمع بأسره، ولكن هذا التدفق جعل البيروقراطية مرتكز كل شيء وهمّش القطاع الخاص الذي كان في وقت مضى في بعض هذه الأقطار أكثر فعالية. ورغم أن هذا التدفق أعطى في ظاهره للبيروقراطية الثقل الأكبر فإنها في جوهرها أصبحت أقل كفاءة وقدرة خصوصاً من حيث المقارنة بين ما في حوزتها من امكانات وما في امكانها أن تؤديه، وربط كل ذلك بالظروف التي تستوجب الارتقاء إلى

مستوى الطموحات الجديدة، أو الأهداف الجديدة التي يجب السعي إليها بكل التزام، وحشد كل الامكانات من أجل بلوغها.

واختلاف وتنوع الرصيد من التجربة والخبرة والمعرفة عند الفئة المثقفة له جوانب ايجابية كبيرة. فبالاضافة الى أنها تمثل صَهراً أو تفاعلاً بين هذه الأرصدة من الخبرة والتجربة فهي تمثل مجموعة لا تنتمي الى شريحة مجتمعية واحدة، وإن كانت بالطبع لا تمثل كل الشرائح. ولهذا فمن المتوقع في أي طرح لأي موضوع حيوي من المواضيع أن يكون هناك تباين واختلاف في وجهات النظر. ولكن الملفت للنظر ان هناك التقاء حول عديد من النقاط الجوهرية التي ترتكز عليها عملية التنمية الحقيقية والتوجه الذي يجب ان يسود في هذه الاقطار لتحقيق التنمية الحقيقية، والقلق على مستقبل هذه الاخطار في زخم التوجه المغلوط أو غير المناسب الذي يتمثل في معظم هذه الاقطار. ولعل القلق على مستقبل التنمية في هذه الاقطار من منطلق القلق من استمرار التوجه المغلوط وغير المناسب فيها واستنزافه لمورد آيل للنضوب هو المحور الرئيسي الذي يجب أن تلتقي عنده كل الفئة المثقفة بحثاً عن الاسباب ومحاولة لتقصّي الحلول الممكنة، ودراسة وحواراً ونقاشاً للبدائل المتاحة والوسائل المتعددة التي يمكن بها تحقيق التنمية. ويكون ذلك بدءاً من وضع المشكلة في موضعها الصحيح وتسليط الضوء عليها، ولفت النظر الى خطورة استمرار التوجه الحالي، وانتهاء بمحاولة تحديد الوسائل والاسباب لبلوغ الاهداف الاستراتيجية لأي تنمية حقيقية.

١٢ ـ ضرورة وجود استراتيجية للفئة المثقفة

ان الفئة المثقفة مهما تباينت وجهات نظرها الاجتهادية حول الوسائل الكفيلة بتحقيق الاهداف المرجوّة يجب أن تكون لها استراتيجية محددة تنطلق في إطارها للقيام بالدور الفعال المطلوب منها. وإذا كان من الصعب في إطار المعطيات الموجودة على الساحة المجتمعية أن يكون هناك تجمع للفئة المثقفة فإنها يمكن، من منطلق المساهمة الفردية الذاتية، أن تشارك في اللقاءات المتاحة مع غيرها وأن تطرح القضايا بالوعي والبعد والعمق والادراك من خلال الاطار الذي تلتقي خلاله نظرتها وتحليلها وأهدافها. ويجب أن تشمل الاستراتيجية ما يلي:

ـ استقطاب الفئة المثقفة ككل وبلورة فكر تنموي واستراتيجية محددة

من المعروف انه قبل أن تتمكن الفئة المثقفة من القيام بأي دور في التأثير على صانعي القرار أو المساهمة في ايجاد السلطة

السياسية الواعية أو الارادة المجتمعية الواعية أن تستقطب كل الرصيد أو أكثره من الفئة المثقفة ذاتها وكذلك الشريحة المجتمعية الواعية والمهتمة بقضايا التنمية في منظورها الشمولي المتعدد الأبعاد. ويكون المنطلق في الاستقطاب استثمار أي فرصة متاحة للحوار الموضوعي شريطة أن تكون النوايا متجهة الى أهداف لا جدال عليها، انطلاقاً من الاهتمام بالمصلحة العليا لهذه الاقطار وللوطن العربي ككل، وكذلك انطلاقاً من الاحساس بفداحة المشكلة وخطورة الوضع والقلق على مسيرة هذه الاقطار في محيط معطيات تتكالب فيها المصالح والاطماع. بينما تتقاعس الطاقات المواطنة عن القيام بالدور المطلوب منها في اطار ظروف مجهضة لمثل هذا الدور نتيجة تعاضد عوامل متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ـ التأثير على صانعي القرار

تضم الفئة المثقفة عدداً ممن لهم دور في صنع القرار بطريق مباشر أو غير مباشر. ولكن يبدو أنّ الوصول الى صاحب القرار النهائي لم يتم، وحتى إن تمّ الوصول الى صاحب القرار النهائي فانّ مدى اقتناعه بطرح الفئة المثقفة تظل حوله علامة استفهام كبيرة. انه من المعروف ان صنع القرار يتم عادة في المستويات الأعلى وعادة ما تسهم القيادات الادارية في صنع القرار، غير أن القول الفصل يظل حق السلطة السياسية. واذا كان الاتجاه نحو المركزية هو الاتجاه السائد فإنّ ذلك يعني أن السلطة السياسية لها

القول الفصل في القضايا الجوهرية والقضايا الهامشية.

ويبدو أن المشاركين في صنع القرار من القيادات الادارية من الفئة المثقفة وهي على يقين من أن بقاءها واستمرارها على المستوى الوظيفي، أو طموحها الى ما هو أعلى من ذلك المستوى الوظيفي، يمنعها من أن تباشر دوراً فعالاً في اقناع السلطة السياسية بالنهج الأحقّ أن يتبع تجاه التنمية وأعبائها المتعددة ومتطلباتها والتحديات التي تواجهها. ولذلك فان القيادات الادارية في المستويات العليا عادة ما تتعامل بطريقتين مختلفتين:

الطريقة الاولى: الطريقة التي تتعامل بها مع السلطة السياسية وهي طريقة تتفادى قدر الإمكان أن تغضب السلطة أو تثير استياءها أو تعرض عليها طرحاً لا يتفق مع ما ترغب هذه السلطة انتهاجه. وهذه الطريقة يتم على أساسها طرح القضايا وفق الإطار والاسلوب والنغمةالتي تستريح لها السلطة والتي تبعث على الرضا من قبلها. والمشكلة لها أكثر من شقّ. فهناك من القيادات الادارية ما وصل الى ذلك المستوى الوظيفي ليس على أساس القدرة أو الكفاءة، وإنما وفقاً لمعيار الولاء للسلطة. والولاء للسلطة يعني القبول بكل نهج تتبعه السلطة وكل وسيلة تؤثر استخدامها وكل قرار تقدم عليه. كما يعني التراجع عن طرح أي نهج أو وسيلة أو قرار قد لا يسرّ السلطة أو لا يحوز رضاها.

الطريقة الثانية: الطريقة التي تتعامل بها القيادات الادارية من الفئة المثقفة عادة مع الفئة المثقفة ذاتها. وهي طريقة تحاول فيها

القيادات الإدارية من الفئة المثقفة ان تقبل بالطرح الموضوعي، ولو كان في ذلك بعض النقد للسلطة، ولكن قبولها بذلك محدود بطبيعة القضية المطروحة وطريقة الحوار ومدى انطلاقه. كما أنه عادة ما تميل القيادات الإدارية من الفئة المثقفة الى الطرح الذي لا يأتي في مضمونه نقد مباشر للسلطة السياسية، وإن كان في ذلك المضمون نقد بطريق غير مباشر. وكلما كان الحوار مبنياً على حقائق موثقة، وكلما كان الحوار منغلقاً وبعيداً عن القنوات الإعلامية، كلما تقبلت القيادات الادارية الخوض في الطرح الموضوعي الذي لا يكون في مضمونه نقد مباشر للسلطة السياسية. والحذر الذي تتعامل به القيادات الادارية من الفئة المثقفة ملموس. ومن المعروف ان التضحية التي تقدمها القيادات الادارية من الفئة المثقفة لو قبلت بالطرح الموضوعي، وان كان في مضمونه نقد مباشر وصريح للسلطة السياسية، هي تضحية كبيرة في نظر هذه القيادات.

ـ وجود ارادة سياسية واعية

لعل الفئة المثقفة من خلال سعيها للتأثير على صانعي القرار تطمح الى ايجاد سلطة سياسية واعية ذات ارادة واعية. ووجود السلطة السياسية الواعية هو المرتكز الرئيسي لانطلاقة تنموية جادة. وكادت معظم دراسات الفئة المثقفة تلتقي عند هذه النقطة. ولكن اذا كان تأثير الفئة المثقفة على صانعي القرار تأثيراً محدوداً، فإن قدرتها على ايجاد السلطة السياسية الواعية مطمح يكاد

يكون غير ممكن، الا إن تمكنت الفئة المثقفة من مدّ اثرها على صانعي القرار، وعلى مدى طويل جداً، لا يقف فيه هذا المدّ عند التأثير على صانعي القرار، ولكن يشمل القاعدة المجتمعية العريضة.

ومن الطبيعي أن الارادة السياسية الواعية تأتي من سلطة سياسية واعية، واذا كان من المعروف أن السلطة السياسية الواعية تنبثق من القاعدة المجتمعية أو ترتكز ارادتها على ارادة القاعدة المجتمعية، وينسجم ذلك مع أطر التجربة البرلمانية الديمقراطية، فإنّ هناك في بعض الأحيان سلطة سياسية واعية لا ترتكز بالضرورة على القاعدة المجتمعية أو تنبثق منها. اذ ليس من المستبعد ان تكون هناك سلطة سياسية أقرب الى الدكتاتورية، ومع هذا فانها يمكن أن تأتي بإرادة سياسية واعية. ولعل اليابان على سبيل المثال بدأت مراحل التنمية فيها في ظل سلطة سياسية أقرب الى الدكتاتورية، ومع هذا فإنّ تلك السلطة السياسية كانت على درجة من الوعي جعلتها تقود التنمية في اليابان في المسار الصحيح، أو على الاقل انها لم تكن عقبة كأداء في سبيل الطموحات التنموية. غير أنه لا يمكن أن نضع اليابان موضع المقارنة مع أقطار الخليج العربي النفطية؛ ذلك أن هناك العديد من الاعتبارات والظروف الداخلية والخارجية المختلفة بين الوضعين. فاليابان لم تكن واقعة تحت نير الاستعمار المباشر والاستعمار غير المباشر بالدرجة نفسها التي وقعت فيها أقطار

الخليج العربي النفطية والوطن العربي بأسره. ثم إن البعد الثقافي للتنمية في اليابان كان بعداً متفوقاً ومتقدماً، وما من شك في أن هذا البعد له أثره على السلطة السياسية. ثم هناك الانتاجية الكبيرة على مستوى القاعدة المجتمعية التي ما شوّهتها وقلصتها، وربما قضت عليها مظاهر الترف الشكلي والاسترخاء الذي جاء وليد طفرة الايرادات النفطية.

والإرادة السياسية الواعية بالطبع لا تأتي الا من سلطة سياسية واعية. ويؤكد قطاع من الفئة المثقفة على أن السلطة السياسية في معظم أقطار الخليج العربي النفطية ليست على درجة كبيرة من الوعي ولذلك فمن غير المنتظر أن تأتي منها ارادة واعية. وان أبرز المؤشرات على ذلك هو تهميش القاعدة المجتمعية والهاؤها بالترف الشكلي في وقت يكاد يكون فيه الكيان الاقتصادي هشاً، ويكاد يكون الكيان السياسي هشاً، ولا تختلف الابعاد الاخرى الادارية والثقافية والاجتماعية عن ذلك.

ومن الصعب، أو من المستحيل، خلق الإرادة السياسية الواعية من فراغ. ان الارادة السياسية الواعية تنبثق من ارادة مجتمعية واعية، أو من الواجب أن تكون كذلك. والمعضلة أن الارادة المجتمعية في معظم أقطار الخليج العربي النفطية ليست على درجة ملموسة من الوعي، بل أوصدت الاسباب امام تمكّنها من الوعي تحت مظلة من التهميش وبريق من الدعاية وتشويه للحقائق وقنوات تعليمية مفرغة المحتوى والمضمون تقريباً. ثم إن

طفرة الإيرادات النفطية، كما يبدو، كانت سبباً رئيسياً وراء انحسار الوعي المجتمعي؛ ذلك أنها أوجدت حالة من الاسترخاء واللامبالاة وعدم الالتزام وعدم الشعور بالمسؤولية. وهذه الحالة تنطبق على السلطة السياسية كما تنطبق على القاعدة المجتمعية. ولعل درجة الوعي كانت أفضل قبل تدفق الايرادات النفطية وفي مواجهة استعمار مكشوف اذ ان شظف العيش والسعي الجاد والعمل الدؤوب كانت عوامل اساسية في ايجاد المبالاة والالتزام والشعور بالمسؤولية. ثم ان مواجهة استعمار مكشوف كانت عاملا قوياً في ترسيخ الوعي والادراك للمشكلة والتضحية من أجل أهداف واضحة.

ويستطرد قطاع من الفئة المثقفة في التأكيد على أن هذه المعضلة تكاد تكون أكثر من معضلة: ذلك أن السلطة السياسية في معظم هذه الاقطار أصبحت غير مكترثة بالقاعدة المجتمعية. وأصبحت القاعدة المجتمعية رهينة قرارات تلك السلطة السياسية وفتاتها، ذلك أنّ تدفق الايرادات النفطية وهو المرتكز لكل أسباب الحياة في هذه الاقطار يتدفق الى الخزينة، وصاحب القرار الوحيد في التصرف في هذه الايرادات هو السلطة السياسية، وأداتها هي البيروقراطية. فكيف يمكن ترشيد القرار السياسي والسلطة السياسية ترتكز على قوة الخزينة أو القوة المالية وليست في حاجة الى الاعتماد على ارادة مجتمعية؟ ومع أن هذه نظرة قصيرة وغير مدركة لأهمية الارادة المجتمعية، فمن الواضح أن الارادة

المجتمعية الواعية سترسخ تدريجياً وقد تضمحل القوة المالية في أي وقت من الاوقات وما هي بمرتكز دائم ولا منطقي.

ـ ايجاد الارادة المجتمعية الواعية

إن الانسان في معظم أقطار الخليج العربية مسلوب الارادة في زخم الترف النفطي الذي قد يصيبه فتاته، أو بريق ذلك الفتات. ولقد أصبح الانسان في حالة استرخاء ولا مبالاة في الغالب: فهو لا يبذل جهداً ملموساً في وقت يعتمد فيه على العمالة الوافدة التي أغرق طوفانها القطاعين العام والخاص. وطغى حتى كاد أن يمسخ هوية بعض المجتمعات، وربما مسخ هوية بعض هذه الاقطار رسمياً إن لم يوقف هذا الطوفان.

وما كان إنسان المنطقة في حالة استرخاء ولا مبالاة قبل تدفق الايرادات النفطية فقد كان يكدّ ويشقى، ويعمل ساعات طويلة حتى في أقسى الظروف البيئية. وهو بكل المعايير كان إنساناً منتجاً. وفي خلال أمد قصير أصبح انسان المنطقة مستهلكاً مبذراً مما أفاء عليه النفط من فتات، غير مدرك أن استهلاكه ليس من اقتصاد انتاجي ولكن من اقتصاد ناضب. وأنه بهذا التوجه الاستهلاكي انما يسطو على حقوق أجيال قادمة ما قدّم لها التعويض المناسب وما هيأ لها الاسباب التي تمكنها من الحياة الرغيدة.

ووعي الارادة المجتمعية من فراغ أيضاً. اذ يجب ان تكون

هناك اسباب لانبثاق الارادة المجتمعية الواعية ورسوخها ويجب أن يكون هناك مناخ يزدهر فيه الوعي المجتمعي. وما هذه الاسباب ولا ذلك المناخ بمتوفر في الغالب في أقطار الخليج العربي. إنه ما لم يكن هناك ادراك مجتمعي للمشكلة أو المعضلة التي تمر بها هذه الاقطار بحيث ينفُضُ أبناء المنطقة كل غبار الوهم، ويلغون كل بريق الدعاية، وينتفضون من حالة الاسترخاء واللامبالاة وعدم الالتزام وعدم الشعور بالمسؤولية، فإنه لن تكون هناك ارادة مجتمعية واعية. واذا كان أكثر الوزر يلقى على السلطة السياسية في عدم توفيرها للاسباب والمناخ الذي تزدهر فيه الارادة المجتمعية الواعية أو تصديها في كثير من الأحيان لانبثاق ارادة مجتمعية واعية وازدهارها فان بعض الوزر تتحمله القاعدة المجتمعية أيضاً.

ويقع نصيب من ذلك الوزر على الفئة المثقفة، إذ ان هذه الفئة يجب ان تكون من أولى الشرائح المجتمعية المدركة لأبعاد المعضلة، والتي تشعر بالقلق على المسار المغلوط الذي يَسير عليه ما يسمى بالتنمية في هذه الاقطار. وهي من ادراكها ومن قلقها تستطيع أن تجتاز بعض السدود أو الحواجز في أطر موضوعية لنقل جزء من ذلك الادراك والقلق الى القاعدة المجتمعية. وتلك مهمة لا يمكنها التخلي عنها، وإن تطلّب ذلك قدراً من التضحية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان بعض من ينتمون الى ما يسمى «بالفئة المثقفة» قد يصلون الى مراكز إدارية عليا قريبة من مراكز السلطة السياسية، وهم في هذا الوضع أقدر على محاولة ترشيد

القرار، وقد تكون مهمتهم في بعض الاحيان عسيرة، وقد تكون في أحيان أخرى مستحيلة، ولكنها مهمة لا يستطيعون التخلي عنها من منطلق الالتزام والامانة الوطنية حتى ولو كانت التضحية مقابل ذلك أن يخسروا المراكز الادارية العليا. ذلك أنه قد يفلح البعض في محاولته ترشيد القرار على مستوى السلطة السياسية، وقد يجد من الفرص ما يمكّنه من ذلك. أما أن تدور الفئة المثقفة حول نفسها في محاولات تنظيرية دون أن تنقل قلقها وإدراكها للقاعدة المجتمعية، أو أن يتخلى بعض منها ممن يصل الى المراكز الإدارية العليا عن منطلقات قلقه وادراكه للمشكلة أو المعضلة وينغمس في التيار نفسه الذي تنغمس فيه السلطة السياسية ويسير في المسار المغلوط نفسه من أجل الحفاظ على بريق المراكز الإدارية العليا، فذلك اجهاض لدور الفئة المثقفة واجهاض لمنطلق رئيسي من منطلقات ايجاد الإرادة المجتمعية الواعية وازدهارها.

١٣ ـ أعراض بعض التحديات

ان أقطار المنطقة ـ كما هو معروف ـ تعاني من ضعف بنيانها الاقتصادي والسياسي كما أنها تتعرض لأطماع تدميرية، ومن هنا فإنّ قضية التنمية بمنظورها الشمولي هي قضية مصير. ولم تأخذ هذه القضية بهذا المفهوم الاهتمام الذي يجب أن تناله. وتجدر الاشارة الى بعض الأعراض التي برزت بصورة صارخة والتي لم تتخذ الوسائل السليمة لتفاديها أو الحدّ منها، أو مقاومة آثارها.

ولعله في الأونة الاخيرة برز على الساحة في أقطار الخليج العربي عدد من الاعراض، التي لا يمكن اغفالها من ناحية، ومن ناحية أخرى فان بعض هذه الاعراض له تأثير مباشر على التنمية في هذه الاقطار، وبعضها له تأثير غير مباشر. ومثل هذه الاعراض يجدر التعرض لها من قبل الفئة المثقفة، وهي جميعها تبرز الأهمية القصوى لبناء القدرة الذاتية المتطورة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدارياً وثقافياً. وفيما يلي بعض هذه الاعراض:

ـ أعراض اقتصادية

انخفاض الايرادات

يبدو أن النشوة التي جاء بها ارتفاع أسعار النفط وما نتج عنها من زيادة كبيرة في إيرادات الاقطار المنتجة للنفط كانت كالسَّكرة التي غرقت فيها هذه المجتمعات حتى الثمالة، فاتجهت الى الاسراف المفرط في الانفاق. ولم يكن ذلك قاصراً على قطاع معين أو شريحة معينة، إذ ان الاتجاه نحو البذخ الاستهلاكي أصبح ظاهرة سائدة في مجتمعات تلك الاقطار. وان كان ذلك لا يعني أن كل الشرائح في تلك المجتمعات قد كانت لديها القدرة على البذخ الاستهلاكي. ومن المستغرب أنه رغم الحقيقة التي تدركها السلطة كما تدركها المجتمعات أن النفط آيل للنضوب، وأنه طالما كان الامر كذلك.. فإن المنطق يقضي أن يكون هناك حسن استفادة من هذه الثروة. وحسن الاستفادة يتمثل في ترشيد الانفاق مهما بدت الايرادات في وقت من الاوقات من الضخامة بمكان. كما يتمثل في محاولة بناء قاعدة اقتصادية قوية قادرة على تخطّي كارثة نضوب النفط وامتداد عطائها وتطوره بما فيه مصلحة هذا الجيل والاجيال القادمة لما بعد عصر النفط.

ولعل الهّزة التي أصابت أسعار النفط وقللت من كميات انتاجه وما صاحبها من تقلّص في الايرادات من المفروض أن تكون هزة لها العديد من الجوانب الايجابية. وأول هذه الجوانب الايجابية هو اخراج هذه المجتمعات من السكرة وتنبيه المجتمع

المنغمس في الترف الاستهلاكي بحيث يترتب على ذلك إعادة نظر في أوجه الانفاق. كما يترتب عليه تقليل من التوجه نحو الترف الاستهلاكي. وفوق هذا كله تأكيد الحقيقة التي طمسها بريق التدفق المتعاظم من الايرادات في وقت من الاوقات. وهذه الحقيقة هي أن النفط لا بد من الاستفادة من ايراداته استفادة مثلى في بناء قاعدة اقتصادية قوية، قادرة على التطور الذاتي واستمرارية العطاء وتحقيق التنمية الاقتصادية الفعلية، ذات المردود الكبير على حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها.

ويبدو أن الهزة التي أصابت أسعار النفط لم تؤثر كثيراً على التوجه نفسه الذي كان سائداً. وربما لم تؤثر تأثيراً يذكر. ذلك أن أكثر هذه الاقطار لديه رصيد من الاحتياطي أصبح يلجأ اليه لمواجهة أي نقص في الايرادات في مقابل الانفاق الذي ما زال متعاظماً. كما يبدو أن هذه الاقطار ما زالت تنظر الى هذه الهزة على أنها وقتية وأنه سرعان ما تعود الامور الى ما كانت عليه، أو قريباً من ذلك، بحيث تستطيع هذه الاقطار الاستمرار في توجهها الانفاقي المتعاظم. هذا على مستوى صانعي القرارات. أما على مستوى القاعدة المجتمعية، فإن صانعي القرارات حاولوا قدر الامكان الا يبدو للهزة أثر ملموس على الانفاق العام حتى تتصور القاعدة المجتمعية أن كل الامور على ما يرام. وأن صانعي القرارات استطاعوا أن يواجهوا الهزة دون أن يكون لها تأثير يذكر. ولكن رغم كل ذلك فإن القاعدة المجتمعية أدركت الفتور في

النشاط الاقتصادي ـ وهو لم يكن في أصله نشاطاً اقتصادياً فعلياً ـ، كما أدرك القطاع الخاص الذي كان يناله بعض نصيب من فتات البيروقراطية أن هذا الفتات لم يعد ميسوراً. صحيح ان البيروقراطية اضطرت في بعض الحالات الى ممارسة بعض التقليص في الانفاق، ولكن هذا التقليص في الانفاق لم يكن مبنياً على سياسة محددة واضحة لإعادة النظر في طبيعة الانفاق وحسن التوزيع بين أوجه الانفاق المختلفة في اطار ترشيد مدروس للانفاق تحكمه قرارات مدروسة أيضاً، وانما بدا وكأنه محاولة عشوائية لمحاولة الاختصار في بعض أوجه الانفاق. وليس توجهاً جديداً أو منعطفاً جديداً يمسّ جوهر الأسلوب والتوزيع الذي يتمّ به الإنفاق بحيث يكون توجّه النسبة الأغلب منه نحو القطاعات الإنتاجية وتوجّه النسبة الأقل نحو القطاعات الاستهلاكية.

إن الهزة في الاسعار النفطية لا يقف أثرها عند حدود الهزة التي تصيب الايرادات المتدفقة من النفط. ولكنها هزة أشعرت هذه الاقطار أن اقتصادها من الضعف بمكان، وان هذا الاقتصاد تتحكّم فيه العوامل الخارجية إلى حد كبير. ولهذا فان ما بدا أنه رخاء اقتصادي لم يكن أكثر من ترف مظهري ساعدت عليه الثروة المتدفقة من الايرادات النفطية. وكان تدفق هذه الثروة بتلك الصورة أصلاً نتيجة عوامل خارجية في الدرجة الاولى. وانغمست هذه الاقطار في توجهها الاستهلاكي وفي الصرف المترف على مظاهر البنية الاقتصادية وقشور الحضارة الجديدة، وما سعت سعياً

جاداً نحو بناء القاعدة الاقتصادية الانتاجية القوية القادرة على التطور الذاتي والعطاء المستمر. وهكذا فإن الهزة النفطية سرعان ما أبرزت الحقيقة التي طمسها بريق الترف النفطي وتوجُّه الوسائل الاعلامية في محاولة ابراز هذه الاقطار وكأنها بلغت من الرقي منتهاه، أو كادت، وأنها تقف في مصافّ الدول المتقدمة، أو تكاد. ولو استمر تدفق الايرادات النفطية بالحجم نفسه أو بالمعدل نفسه لذابت الحقيقة وازداد انجراف هذه الاقطار مع التيار الاستهلاكي والانغماس في الترف المظهري.

والحقيقة التي يسرت لها الهزة النفطية أن تبرز بعض ملامحها على الأقل هي حقيقة معروفة. ولا تعدو هذه الحقيقة كون اقتصاد هذه الاقطار اقتصاداً قائماً على تدفّق ثرّ لإيرادات من قطاع يكاد يكون منفصلاً كل الانفصال عن الكيان الاقتصادي لهذه الاقطار إن كان ثمة كيان. وذلك القطاع تتحكم فيه عوامل خارجية، قد تكون العوامل السوقية من بينها. ولكن هذه العوامل السوقية هي في حد ذاتها عوامل متعددة وليست اقتصادية بحتة كما قد يتبادر إلى ذهن البعض. ذلك أن هناك كثيراً من الاعتبارات السياسية التي قد يكون تأثيرها أكبر من تأثير العوامل الاقتصادية البحتة، وان كان الفصل بين العوامل والاعتبارات الاقتصادية والسياسية وخصوصاً في مثل هذه القضية أمراً غير ممكن، أو من الصعوبة بمكان. والهزة النفطية لم تؤت حتى الآن نتائجها الإيجابية الفعلية، فمن المعروف ان هذه الاقطار ما زال ايرادها من مبيعات النفط

كبيراً نسبياً، ناهيك عن أنها تقتطع جزءاً من الاحتياطي لسد النقص في ميزانياتها السنوية. ولن تؤتي الهزة النفطية نتائجها الايجابية الفعلية الا لو استمرت دون ارتفاع في حجم الايرادات المتدفقة من النفط من خلال تذبذب الاسعار بين ارتفاع وانخفاض، بحيث يلغي الارتفاع في حجم الايرادات المتدفقة من النفط مفعول الهزة النفطية أو بمعنى آخر الانخفاض في حجم الايرادات المتدفقة من النفط.

ومن الحقائق المعروفة ان ايرادات هذه الاقطار ما زالت ايرادات كبيرة نسبياً. ومن السهولة مقارنة الايرادات الحالية بالايرادات التي كانت قبل الطفرة الكبيرة التي شهدتها هذه الاقطار في ايراداتها من النفط في السبعينات. ولكن يبدو أن الطفرة الكبيرة في الايرادات خلقت زخماً من النشاط الاقتصادي الذي بدت ملامحه ملامح ازدهار ورخاء وهو في حقيقته ليس بالنشاط الاقتصادي الانتاجي الفعّال بقدر ما هو نشاط اقتصادي استهلاكي. وفي خضمّ هذا الزخم غرقت البيروقراطية في عدد كبير من المشاريع ذات المظهر الحضاري والترفي. ولعل هذه الاقطار ـ من منطلق الحاجة الى تحسين البنية الاساسية أو ايجادها ـ أنفقت إنفاقاً أكثر بكثير مما تحتاجه البنية الاساسية على عدد كبير من المشاريع. وكانت غلبة التوجه المظهري واضحة حتى في المشاريع التي تدخل فعلاً في قائمة ما يمكن أن يسمّى مشاريع ايجاد وتطوير البنية الاساسية. فالمطارات أو الموانىء أو الجامعات أو

الطرق أو وسائل الاتصال أو المواصلات، أصبحت وكأنها غاية في حد ذاتها. واستثمرت إعلامياً وكأنها هي منتهى التقدم والتطور ومعالم بارزة شاهدة على أن التنمية حققت أهدافها، خصوصاً وانها في مظهرها لا تختلف عن مثيلاتها في أكثر الدول تقدماً وربما تجاوزت في مظهرها تلك المثيلات.

ولا يمكن نكران ضرورة الإنفاق على ما يسمى بمشاريع البنية الأساسية. ولكن مشاريع البنية الاساسية كان من المفروض أن تكون جزءاً من قائمة طويلة من المتطلبات التي لا غنى عنها في التوجه الفعلي الحقيقي نحو التنمية الشاملة بدءاً بوضوح التصور وقوة الارادة، ثم الاستراتيجية المحددة الاهداف، ثم سلامة التنفيذ وكفاءته، ثم المتابعة الجادة، وما بين كل ذلك من متطلبات أخرى تشمل وجود الكفاءات البشرية المؤهلة، والمشاركة في صنع القرار، وفي الاشراف على التنفيذ ومتابعته، والوعي المجتمعي الذي يباشر دوره على الساحة بأمن وطمأنينة وأمانة وإخلاص..

ولكن الإنفاق المتعاظم على ما يسمى مشاريع البنية الاساسية لم تتوفر له كل تلك المتطلبات أو أكثرها. ناهيك عن أن التوجه نحو اعتبارها غاية في حد ذاتها كان توجهاً ملموساً. وإضافة الى كل ذلك فإن الانفاق المتعاظم لم يتوجه الى ما يسمى بمشاريع البنية الأساسية وحدها، وإنما استنزفت البيروقراطية قسطاً كبيراً من هذا الانفاق على تضخيم أجهزتها دون أن يصاحب ذلك زيادة في الكفاءة أو الفعالية. وربما كان هذا، أصلاً، أمراً ترجوه

البيروقراطية أو تسعى اليه في الواقع، وان هي زعمت غير ذلك. وتبدد قسط كبير من الانفاق على مشروعات ليس لها أولوية كبيرة في قائمة الاولويات. كما أن تكلفة هذه المشروعات كانت تزيد كثيراً عن تكلفتها الحقيقية. ومع ذلك فإن الناتج من وراء قيام مثل تلك المشروعات لم يكن ناتجاً له أثره الايجابي الكبير في بناء القاعدة الانتاجية وترسيخها. وكان ظاهر بعضها تنموياً ولكنّ جوهره بعيد عن المسار الصحيح للتنمية الحقيقية. كما أنه استشرى الفساد الاداري استشراء كبيراً فأضاف الى أوزار القطاع العام أوزاراً أخرى أضعفت من قدرته وشوهت توجهه وصرفت اهتمامه عن السبيل الذي يجب أن يسلكه من أجل القيام بدور فعال في التنمية. وتلاشى، أو كاد يتلاشى، الالتزام بالامانة والشعور بالمسؤولية والارتفاع الى مستوى الدور المطلوب.

زيادة تشويه البنية الاقتصادية

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هناك بنية اقتصادية؟ وحتى لو افترضنا وجود بنية اقتصادية فإن هذه البنية ضعيفة إلى أقصى حدود الضعف. فإلى جانب الهزة النفطية التي أدت الى انخفاض الايرادات والتي كشفت مدى ضعف البنية الاقتصادية هناك ظواهر أخرى على هذا الضعف، ومن أبرزها على صعيد المنطقة ما سُمّي بأزمة المناخ في الكويت التي بدت وكأنها ظاهرة مستنكرة. ولعل أقطار الخليج العربية الأخرى فيها ما يماثل أزمة المناخ إلاّ أنها لم تبرز على السطح بذلك المظهر

الصارخ. ومعروف أن أزمة المناخ مؤشر قـويّ على ضعف البنيـان الاقتصـادي الى جانب مؤشرات أخـرى. ولعل هـذه الظاهـرة قد نُظر اليها وكأنها أزمة اقتصادية يمكن حلها والتغلب عليها بالوسيلة الـوحيدة التي أصبحت تلجـأ اليها هـذه الاقطار لمعـالجة كثير من الاخطاء، وتلك الوسيلة هي الايرادات النفطيـة، إذ يمكن توجيـه جـزء منها للتغلب عـلى مثل تلك الـظاهرة. ومـا أدركت هـذه الأقـطار أن الاخطاء كان يجب العمل على تفاديها أصلاً. وأن هذه الظاهرة وما يماثلهـا هي أعراض لأمـراض تعتوِرُ البنيـان الاقتصادي، وأن القضية برمّتها، في اطار نشوئها واستفحـالها وردود الفعـل تجاههـا والقـرارات الصادرة للتغلب عليهـا، تمثّل ضعفـاً في كـل الابعـاد المتعلقة بالتنمية من اقتصادية وسياسية وادارية واجتماعية.

إن هذه الظاهرة وما يماثلها من ظـواهر يـبرز بعضها عـلى السطح بصـورة صارخـة أحيانـاً، وغير صـارخـة في أحيـان أخـرى، أو قـد لا تـبرز على السـطح، هي ظواهـر على أن هـذه الاقطار بعـد مـرور سنوات ما زال بنيـانها الاقتصادي هشـاً لا يمكنه مقـاومة أي ريـح اقتصـادي عاصف، أو ربّمـا أي ريح اقتصـادي، حتى ولو لم يكن عـاصفـاً، وليس أدل عـلى ذلـك من أن انخفـاض أسعـار النفط وحجم مبيعاته في الآونـة الاخيرة قـد أربك اقتصـاد هذه الاقـطار ارباكاً كبيراً، حتى بدا وكأنه نكسة اقتصادية.

ومعروف أن أزمة المناخ وما يماثلها ليست بالازمة الاقتصـادية التي عـادة مـا يمـر بهـا الاقتصـاد حتى في الـدول المتقـدمـة. اذ ان

الازمات الاقتصادية في الدول المتقدمة تمر على بنيان اقتصادي متقدم ومعطاء ومنتج. ويوجد من الاسباب والوسائل ما يكفل تجاوز الأزمة واستمرار النشاط الاقتصادي في حيويته أو عطائه. ذلك أن القرارات التي تصدر لمواجهة تلك الازمة قرارات مبنية على مسؤولية ومساءلة. ثم ان القطاع الخاص قطاع لا يعتمد على فتات البيروقراطية، وإنما هو قطاع حيوي معطاء له دور رئيسي في النشاط الاقتصادي وهو من جانبه يتخذ من القرارات المسؤولة ما يساعد على تجاوز الأزمة.

ومثل أزمة المناخ لا يحدث في تلك الدول لأن الاسباب وراءها تتلخص في وجود زخم اقتصادي ظاهري مع أنه لا يوجد في حقيقة الامر نشاط اقتصادي فعّال. ومثل ذلك الزخم الاقتصادي الظاهري يحمل جرثومة استشراء ذلك الزخم الظاهري والتهافت والتكالب على فتات البيروقراطية من الايرادات النفطية. والمجتمع بأسره وهو مشدود الى هذا الزخم الظاهري ومنبهر به يلهث وراء هذا الزخم وقد يصيب بعضه من ذلك الفتات. ويحاول من لم يدرك الزخم أن يلجأ الى البيروقراطية لتعطيه من فتاتها ما لم ينله من جراء الزخم الظاهري وما يحمله من جرثومة جديدة سمّيت بأزمة المناخ. ويعتمد موقف البيروقراطية في قراراتها، كما هو الحال عادة، على ما اذا كان الذين استجاروا بها من ذوي النفوذ ام ليسوا كذلك ويعتمد على ما اذا كان بعض كبار البيروقراطيين مستفيدين أو غير مستفيدين

من وراء مثل تلك القرارات.

ولعل ظاهرة التهافت على فتات البيروقراطية ليست قاصرة على القطاع الخاص، بل ان البيروقراطية قد تكون ضالعة في هذا التهافت وتنال نصيبها منه من مركز القوة. وجرثومة أزمة المناخ موجودة في هذه الاقطار اذ هناك في بعض الاحيان شركات وهمية، وهي شركات عادة ما يكون أصحابها الفعليون من ذوي النفوذ ومن صانعي القرار، وهي شركات تحظى بالعديد من العقود ولا تقوم بالتنفيذ طبعاً، وانما توكل التنفيذ الى شركات أخرى بعد أن تتقاسم جميع الاطراف حصصها من فتات الايرادات النفطية. ناهيك عن ان هناك عدداً من الشركات القائمة فعلاً والتي يكون أصحابها، أو من بين أصحابها، ذوي السلطة والنفوذ. وهي تنال أكبر قسط من فتات البيروقراطية، وعادة ما تنال البيروقراطية حصّتها من ذلك القسط. انّ ما أبرز ظاهرة أزمة المناخ أنها جاءت ظاهرة صارخة كبيرة الحجم بالنسبة الى المجتمع المحيط بها. ولكن ما يماثل أزمة المناخ من ظواهر موجود في الكويت وغيرها من اقطار الخليج العربية.

- أعراض سياسية

حرب الخليج

أوجدت ما يسمى بحرب الخليج مزيداً من التوتر في المنطقة واستقطبت مزيداً من الاهتمام من قبل الدول التي يعتبر تدفق

النفط حيوياً بالنسبة لاقتصادها القومي. ورغم أن الولايات المتحدة الامريكية من بين هذه الدول فهي ليست أكثرها استفادة مباشرة من تدفق النفط. ولكنها تتزعم العالم الغربي الذي يعتبر عدم تدفق النفط أكثر مساساً باقتصاده القومي وهي في الوقت نفسه اتخذت من الصراع في المنطقة مبرراً لمزيد من الوجود العسكري بحجة حماية المصالح الاقتصادية. كما أن الصراع ذاته دفع أكثر أقطار المنطقة الى الركون بصورة أكبر للولايات المتحدة الامريكية بالذات. ولعلّ هذه الحرب أبرزت بصورة واضحة ضعف هذه الاقطار في مواجهة أي خطر يتهدد سيادتها وعدم وجود ما يسمى بالأمن السياسي، مع أن هذا المصطلح لا يقتصر على القدرة على مواجهة التحديات الخارجية وانما يشمل الاستقرار المرتكز على قوة ذاتية للاقطار في الدرجة الاولى، وليس مجرد استقرار الانظمة السياسية فيها. والاستقرار يختلف عن الجمود، اذ ان الاستقرار يعني التطور الطبيعي في مسار التنمية السياسية.

ولم تبرز الحرب ضعف هذه الاقطار للدفاع عن سيادتها تجاه أي خطر خارجي فحسب، ولكنها أبرزت أيضاً ضعف اقتصادها المرتكز على تدفق النفط، حيث أن أي درجة كبيرة من العرقلة لهذا التدفق تخلّ بكل شيء في هذه الاقطار. فهي تعتمد، ويزداد اعتمادها، على تدفق النفط الذي تعتبر ايراداته الركيزة الوحيدة تقريباً التي ترتكز عليها هذه الاقطار. ويبدو أن استمرار الصراع هو في صالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة

الامريكية. ولا يعني ذلك أنها ليست في صالح غيرها من القوى الاخرى عموماً. ذلك أنّ هذه الاقطار ازداد اعتمادها على الولايات المتحدة الامريكية كمظلة ضد أي خطر خارجي. واستمر الإنفاق المتعاظم على شراء الاسلحة من الدول الغربية ومن الولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص. ولذلك فإنّ هذه الدول أصبحت استفادتها متضاعفة: فهي استفادة سياسية من ناحية، تتمثل في زيادة اعتماد أكثر هذه الاقطار عليها للدفاع عن سيادتها، وهي استفادة اقتصادية تتمثل في التدفق الكبير من الاسلحة التي يتم شراؤها من قبل هذه الاقطار. ومن المعروف ان ما ينفق على القطاع الدفاعي في بعض هذه الاقطار يكاد يصل الى ثلث الموازنة العامة. ومع ذلك تظل هذه الاقطار قاصرة عن القيام بالدور الرئيسي في الدفاع عن سيادتها. ويبدو أن الوطن العربي المفكك سياسياً، وخصوصاً في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد قد أوجد مناخاً أكثر مناسبة للولايا ت المتحدة الامريكية والعالم الغربي عموماً؛ واستبعد مبدأ الاعتماد على المساندة العربية في مواجهة أي خطر يتهدد أحد أقطارها. ولعل الحرب ـ بصرف النظر عن أسباب نشوبها ـ قد أبرزت ان الوطن العربي يقف من نفسه موقفاً متناقضاً. ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك يعود الى التبعية الاستعمارية ورواسبها وللنزعات القطرية وصراع الزعامات العربية والمناهج السياسية التي تتبناها. والمعضلة في مثل هذه القضية أن الحرب في الخليج قد صرفت أكثر هذه الاقطار عما يقوم

به الكيان الصهيوني ويمارسه بمؤازرة الدول الغربية ومباركتها من خراب ودمار في لبنان، وما يمارسه من اضطهاد واستبداد في الارض العربية المحتلة. حتى أصبح الهم الاكبر والوحيد تقريباً لأقطار المنطقة هو حرب الخليج.

ورغم الآثار السلبية الكبيرة لحرب الخليج فإنّ لها آثاراً ايجابية في إبرازها لضعف هذه الاقطار سياسياً واقتصادياً. ولعل هذا في حد ذاته يمكن أن يكون درساً لهذه الاقطار كي تبني دعائم قوتها السياسية والاقتصادية. ولا يتم ذلك الا حين تنطلق من استراتيجية تنموية شاملة تسندها ارادة جادة وادارة جيدة.

امتداد ساحة القضية الفلسطينية

صرفت حرب الخليج اهتمام هذه الاقطار الى حد كبير عن القضية الرئيسية التي يعاني منها الوطن العربي بأسره وهي القضية الفلسطينية التي امتدت مساحتها. وقد يسّرت التجزئة والوقوع في شباك التبعية ان يفعل المستعمر ما شاء ويفرض ارادته. وأصبحت القضية بين يديه وليست في أيدي الاقطار العربية التي كان من المنتظر ان تتصدّى لها وتواجه تحدياتها بتوجه فعليّ يدعم قدرتها الذاتية في مواجهة الاخطار التي تنبثق من هذه القضية. ومن العبث أن تتصور هذه الاقطار أو حتى الاقطار العربية الاخرى البعيدة جغرافياً عن منطقة الصراع أنها بمنأى عن تلك الاخطار.

عدم جدية التلاحم بين هذه الاقطار

ليس ثمة شك في أنّ التحديات التي تواجهها هذه الاقطار واحدة، والاطماع التي تحيط بها واحدة، ويقتضي كل ذلك الوحدة بين هذه الاقطار نموذجاً مرحلياً لمطمح الوحدة على الساحة العربية كلها. والوحدة - وإن كانت مطمحاً وهدفاً - يجب أن تلتحم معها، وفي اطارها، ارادة سياسية واعية وجادة تلتزم باستراتيجية تنموية شاملة، يكون من أهدافها بناء القاعدة الاقتصادية القادرة على العطاء الذاتي، والقوة السياسية الواعية المرتكزة على ارادة مجتمعية واعية، والقوة العسكرية القادرة على الذود عن ساحة الوطن.

ولقد برز منذ سنوات على ساحة هذه الاقطار مجلس التعاون، وتتعدد وجهات النظر حول مجلس التعاون وتتباين كثيراً. وبصرف النظر عن الاسباب وراء قيام هذا المجلس وفي هذه الفترة، اذ هي مثار جدل كبير، فإنه لا يختلف اثنان في أن أي اتجاه نحو التنسيق أو التعاون أو التكامل على صعيد هذه المنطقة هو اتجاه محمود، إن حسنت النية وصدق العزم، وإن كان هذا التوجه على صعيد هذه الاقطار هو مرحلة من مراحل التنسيق والتعاون والتكامل على الصعيد العربي كله. ذلك أنه في كل الاحوال، تبقى هذه الاقطار العربية جزءاً من الأمة العربية، ولا يمكن أن تكون بمعزل عن باقي الاقطار العربية، وأيّ توجه نحو التنسيق والتعاون والتكامل يظل مبتوراً، حتى لو حسنت النية

وصدق العزم إن كان قاصراً على هذه الاقطار. اذ ان هذه الاقطار تـواجه التحـديات التي تـواجهها بـاقي الاقطار العـربية وتتـلاحم معها تاريخياً وحضارياً وثقافياً تلاحماً قد نـال الاستعمار منـه بتفتيته لهذه الاقطار واثارة النزعات القطريـة والإقليمية. ولكن رغم كـل ذلك يظل شعـور على القـاعدة المجتمعيـة العريضـة بالانتـماء لأمة واحدة أو على الأقل تبقى جذور ذلك الشعور قائمة وراسخة.

وإذا كـان من السابق لأوانـه إبّان نشـوء المجلس الحكم على مدى جدواه وفعـاليته فـإنّ مرور عـدة سنوات عـلى نشوئـه ورصد الأنشـطة التي قـام بهـا المجلس حتى الآن يمكن الاعتـماد عليهـما كمؤشر للحكم عـلى مـدى جـدوى المجلس وفعـاليتـه. وتقتضي الموضوعية التأكيـد على أن مـا قام بـه المجلس حتى الآن لا يتعدى بعض الأنشطة الشكلية والتي لا توجد لها محصلة ملموسة في تأكيد التـوجه الفعـلي نحو التنسيق والتعـاون والتكامـل. ومعـظم هـذه الأنشـطة ينحصر في عقد لقـاءات بين المسؤولـين عن القـطاعـات المختلفــة في أقـطار المجلس وتنتهي هــذه اللقـاءات في الغــالب ببيـانات مفـرغة المحتـوى والمضمون ولا يتبلور من خـلالها تنسيق فعال يأخـذ طريقـه الى التطبيق. ولعـل هذا التـوجه يؤكـد وجهة النظر التي تصف المجلس على أنه صورة مصغرة للجامعة العربية. ومن المعروف أن الجامعة العربية على مدى زمني أطول لم تكن لهـا محصلة ملموسة، وغلبت الشكلية على قـراراتها دون أن يكـون لها مضمـون وجد طـريقه الى التـطبيق. وحتى في القطاع الاقتصـادي

الـذي يبدو أنـه أقل القـطاعات حسـاسية كـان هناك العـديد من القرارات التي انطلقت من منطلق الوحدة الاقتصادية ثم تراجعت الى منـطلقات التنسيق والتكـامل. ومـع هذا الـتراجع، فـإن هذه القرارات الأقل طموحاً من قرارات الوحـدة الاقتصاديـة ما كـانت لها محصلة ملموسة، وما وجد أكثرهـا طريقـه الى التطبيق، وظلت في أكثر الأحوال حبراً على ورق. ورغـم الشكليـة التي اتصفت بها تلك القـرارات فـإنّ هنـاك عـدداً من الأقــطار لم يلتزم حتى بتلك الشكليـة، نـاهيـك عن الـتزامــه بـالمضمــون الحقيقي للوحـدة الاقتصادية أو ما هو أقل منها طموحاً، كالتنسيق والتكامل. ويبدو أن مجلس التعاون بدأ يـدور في حلقة الشكليـة نفسها فلم تـبرز له خـلال السنوات الماضية محصلة ملمـوسة رغم اللقـاءات المتعددة لـوزراء الصناعـة والتخطيط والـزراعة والاقتصـاد والمسؤولـين عن أجهزة الخدمة المدنية الى جانب اللقاءات الأخرى للمسؤولـين من القطاعات الأخرى. ومع ذلـك فإنـه لم يبرز هنـاك برنـامج مـوحَّد ملزم على صعيد التنسيق الصناعي أو الاقتصادي أو الزراعي. ولم يبرز هناك برنامج موحـد ملزم لتطويـر أجهزة الخـدمة المـدنية التي تمثل الاداة الأولى التي ينتظر منهـا أن تؤدي الدور الفعـال في تنفيذ بـرامج التنميـة. كما أنـه لم يبرز هنـاك أي برنـامـج مـوحّـد ملزم لاستراتيجية واضحة المعالم للتوجه التنمـوي الذي يجب أن يكـون على صعيد هذه الأقطار. وحتى في الحـالات التي يبدو أنـه تم فيها الاتفاق على خطة عمل فـإن خطة العمـل هذه لا تخـرج عادة عن كـونها اطاراً شكليـاً خـالي المضمـون. وينـطبق ذلـك عـلى مـا تم

الاتفاق عليه مؤخراً بين وزراء التخطيط في هذه الأقطار وتم تبنّيه على أنه استراتيجية للتوجه التنموي.

وممّا يؤكد عدم جدّية التلاحم أنّ خلافاً حدودياً بسيطاً قد يثير قضية كبيرة بين قطرين من أعضاء مجلس التعاون تدخل فيها حتى المواجهة العسكرية. ومن المعروف أن التلاحم سواء بين هذه الأقطار أو الأقطار العربية كلها يجب أن يرتكز على تنشئة سياسية تعمق مفهوم الانتماء للوطن الكبير، ولا يأتي التلاحم تلقائياً نتيجة لقرارات قد تكون شكلية.

زيادة التجزئة على صعيد الوطن العربي

من المعروف أن المستعمر مزق الوطن العربي إرباً. غير أنه كان من المنتظر أن يتلاحم الوطن العربي بعد جلاء المستعمر. ومن المستنكر أن تبدو حتى الدعوة الى التلاحم بين أجزاء الوطن العربي دعوة سطحية ولا يوجد توجّه فعلي وفعّال نحو هذا التلاحم، بل إن التجزئة ازدادات تعميقاً وترسيخاً. واذا كان ثمة بعض المؤثرات الخارجية، وما زال الاستعمار بأساليبه الحديثة من بينها، فإنّ وزر ذلك يقع على الأنظمة في معظم الأقطار العربية. ومن المفروض أن توجد الفئة المثقفة قدراً من التواصل الثقافي بينها مهما كانت الحواجز والسدود، وأن تسلّط الضوء على هذا المطمح الذي يجب أن يتجاوز كونه مجرد مطمح. وليست المسألة تسليط الأضواء فحسب، ولكن خلق وترسيخ الشعور والوعي بأهمية هذه

القضيـة كقضية جـوهريـة وأساسيـة لصالـح كل قـطر من الأقطار العـربية. ذلـك أنّ الأقطار العـربية لن تستـطيع فـرادى مـواجهـة التحـديات الجمـة التي تعترضهـا، ولن تتمكن من مجابهـة الأطماع المتصـارعة المحيـطة بها، والتي أسقـطتها ـ أو أكـثرهـا ـ في شبـاك التبعية والرضوخ لمطامح أجنبية على حساب المصلحة العليا للقـطر وللوطن العـربي ككل. ومن نـافلة القـول التـأكيـد عـلى أن هـذه القضية حتى تكون في صالح الوطن العربي ككـل فهي ليست ضد المصلحـة العليـا لأي قـطر ولا تتنـاقض معهـا. بـل إنها تـدعم المصلحـة العليا لكـل قطر من الأقـطار العربيـة طالما أنها تضع في الاعتبار الأول المصلحة العليا للوطن العربي ككل.

بروز التيارات الدينية مع رسوخ النزعات القبلية

ومثـل هـذه التيـارات الـدينيـة تستخـدم عـادة الـدّين وسيلة لمصالحها وتكون مراكـز قوى عـلى الساحـة المجتمعية ولهـا دور في التـأثير عـلى قطاع غـير يسير من المجتمـع. ومن الملفت للنـظر أن انتشارها بين نسبة من الشبـاب واستغلال النـزعة الـدينية لمصـالح معينـة تتمثل في تكـوين مراكـز قوى عـلى الساحـة المجتمعيـة هي ظاهرة جديدة الى حدّ ما في أقطار الخليج العربية، وإن كـانت غير جديدة في بعض أقطار الوطن العربي الأخرى.

ومع بروز هذه التيارات الـدينية، ازدادات النـزعات القبليـة رسوخاً في جـانب آخر. وكـان من المفروض أن تـذوب النزعـات

القبليـة ذلك أنها تمثـل تجزئـة داخل القـطر الـواحـد وبعض هـذه الأقطار صغير أصلاً. وهي تمثل خلخلة في أولوية الانتـماء إلى قطر ناهيك عن الشعور بالانتماء للوطن العربي.

١٤ ـ القضايا الأساسية التي يجب التصدي لها

إن هذه القضايا متعددة جداً ولا يمكن التعرض لها جميعاً. ولكن هذه محاولة للتركيز على القضايا الرئيسية التي يجدر التصدي لها والتي يمكن من خلال التصدي لها تبني الوسائل الكفيلة بتحقيق المصلحة العليا لهذه الأقطار ولعل أبرز القضايا ما يلي:

ـ المشاركة في صنع القرار

لا يختلف اثنان على أن المشاركة في صنع القرار مرتكز أساسي للوصول الى القرار الأفضل بالإضافة الى كونه حقاً من حقوق المواطنة. واذا كان هناك جدل حول كيفية المشاركة وأنماطها فإنه ليس من الضروري أن تكون كيفية المشاركة أو نمطها في سياق الكيفية أو النمط الغربي، ولكن لا بدّ من أن تكون المشاركة فعّالة غير صورية كما هو الحال في أكثر أقطار الخليج العربي النفطية. اذ يوجد في بعض الأحيان مظاهر صورية للشورى تكاد تكون عديمة الفعالية. ويكاد يكون وجودها أو عدم وجودها سيان. والإسلام

حين حث على الشورى حثّ عليها انطلاقاً من كونها مرتكزاً لترشيد القرار، وليس من المتصور أنّ الاسلام أراد لها أن تكون صورية وإنما كان حثه عليها بصيغة الأمر الملزم الذي يعني فعالية الشورى.

ولا توجد في أقطار الخليج العربي تجربة برلمانية لقيت حظاً من النجاح مثل التجربة الكويتية. وليس معنى ذلك أن التجربة الكويتية خالية من العثرات والثغرات التي ليس هنا مجال الخوض فيها. ولقد مرت بعض الأقطار الأخرى بتجربة برلمانية غير أنها سرعان ما أُجهضت. والتجربة البرلمانية نمط من أنماط المشاركة في صنع القرار. ومثل هذا النمط لم يتبلور بصورة فعّالة حتى في التجربة الكويتية. ولكن التجربة الكويتية تظل تتصف بحد أدنى من المشاركة في صنع القرار. والمشاركة في صنع القرار ضرورة أساسية لترشيد القرار وإن كان ذلك يعتمد في الدرجة الأولى على مدى تمكن الذين لهم حق المشاركة في صنع القرار من الإحاطة بالتوجه الذي يجب أن يكون وبالوسيلة أو الوسائل الكفيلة بالحفاظ على ذلك التوجه وتطبيق مضامينه عملاً.

والحديث عن التجربة البرلمانية الكويتية مرتَكزُهُ أن المحصلة الأخيرة كان فيها من المؤشرات ما يدل على أن انسان المنطقة يعي الى حد ما واقعه ومشاكله والظروف المحيطة به. ووعي الانسان بذلك هو الأساس لادراكه لدوره في مجتمعه وحقوقه وواجباته ومحاولة تحليل المعطيات المحيطة والتوجهات المحيطة وكذلك محاولة

تلمّس الحلول السلمية الكفيلة بمواجهة التحديات. والانسان طالما كان هو وسيلة التنمية وغايتها فإن وعيه ركيزة حتمية لأي تنمية حقيقية وممارسته لهذا الوعي ركيزة حتمية أيضاً. ولعل التجربة الكويتية يعتورها أنها قاصرة، إذ انها لا تعتمد الا على نسبة محدودة وضئيلة ممن يحق لهم الانتخاب. ولكنها في الوقت نفسه بدت كبارقة أمل في محيط من الاحباط واليأس قوى من قدرة الانسان في أكثر أقطار المنطقة على إسقاط ما هو باطل من ذهنه مهما حاولت الأجهزة الإعلامية الرسمية أن تزيّن هذا الباطل.
وحتى لو كانت النسبة التي يحق لها الانتخاب محدودة وضئيلة وقد لا تمثل القاعدة المجتمعية العريضة فإنها تظل تمثل قطاعاً من المجتمع. وحتى لو كان هذا القطاع محدوداً فإن انبثاق حد أدنى من الوعي في هذا القطاع المحدود وممارسته لهذا الوعي والوصول الى محصلة جيدة للتجربة البرلمانية يمكن أن يكون لها دور فعال في ترشيد القرار. كما أنّ لها دوراً في مسألة البيروقراطية ومحاولة وضعها على المسار الصحيح لتنفيذ مسؤولياتها والقيام بالدور المنتظر منها لتحقيق أهداف التنمية. ويعتبر هذا كله رصيداً إيجابياً لهذه التجربة لو لم تجهض، وهو رصيد ربما كان له أثره في تصحيح المسار للتوجه التنموي. وربما كان له أثره في إحداث نقلة من التنمية المعكوسة أو تنمية التخلف الى التغلب على أوزارالتخلف ووضع تصوّر واضح تسنده إرادة جادّة لوضع الأداة الأولى لتنفيذ أهداف التنمية على المسار الصحيح للتوجه التنموي الفعلي الذي يجب أن يكون.

والتجربة البرلمانية في الكويت رغم كل تلك المؤشرات الايجابية ورغم أنها بدت تجربة رائدة في وسط خضمّ من الإحباط واليأس فإنها تجربة واكبتها عثرات وثغرات. وقد دلل اجهاض هذه التجربة أكثر من مرة أن مرتكزات التجربة غير راسخة. هذا، ومن ناحية أخرى فإنها دللت على أن السلطة السياسية ما زال بيدها صنع القرار وأن باستطاعتها الغاء دور القاعدة المجتمعية. ولقد بدت القاعدة المجتمعية غير قادرة على فرض إرادتها التي أبرزت بعض المؤشرات أنها إرادة فيها قدر كبير من الوعي. كما دلّل إجهاض التجربة الكويتية على أن السلطة السياسية تستطيع أن تتجاوز حتى الدستور الذي يفترض أنها ملتزمة به كل الالتزام. وكل ذلك يؤكد حقيقة هامة هي أن السلطة السياسية قد تقبل بإطار مؤسسي لإرادة مجتمعية، ولكنها تحاول أن تفرض سلطتها على هذا الاطار المؤسسي أو تجعله يسير وفق ارادتها. فإن انتهج نهجاً مغايراً أو مارس حقه في نقد بعض التوجهات المغلوطة كان بإمكان السلطة بمجرد قرار الغاء الاطار المؤسسي ودحض الارادة المجتمعية.

إن معظم أقطار الخليج العربية لم تبدأ خطوة جادة في سبيل ترسيخ مبدأ المشاركة في صنع القرار مشاركة فعالة غير صورية. ولا توجد مؤشرات يمكن من خلالها التأكيد على أن مثل هذا التوجه يلقى الاقتناع والتأييد من السلطة السياسية في معظم تلك الأقطار. ويؤكد قطاع من الفئة المثقفة أنه ليس من الانصاف

تعليق كل الأوزار على النفط. وأن كان النفط بإيراداته جاء ضغثاً على إبّالة. ومكن السلطة السياسية في معظم هذه الاقطار من أن تهمش القاعدة المجتمعية مرتكزة على القوة المالية التي ترتكز على ايرادات النفط بحيث بدا أن السلطة السياسية بهذه القوة المالية تستطيع أن تسخّر المجتمع بأسره وهي ليست في حاجة الى مساندة من القاعدة المجتمعية. وما أدركت السلطة السياسية في معظم هذه الأقطار أن الوعي يشق طريقه رغم كل السدود والحواجز الضبابية وغير الضبابية للوصول الى الحقيقة وإدراك الواقع ومعطياته وتحدياته وما هو متوقع من السلطة السياسية. وفي إطار تلك الحقيقة لا بد أن يكون هناك ادراك لحقوق وواجبات المواطنة وأن القوة المالية ليست بالقوة الحقيقية التي يمتد الارتكاز عليها حفاظاً على الاستقرار الداخلي ودرءاً للمخاطر الخارجية.

إن السلطة السياسية في أقطار الخليج العربية تكاد تكون في معظم الأحوال فردية مطلقة وهي في جذورها قبلية تنطلق من منطلق الراعي والرعية. ولا تنشأ السلطة السياسية الواعية من فراغ، ولذا كانت التنمية السياسية فيها من أقل أبعاد التنمية تنمية وأكثرها تخلفاً مهما كانت المعايير والأطر التي تتضمنها التنمية السياسية. وليس هنا مجال الخوض النظري في مفهوم التنمية السياسية الذي يبدو أن مجال الخوض فيه ما زال مستمراً وأنه ما زال مصطلحاً تتعدد تعريفاته ومقاييسه. وربما غلب عليها في كثير من الأحيان المنظور الغربي القائم على التجربة البرلمانية الديمقراطية

ولكنها ليست الاطار الوحيد أو المعيار الوحيد للتنمية السياسية. غير أنه من المتفق عليه تقريباً أن التنمية السياسية تعني المشاركة الفعالة من القاعدة المجتمعية التي تفرض ارادتها على الساحة وتنبثق منها السلطة السياسية. ولهذا فإن المرتكز الرئيس للسلطة السياسية هو القاعدة المجتمعية. وارادة السلطة السياسية ضمن هذا المفهوم مرتكزة على الارادة المجتمعية وتستمد منها قوتها وفعاليتها.

ويؤكد كثيرون على أن القاعدة المجتمعية في معظم أقطار الخليج العربية لا يكاد يكون لها دور يذكر، بل إن السلطة السياسية تنفرد بارادتها غير المرتكزة على ارادة مجتمعية وتفرض ما تشاء من القرارات على القاعدة المجتمعية. ولقد كان النفط بايراداته النفطية التي تعاظمت سبباً رئيسياً في تقهقر البعد السياسي من أبعاد التنمية في هذه الأقطار. ذلك أن هذه الايرادات التي يعتمد عليها المجتمع اعتماداً يكاد يكون كلياً أعطت للسلطة السياسية قوة وأضافت الى تهميش القاعدة المجتمعية. ثم ان السلطة السياسية أصبحت في موقف الثري المتمكن وأصبحت القاعدة المجتمعية، في موقف المستضعف والمسكين وابن السبيل. وبدا وكأن القاعدة المجتمعية أحوج الى إغداق السلطة السياسية أو فتاتها وليست السلطة السياسية في حاجة إلى القاعدة المجتمعية، ومثل هذا الوضع يبدو أكثر سوءاً من الوضع القبلي البسيط الذي لا يزال يعتمد فيه زعيم القبيلة على

المساندة من القبلية أو القطاع الأكبر منها، كما يؤكد هؤلاء أن النفط وايراداته ليسا السبب الوحيد وراء هذا التخلف في البعد السياسي التنموي ذلك أن عدم اعتماد السلطة السياسية على القاعدة المجتمعية رغم قوة الثروة المالية جعلها تركن إلى قوى خارجية في عالم أخذت تتكالب فيه مصالح الدول العظمى على أقطار المنطقة ليس من منطلق استراتيجي يفرضه الموقع فحسب، ولكن من منطلق استراتيجي يفرضه الموقع والثروة معاً خصوصاً وأن هذه الثروة ذات مساس كبير بمصالح الدول الكبرى أو أكثرها. ولهذا فإن السلطة السياسية في معظم هذه الأقطار أصبحت تعتمد أكثر من ذي قبل على مساندة الدول الكبرى في موقف تبدو فيه تلك السلطة السياسية هشة في مواجهة التحديات الكبيرة وإن اتخذت مظهر القوة في تعاملها مع القاعدة المجتمعية.
ويستطردون في التأكيد على أن مصالح الدول الكبرى تلتقي في أكثر الأحيان مع مصالح تلك السلطة السياسية دون اعتبار لقضية التخلف في البعد السياسي التنموي أو غيره من الأبعاد، وليس أدل على ذلك من أن انتاج معظم هذه الأقطار من النفط مرتكز في المقام الأول على تلبية احتياج الدول الكبرى ومساندة اقتصادها المتقدم حتى ولو كان من آثار ذلك أضرار تخل بمقتضيات التنمية في أقطار الخليج العربية.

- ايجاد جذور المواطنة وتعميقها

من المعروف أن المواطنة ليست حقوقاً فحسب، ولكنها

واجبات أيضاً. والمواطنة شعور بالالتزام وشعور بالانتماء تدعمهما رغبة صادقة وعزيمة أكيدة في تجسيد ذلك الشعور عملاً وعطاءً. وليس ثمة شك في أنه حينما يتحقّق ذلك فإن مردوده على الانسان ينتظر أن يكون ايجابياً وسيستفيد من عطائه وعمله.

وفي معظم أقطار الخليج العربية قد تكون حقوق المواطنة - من وجهة نظر كثيرين - مسلوبة من المجتمع بعضه أو كله تقريباً بحسب درجة الانفراد في اتخاذ القرار من قبل السلطة. إذ كلما زادت درجة الانفراد في اتخاذ القرار كلما تضاءل دور الانسان في صنع القرار في مجتمعه وكلما أصبح الانسان على الهامش يفتقر الى كل الشعور الذي يحفظ له عزته وكرامته. وهو حين يفقد ذلك الشعور قد لا يبقى لديه شعور بالانتماء في ظل هذا الوضع. وبديهي أنه حين لا يكون لديه الشعور بالانتماء ينتهي عنده الحماس والاخلاص.. للبذل والعطاء. وفي المجتمع العربي عموماً لا تزال المرتكزات القبلية أو الأسرية أو الطائفية أو الطبقية أو الجنسية كلها قائمة وإن تفاوت ثقل مرتكز عن ثقل المرتكز الآخر بين قطر وقطر آخر.

إن المواطنة الحقة لا تتحقق في ظل الانفراد في اتخاذ القرار. وهي لذلك لا تتحقق في ظل ما يسمى بالرعاية الأبوية تمارسها أقلية على الأكثرية. صحيح أن الرعاية الأبوية قد تمنح الأكثرية بعض الحقوق ولكنها تظل هي المسيطرة وصاحبة القول الفصل خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار معنى الرعاية الأبوية في المجتمع

العربي عموماً. وأقطار الخليج العربي النفطية عانت كما عانى المجتمع العربي عموماً من الاستبداد خلال السيطرة الاستعمارية المباشرة. وظل أكثره يعاني من الاستبداد في ظل السيطرة الاستعمارية غير المباشرة أو من خلال الاستئثار الفردي القبلي والأسري والطائفي بالسلطة. وغنيّ عن التأكيد أن الفرد في المجتمع العربي في أكثر الحالات يكاد يفتقر الى أبسط حقوق المواطنة ويكاد يكون على الهامش أو دونه.

ويؤكد كثيرون على أن الرعاية الأبوية وان أسبغت على الفرد في المجتمع كل أسباب الرفاه والرخاء فإنها لا تمس جوهرالمواطنة. ذلك أن هذه الأسباب وبهذه الصورة قشور إن لم يكن للمواطن دور فعال في خلق وايجاد أسباب الرفاه والرخاء وإن لم يكن للمواطن مشاركة فعالة في صنع القرار، وإن لم يشعر المواطن بقيمته الذاتية ودوره الفعال في مجتمعه. إن مثل هذه الرعاية الأبوية في الوقت الذي لا تحقق فيه منطلقات المواطنة الحقة ولا تلغي المرتكزات القبلية أو الأسرية أو الطائفية أو الجنسية، توجد مجتمعاً إتكالياً غير منتج. بل وترسّخ الشعور بالفجوة بين الفرد ومشكلات مجتمعه ودوره المطلوب في حل تلك المشكلات. فإذا كان هذا مثل الرعاية الأبوية العادلة فكيف يكون مثل الرعاية الأبوية غير العادلة ؟ إن ضررها سيكون أكبر بكثير من ضرر الرعاية الأبوية العادلة. ذلك أنها بالإضافة الى أوزار الرعاية الأبوية العادلة تضيف أكثر أوزار الاضطهاد وعدم التكافؤ بالنسبة

لقطاع أو أكثر من قطاعات المجتمع بصرف النظر عن مرتكزات الاضطهاد وعدم التكافؤ سواء كانت قَبلية أو أسرية أو طائفية أو جنسية.

وحقوق المواطنة وواجباتها لا تتطلب بالضرورة مشاركة مباشرة من جميع أفراد المجتمع في صنع القرار. ذلك أن مثل هذا المطمح غير ممكن عملياً إلا من خلال قنوات تنظيمية يتحقق فيها قدر من المشاركة في اختيار من يكون لهم دور مباشر في صنع القرار. كما أن حقوق المواطنة وواجباتها لا تعني أن جميع الأفراد يحظون بالقدر نفسه من السلطة أو يحصلون على القدر نفسه من المردود أو يحظون بالمستوى الوظيفي نفسه، إذ ان هذه أمور غير عملية من ناحية وغير عادلة من ناحية أخرى. ومعروف أن الأفراد يختلفون في قدراتهم ومهاراتهم كما يختلفون في مقدار الجهد الذي يبذلونه. ومن ثمّ فإن المنطق يقضي أن يكون المردود على أساس المجهود والحافز على أساس العمل.

إن حقوق المواطنة تتمثل في التالي كحد أدنى:

أ ـ حرية الفرد في التعبير: وليس ثمة شك في أنه يجب أن يتمتع الفرد في المجتمع بحرية التعبير حتى وإن كان الأفراد يتفاوتون في مدى استفادتهم من هذا الحق كما يتفاوتون في القدرة على التعبير. ولكن هذا الحق من الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كافة الأفراد في المجتمع بصرف النظر عن مقدار الجهد أو العطاء أو المكانة الاجتماعية أو أي مرتكز من المرتكزات القبلية أو الأسرية أو الطائفية أو الجنسية. صحيح أن هناك من يكون له

قدرة على التعبير ذات تأثير على قطاع من المجتمع، ولكن لا ضير في ذلك، إذ ان حرية التعبير في كثير من الأحيان هي تعبير عن وجهات نظر قد تكون متباينة أو متناقضة. ولكن هذا التعبير من خلال القنوات التنظيمية، او حتى خارج القنوات التنظيمية، له مردود ايجابي في اطلاق حق من الحقوق الأساسية للانسان. اذ ما هي قيمة الانسان تكممه القوانين، أو تخرسه؟ ومتى كانت للانسان قيمة إلا باطلاق حقّه في التعبير بكل الوسائل المشروعة والمناسبة ومن خلال طاقاته.

ب ـ **الحرية الشخصية**: وهي حق طبيعي للانسان أن يتمتع بالحرية الشخصية وأن يختار لنفسه ما يرغب. صحيح أن الحرية الشخصية كانت دائماً موضع جدل على اعتبار أن الحرية الشخصية على اطلاقها قد يكون فيها مساس بحرية الآخرين، أو على الأقل تأثير على حرية الآخرين.

وليس معنى الحرية الشخصية أن الفرد في المجتمع لا يلتزم بالقانون العام أو النظام السائد طالما أن هذا النظام هو من صنع قنوات تنظيمية كان لها دورها المباشر. وربما كان للفرد دوره المباشر إما في صياغة القانون العام أو النظام السائد أو كان له دور غير مباشر عن طريق اختيار من يمثلونه ومن يكون لهم دور مباشر في صياغة القانون العام أو النظام السائد.

ج ـ **الأمان**: وهذا أيضاً حق أساسي يدخل ضمن الحد الأدنى لحقوق المواطنة، ذلك أن الفرد في المجتمع يجب أن يشعر

بـالأمـان. ومن نـافلة القـول الاشـارة الى أن الاستئثـار بـالسلطة المطلقة يجهض حقوق المواطنـة. وحينها لا يشعـر الفرد في مجتمعـه بالأمان فإنّ ذلك يعتبر اهداراً لحق أساسي من حقوق المواطنة. ولا يمكن أن يتحقق الأمان الا من خلال نظام يعتمد على المشاركـة في اتخاذ القرار. أو بمعنى آخر من خلال نظام يقوم على ارادة مجتمعية ويركن اليها ويفسح لها المجال للمشاركة الفعالة في صنع القـرار. وهو من قبل ذلك وبعده نظام يَخضع للمسألة المجتمعية من خلال القنوات التنظيمية التي تعبّر عن الارادة المجتمعية.

إن حقـوق المواطنـة تقابلهـا واجبات. ومعـروف أنه مـن أول الواجبات الالتزام بالمصلحة العامة وتفضيلها في كـل الأحوال عـلى المصلحة الفردية. ولا يتأتى ذلك الا من خلال قوة الشعور بالانتماء للوطن. ولا يعني ذلك إغفال المصلحة الفردية تماماً. ولكن عندما يكون هناك أي تعارض فإن مسألة تغليب المصلحة العامة تنبع من شعور ورغبة ذاتيَّيْنْ قبل أن تكون مفروضة بقوة النظام. والمصلحة العـامة تعني أن الفـرد يجب أن يسعى مـا وسعـه الجهـد إلى بـذل أقصى مـا يمكنه بـذله في سبيـل تحقيق الـطمـوحـات والتـطلعـات المجتمعية وفي سبيل حـل المشكلات التي تـواجه المجتمـع. وحين تتضـافر جهـود الأفراد من خـلال هذا المنـطلق يمكن للمجتمع أن يكون مجتمعاً بنّاء منتجاً قادراً على العطاء.

ـ بناء القاعدة الانتاجية

إن النفط في أقـطار الخليج العـربية لا يتعـدى كونـه صناعـة

استخراجية في أكثر الاحوال ما عدا بعض التوجه نحو الصناعات البتروكيمائية الذي بدأ مؤخراً في بعض الاقطار. والنفط بهذه الصورة لا يمثل قاعدة انتاجية، وان كانت الصناعات البتروكيمائية تمثل نواة لقاعدة إنتاجية إن أتيحت لها فرص النجاح ومكّنت من أن تشق طريقها معتمدة على استيعاب التقنية والمعرفة الادارية وتوطينها وتطويرها. ولهذا فإن النفط وحتى مع وجود بعض الصناعات البتروكيمائية التي لم تلتحم مع النشاط الاقتصادي الداخلي يكاد يكون بمعزل عن النشاط الاقتصادي الداخلي ولا يتجاوز كونه مادة تصديرية في الغالب ما عدا نسبة ضئيلة تستهلك محلياً.

والاعتماد على النفط بهذه الصورة والحصول على مردوده للإغداق على الانفاق الجاري ذي التوجه الاستهلاكي الاسرافي يعني في مجمله ان هذه الاقطار لا تنعم بقاعدة صناعية قادرة على العطاء والتطور ذاتياً، خصوصاً وان القطاع الزراعي في أكثر هذه الاقطار لا توجد فرص لنجاحه أو على الأقل لإسهامه مساهمة فعّالة في النشاط الاقتصادي الانتاجي. ولعله من المعروف أن هناك بعض الدول المتقدمة التي ترتكز قاعدتها الانتاجية على النشاط الزراعي. واذا كان التوجه نحو الصناعات البتروكيمائية يمثل الخيار الأنسب لهذه الاقطار في أي محاولة لبناء قاعدة انتاجية مرتكزها الصناعة فان هذه الصناعات البتروكيمائية يمكن ان تساهم في ايجاد تلك القاعدة مع توفر الاسباب الممكنة لها. ومن أهم

تلك الأسباب توطين المعرفة والخبرة والمرونة والقدرة التسويقية وتلافي أوزار البيروقراطية وكذلك الدخول في صناعات الجيل الثاني وما بعده مما له دخل في تغذية النشاط الاقتصادي الداخلي. ولكن - كما هو معروف - تبقى الصناعات البتروكيمائية غير كافية لبناء قاعدة انتاجية مرتكزها الصناعة. وإن كان المؤمل ان توطين المعرفة التقنية والخبرة الادارية سيساهم في دفع عجلة التصنيع في مجالات صناعية أخرى، أو هو، بمعنى آخر، يساهم في استيعاب التقنية والتطور التكنولوجي بناء على قدرة محلية.

غير أن الملفت للنظر أن بناء القاعدة الانتاجية الفعالة المعطاءة والقادرة أن تفرض وجودها وعطاءها المتطور حتى في عصر ما بعد النفط يحتاج الى ما هو أكبر وأشمل من ذلك. فهو يحتاج الى بنيان اقتصادي سليم تدعمه سياسة واستراتيجية اقتصادية واضحة مع إرادة جادة في تطبيقها وبناء مؤسسات يمكن ان يكون لها دور فعّال في تطبيق تلك الاستراتيجية سواء كانت هذه المؤسسات شركات عامة أو كانت من مؤسسات القطاع الخاص. أما أن تأتي الايرادات المتدفقة من النفط فينفق قسط كبير منها على الإنفاق الاستهلاكي الجاري مع ما يصاحبه من بذخ واسراف يعطي انطباعاً مضللاً عن وجود زخم للنشاط الاقتصادي وما هو بزخم ولكنه زبد - وان كان براقاً - يذهب جفاء. وقسط آخر يذهب الى الدول المتقدمة في هيئة استثمارات فتقع في فخ الأنظمة والقوانين التي تفرضها تلك الدول لامتصاص أكبر فائدة من هذه

الاستثمارات لصالح اقتصادها القومي بحيث لا يعود على الاقطار المستثمرة الا مردود محدود. وهذا المردود المحدود قد يستنفد أكثره تدريجياً في مغبة أية هزة في الايرادات النفطية لسدّ العجز في الانفاق العام ذي التوجه الاستهلاكي، أو بمعنى آخر للحفاظ على مظهر الزخم الاقتصادي الذي غلب الانطباع في هذه الاقطار على أنه زخم دائم ونعيم مقيم. وما أزمة المناخ والهزة التي اصابت الايرادات النفطية والآثار الناتجة عن حرب الخليج الا من بعض المؤشرات على ضعف البنيان الاقتصادي اضافة الى ضعف البنيان السياسي. فقد تبين انه لا توجد قاعدة انتاجية أصلاً، فضلاً عن كون هذه القاعدة الانتاجية فعالة أم غير فعالة معطاءة أم غير معطاءة قادرة على استيعاب احدث انواع التقنية وتطويعها وتوطينها، أم غير قادرة على ذلك.

ان أسباب بناء القاعدة الانتاجية المتطورة ذاتياً معروفة ومن أبرزها تنويع مصادر الدخل واستيعاب التقنية الجديدة وتطوير الصناعة والزراعة وأوجه النشاط الاقتصادي الاخرى وحسن استثمار الفائض من الايرادات النفطية. ولكن تلك الاسباب ما وجدت ارادة جادة للأخذ بها. وربما ما وجدت تصوراً واضحاً لأهميتها قبل ان تأتي الارادة لتضع ذلك التصور موضع التطبيق. وليس أدلّ على ذلك من استمرار الاعتماد شبه الكلي على ايرادات النفط رغم مرور فترة غير قصيرة على الدعوة الى تنويع مصادر الدخل وتضمينها فيما يصدر من خطط أو برامج «تنموية».

صحيح ان تنويع مصادر الدخل لا يمكن ان يتم خلال أمد قصير ولكن التوجهات ما دلت على ارادة جادة لتنويع مصادر الدخل. ولو كانت هذه التوجهات دالة على ذلك لكان هناك أمل في تحقيق ذلك الهدف.

ان دعوة تنويع مصادر الدخل تبدو وكأنها من خداع الذات. فالتوجه نحو الصناعة في أغلبه توجه غير سليم. واذا كانت الصناعات البتروكيمائية مثلاً تمثل توجهاً مطلوباً فانها تكاد تكون المثل الوحيد، ومع ذلك فإن هذه الصناعات كان من المفروض أن تستفيد استفادة كبيرة من كل الموارد المتاحة والا تقع تحت سيطرة الشركات الدولية ادارياً وتقنياً وتسويقياً. ان قيام مثل هذه الصناعات امر ضروري لأن اكثر مقومات نجاحها موجودة وميسورة، ونتائج نجاحها محمودة في دعم الكيان الاقتصادي. صحيح ان هذه الصناعات تعتمد على النفط ومشتقاته والنفط مورد آيل للنضوب ولكن الاستفادة من نتاج هذه الصناعات أفضل كثيراً من الاعتماد على النفط وحده. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه الصناعات يمكن ان تكون مرحلة من مراحل استيعاب التقنية الصناعية التي من الممكن ان تقود الى استيعاب التقنية الصناعية في مجالات اخرى. وهي من الممكن ان تكون رصيداً من الخبرة المحلية التي ان ساندتها المعرفة المتطورة كانت منطلقاً للتطور التكنولوجي.

ـ دور الصناعة التحويلية

تظل الصناعة مرتكزاً رئيسياً للتنمية الاقتصاديـة، ولكن لكي تكـون الصناعـة كذلـك يجب ان تعتمد عـلى استراتيجيـة تصنيعية فعالة تنطلق من مدى توفّر الامكـانات الضروريـة لنجاح صنـاعة معينـة والمزايـا النسبية التي تتمتـع بها هـذه الاقـطار في مجـال تلك الصناعة من حيث توفر المادة الاولية، ومن حيث امكانية استيعاب التقنيـة المتعلقة بهـا، والمعرفـة الادارية الضروريـة لها، ومن حيث وجود المنافذ التسويقيـة المناسبـة. والتوجـه نحو التصنيـع في أقطار المنطقة هـو توجّـه محدود من نـاحية، وتـوجّه مغلوط في أغلبـه من ناحية أخرى. ومحصلة الممارسـات على صعيـد التصنيع هي محصلة محـدودة جـداً إذا لم تقم بعـد صنـاعـة حققت قـدراً ملمـوسـاً من النجاح. ويبدو التوجه المغلوط نحو التصنيع في أن أقطار المنطقة لم تكثف جهودها لقيام صناعة تعتمد على المزايا النسبية المتوفرة فيهـا واستيعاب التقنية المتعلقة بها، وتـدريب الكوادر الضروريـة لإدارة هذه الصناعة. ومن الإنصاف الإشـارة الى قيام بعض الصنـاعات البتروكيماثيـة وهي التي يعلق أمل كبـير على نجـاحها لتـوفر فـرص نجاحها من حيث توفر المادة الاولية الأسـاسية لهـا. غير أن نجـاح هذه الصناعـة لا يعتمد فقط عـلى مدى تـوفّر المـادة الاولية، وانمـا يعتمـد الى جانب ذلـك على تـوفر الإمكـانات الاخـرى من حيث وجود توجـه جاد نحـو استيعاب التقنيـة والمعرفـة الادارية. ولعـل الصناعات البتروكيماثية اعتمدت عـلى الخبرة الاجنبيـة من ناحيـة،

والعمالة الاجنبية من ناحيـة أخرى. ويبـدو ان مثل هـذا المناخ مـا أعـطى وليس من المحتمل ان يعـطي الفـرصـة لاستيعـاب الخـبرة والمعرفة التقنية والادارية، وكذلك الخبرة والمعرفة التشغيلية، الأمر الذي يجعل مثل هذه الصناعة غـير قادرة عـلى ترسيخ أقدامهـا في هذه الاقطار واستثـمار فرص نجـاحها. ثم ان الشركـات الاجنبية التي يركن اليها في مثل هذه الصناعات يبدو أن الركون اليها يكـاد يغفل ضرورة وجود معرفة وتقنية متوطنتـين قادرتـين على التـطور. وكـذلك حتميـة وجود معـرفة اداريـة محلية قـادرة على قيـادة هذه المشروعات الصناعيـة بكفاءة بحيث يبقى استمـرار هذه الصنـاعة مرهوناً بوجود الشركات الاجنبية التي تم الركون اليها.

ومن المعروف أن الصناعات البتروكيـمائية لا تحقق بـالضرورة القـاعدة الصنـاعيـة التي يمكن اعتبـارهـا مـرتكـزاً رئيسيـاً للتنميـة الاقتصـادية وأهم الأسبـاب الكفيلة بتحقيق هدف تنـويع مصـادر الدخل. ولكن الأسباب المبررة لقيام مثل هـذه الصناعـة متعددة. ومن أبرز الأسباب ان الصنـاعات البتروكيميائية تعتمد عـلى النفط ومشتقاته، وأنه من الافضل دون جـدال استثمار هـذا الوضـع ذي الميـزة النسبية الكبـيرة. ومن المعـروف ان المـردود من ذلـك كبـير نسبياً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مثـل هذه الصنـاعة تجعل النفط أكثر التصاقاً بـالنشاط الاقتصـادي خصوصـاً أن هناك من محصلة هـذه الصناعـة مـا يستفـاد منـه في كثـير من المجـالات الأخـرى في البنـاء والأثـاث والعلف وغـيرهـا. ثم إن مثـل هـذه

الصناعة لو أمكن استيعاب التقنية والمعرفة الادارية المتعلقتين بها يمكن ان توجد ما هو أكثر من نواة لتطور تكنولوجي يمكن ان يساهم في نجاح صناعات أخرى.

إنّ نجاح الصناعات البتروكيمائية وان كان واحداً من الاسباب الكفيلة بتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل فهو وحده لا يكفي اذ يظل الاعتماد على النفط كبيراً بطريق مباشر أو غير مباشر. ومن المحتمل ان تتعرض مثل هذه الصناعة لهزة كبيرة حين يتعرض النفط للنضوب أو يشحّ إنتاجه. ان تنويع مصادر الدخل يعتمد على مثل الصناعة ويعتمد كذلك على تطوير النشاط الزراعي والثروة السمكية في بعض هذه الاقطار كما يعتمد على تطوير نشاط الخدمات. ولهذا فان دور الصناعة وإن كان رئيسياً الا أنه يظل دوراً مبتوراً دون تطور القطاعات الاخرى، وان كانت احتمالات تطوير بعضه كالزراعة في معظم هذه الاقطار غير ميسور. غير أنه يضاف الى أسباب تحقيق هدف التنويع في مصادر الدخل الاستثمار الامثل لقسط كبير من الايرادات النفطية التي يتوزع قسط كبير منها حالياً بين الانفاق الجاري الذي يتجه الى أوجه إنفاق قد لا تمثل درجة متقدمة في سلم الاولويات مع ما يصاحبها من بذخ واسراف، وبين الاستثمار الخارجي الذي يفتقر الى الاستراتيجية المحددة المعالم والتي تأتي بمردود مناسب ومستمر يضع مصالح هذه الاقطار في الدرجة الاولى ويمكن الاعتماد عليه لصالح الاجيال القادمة. وفي كل الأحوال فإن نجاح الصناعة في

هذه الاقطار يعتمد على استراتيجية لا تنظر الى أهمية بناء القاعدة الاقتصادية من منظور اقليمي ولكن من خلال منظور يأخذ في الاعتبار الامكانات المتوفرة في الاقطار العربية جميعاً ومدى امكانية التكامل والمساعدة في تطوير القاعدة الصناعية في أقطار عربية أخرى حينما تتوفر كل الفرص لنجاحها.

ـ الامن الغذائي

ان بعض الفئة المثقفة لا يحبذ مصطلح «الامن» حتى في مثل هذا الموضع على اعتبار أنه مصطلح أصبح مشوهاً ومشبوهاً وله دلالة مناقضة لجوهره في كثير من الاحيان. ومع هذا فقد تم استخدام مصطلح الأمن الغذائي على أساس أنه درجت الادبيات على استخدامه. وبادىء ذي بدء يمكن القول إنه لا توجد فرص لنمو النشاط الزراعي في أكثر هذه الاقطار ومع هذا فإنه في بعض الاقطار تظل هناك فرص لنمو النشاط الزراعي وان كانت محدودة. غير أنه في هذه الاقطار جميعها توجد فرص نجاح تنمية الثروة السمكية. ولقد كانت معظم هذه الاقطار تعتمد على الثروة السمكية، وان كان ذلك يتم بطريقة بدائية. وتوجد فرص لنمو النشاط الاقتصادي في هذا المجال، وتطوير صناعات تعتمد على التعليب والتصدير إلى جانب تلبية الاحتياج المحلي. وواضح أن معظم هذه الاقطار لم يسع سعياً جاداً مدروساً في سبيل تطوير أنشطة اقتصادية انتاجية. ويؤكد كثيرون أنه حتى في بعض

الاقطار التي اتجهت الى تنمية النشاط الزراعي كان هذا الاتجاه في منحاه وتطبيقه عشوائياً. وغلبت آثاره السلبية على أية آثار يمكن أن تكون ايجابية كما هو موضوع بعض الحبوب، على سبيل المثال، التي شجعت زراعتها وقدمت التسهيلات الكبيرة في سبيل ذلك. حتى اصبحت القضية تبدو وكأنها لا تختلف عن المضاربات العقارية من حيث محاولة المواطن الحصول على قطعة أرض والحصول على قرض لاستثماره في انتاج تلك الحبوب. غير أنه نظراً لعدم الارتكاز على استراتيجية واضحة ومحددة لم تكن هناك تفرقة بين المناطق التي تعتبر المياه الجوفية فيها متجددة وبين المناطق التي لا تعتبر فيها المياه الجوفية متجددة. وتكمن الخطورة في استنزاف المياه في المناطق التي لا تتجدد فيها المياه الجوفية بحيث يبدو الأثر السلبي كبيراً ومدمراً لمستقبل المياه في هذه المناطق. والماء بطبيعته شحيح في هذه الاقطار، ولذلك فان المياه ذاتها كمصدر لا غنى عنه لحياة الانسان يحتاج الى سياسة واستراتيجية محددة لحسن استغلاله واستخدامه. وموضوع بعض الحبوب التي شجعت بطريقة عشوائية زراعتها قضية تختلف عن قضية المناخ في الكويت من حيث طبيعتها ولكنها تأتلف معها في عدم وجود استراتيجية واضحة ومحدّدة للتنمية الاقتصادية. وهما مثلان صارخان. اما الاول فقد سقط الوهم الذي رافقه على أنه زخم باهر للنشاط الاقتصادي وأصبح معضلة اختلفت وجهات النظر حول وسائل حلها. ولكن اتجه الحال، كما هي العادة في هذه

الاقطار، الى امتصاص الاخطاء بدفق من الايرادات النفطية دون معالجة جذرية لاسباب تلك الظاهرة حتى لا تتكرر هي أو ما يماثلها ويستمر امتصاص الاخطاء بدفق من الإيرادات النفطية. وأما موضوع زراعة بعض الحبوب فما زال بريقه على اعتبار أنّ من هذه الاقطار ما استطاع ان يكتفي ذاتياً وأن يباشر التصدير الى الخارج. وواضح أنه ما زالت هناك مؤشرات قوية لم تتمكن حتى بعض التقارير الرسمية المنشورة من إغفالها فيما يتعلق بالمياه الجوفية غير المتجددة وضرورة ترشيد استغلال واستخدام المياه على اعتبار أنها عنصر حيوي وشحيح. مع أن تلك التقارير تناقض نفسها في إشادتها بالنمو في قطاع النشاط الزراعي وفي انتاج بعض الحبوب على وجه الخصوص.

ولعل أيّ هدف استراتيجي للأمن الغذائي لا يمكن أن يكون مقصوراً على أقطار المنطقة، وانما يجب أن يشمل الاقطار العربية كلها، ذلك أن هناك من الاقطار العربية ما تتوفر معظم الفرص لنجاح التنمية الزراعية فيها من حيث توفر المياه وتوفر الاراضي الزراعية أو القابلة لاستصلاحها للزراعة. صحيح أن الاساليب والوسائل المستخدمة في هذا القطاع ليست متطورة، وصحيح ان الخبرة الحديثة والتقنية الجديدة لم تجد طريقها الى هذا القطاع في هذه الاقطار، ولكن من الممكن للاقطار العربية النفطية ذات الوفرة المالية ان تساعد في تنمية القطاع الزراعي في أقطار عربية اخرى، ولعل ذلك ينسجم مع كل الدعوات المتكررة للتكامل

الاقتصادي، لو كانت هذه الدعوات جادة فعلاً. وتقتضي الاشارة الى أن التنمية الزراعية في أقطار عربية أخرى يجب أن يكون انطلاقها من مشروعات مدروسة وتوفير الكوادر ذات الخبرة والمعرفة التقنية والادارية في هذا المجال وتلافي القنوات البيروقراطية التي أصبحت بؤرة للفساد الاداري الذي لا يترك الا النزر اليسير مما يمكن أن يصل الى صعيد التنفيذ. ولهذا يمكن التأكيد مرة أخرى على أن المشروعات العامة حين تتوفر لها فرص النجاح من بعد عن السيطرة البيروقراطية ومرونة كافية وكوادر ادارية وفنية مؤهلة وقادرة ورصيد من العمالة المدربة يمكن أن تكون القناة الأنسب لنجاح الاستثمار في مشاريع حيوية ومدروسة ترمي الى تحقيق التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي ومثل ذلك يكفل الامن الغذائي للاقطار العربية جميعها.

ـ دور الإعلام

ان مصداقية الوسائل الاعلامية ومحتواها مرتكز أساسي للتنمية وهي كذلك سبيل رئيسي لتنمية الوعي. والمفروض أن يكون للوسائل الاعلامية ومحتواها دور فعال وايجابي في ذلك. ويؤكد كثيرون على أن استخدام الوسائل الاعلامية وعدم مصداقية محتواها يعتبر عاملاً رئيسياً في تهميش المواطن في معظم أقطار الخليج العربية. إذ ان هذه الوسائل تحاول دائماً أن ترسّخ في ذهن المواطن ان كل شيء على ما يرام، وأن هذه الاقطار تسير

بخطى حثيثة في سبيل التقدم والتنمية، وان ما وصلت اليه هذه الاقطار في معارج الرقيّ والتقدم يعتبر قياسياً. كما أن هذه الوسائل ومحتواها ترسّخ في ذهن المواطن أيضاً أنه لا توجد مشكلة أو معضلة وأن كل القرارات التي تصدر على أي مستوى هي قرارات في منتهى الحكمة. وتسلط الوسائل الاعلامية الاضواء على كل مظاهر الحضارة وشكلياتها متخذة من ذلك منطلقاً لتأكيد محتواها ولإيهام المواطن أن هذه الاقطار تسير في المسار الصحيح نحو التنمية الحقيقية والاخذ بكل أسباب الحضارة.

ويستطردون في التأكيد على أن الوسائل الاعلامية ومحتواها بهذه الصورة تضلل المواطن وتبعده عن محاولة تقصيّ مشاكل المجتمع والتحديات التي تواجهه والاخطار التي تحيط به. وهي تضيف الى تعطيله مع أنه الاداة الأولى للتنمية وغايتها في الوقت نفسه. ومن هذا المنطلق فإنها أيضاً تخلق اللامبالاة والشعور بعدم المسؤولية والاسترخاء والاتكالية، وخطر ذلك على التنمية جسيم؛ إذ انه حين تتعطل الاداة الاولى للتنمية أو تهمّش أو يتلاشى ادراكها لواقعها والتحديات والأخطار المحيطة لا تدرك ما يجب منها أن تؤديه في سبيل التنمية الحقيقية.

كما يشيرون إلى أنه ليست هناك سياسة إعلامية مكتوبة أو معلنة ولكن المسار الذي تسلكه الوسائل الاعلامية مسار مغلوط ومضلّل. وهي من أخطر الوسائل المستخدمة في معظم أقطار المنطقة لإجهاض الوعي وتضليل المواطن في مباركتها لكل قرار من

السلطة وأي تـوجـه منهـا دون تحليـل مـوضـوعي ودون طـرح موضوعي. ومن الـواضح ان الـوسائـل الإعلاميـة وهي في حوزة السلطة وتحت سيطرتها المباشرة مسخرة تسخيـراً كامـلاً لأداء هذا الـدور بحيث يكـاد يكـون من المستحيـل أن تؤدي دوراً بخـلاف الدور المرسوم لها.

وحتى المؤسسـات الصحفية تخضـع لرقـابة تتفـاوت بين قـطر وآخر. ولكنها في معظم الاقطار رقابة شديدة لا تفسح المجال عادة لمصـداقية الكلمـة وموضـوعية الـطرح ومثل هـذا المناخ منـاخ غير مناسب اطلاقاً لازدهار الوعي. ومعروف ان المؤسسـات الصحفية تكـاد تكون في معـظم الاقطار مؤسسـات بيروقـراطية أو خـاضعة خضـوعاً مبـاشراً لسيـطرة البيروقـراطية كـأداة لتنفيذ ارادة السلطة السياسية.

ولو كان هناك مصداقية في محتوى الـوسائـل الاعلاميـة وعدم إسـاءة لاستخدامهـا لكـان لهـا دور فعـال جـداً في تنميـة الـوعي وازدهاره. وفي جعل المـواطن يدرك أبعـاد المشاكـل التي تواجههـا هذه الاقطار والتحديات والأخطار المحيطة بهـا بحيث يتسنى له ان يتلمّس الدور الايجابي الذي يجب ان يقوم بـه انطلاقـاً من شعوره بـأن لـه دوراً ومن اداركـه لاهميـة هـذا الـدور مما ينمي الالـتزام والاحساس بالمسؤولية. ولو قامت الوسائل الإعلامية بـأداء مهمتها من هذا المنطلق وتضافرت في تـوجهها مـع التوجـه الذي يجب ان يكون من خلال القنوات التربوية لكان هناك بنـاء للمواطن الـذي

هو أداة التنمية وغـايتها. وبنـاء المواطن الـذي يعي المشكلة ويعي الـدور المـطلوب منـه في مجتمعـه هـو الـركيـزة الاولى لأي تنميـة حقيقية.

إن الوسائـل الإعلاميـة الحديثـة وأبرزهـا «التليفزيـون» تكاد تكون ميسورة في كل بيت، ومثل هذه الوسيلة يصـل محتواهـا الى المثقف والأميّ. وفي اقطار تغلب عليها الأمية حين تأتي مثل هـذه الوسيلة بكل الصـور البراقـة عن التقدم الحضـاري قد يكـون من اليسير عليها أن تضلّل القاعدة العريضة من المجتمـع. ومثل هـذا التضليل وبال على حاضر التنمية ومستقبلها في هذه الاقطار.

ـ دور التعليم

من المعـروف ان مفهوم الـتربيـة أشمـل من مفهـومٍ التعليم. وليس من منكر ان التعليم في أقطار الخليج العربية اجمالاً قد خطا خـطوات ملموسـة، وان كان المسـار الذي خـطا فيه ليس بـالمسار الافضل. ومن الانصاف الاشـارة الى أن الانفاق عـلى التعليم قد استحوذ على نسبة غير يسـيرة من الانفاق العـام، وأن محصلة ذلك ازديـاد في عدد المـدارس والمعـاهـد والجـامعـات وازديـاد في عـدد الطلاب وعدد الخريجين. واذا كانت هناك مؤشرات عـلى أن المسار الذي خطا فيه التعليم ليس بالمسـار الافضل فهـو أن التعليم يكاد يـدور في فلك تقليدي بمعـزل عن الظروف المحيـطة ومـا تقتضيـه التنمية ليس من معرفة ومهارة في الحقول العلمية والتقنيـة بالـذات

فحسب، ولكن من إحاطة ووعي وادراك للمتطلبات والطموحات والدور الفعال الذي يعد له الطلاب من أجل تحقيق أهداف التنمية. ولقد برزت هناك مشاكل عديدة تتعلق بالتعليم، من اهمها غلبة التوجه نحو الدراسات النظرية على التوجه نحو الدراسات التقنية أو العلمية. ولعلّ هذه المشكلة لا تقف عند هذا الحد. اذ ان التوجه نحو الدراسات النظرية لا يعني أن التوجه في حد ذاته خاطىء فحسب، ولكن يعني ان الدراسات النظرية المستحوذة على التوجه هي دراسات عقيمة أسلوباً ومضموناً، إذ ان الخريجين من هذه الدراسات النظرية ـ لو لم تكن هي كذلك ـ كان بامكانهم ان يكون لهم دور فعال في الوظائف البيروقراطية التي ينتهي بهم المطاف عادة اليها. وتجدر الاشارة هنا الى ان الكادر القيادي الاداري في بريطانيا وفرنسا، على سبيل المثال، يعتمد على رصيد من الدراسات النظرية مع بعض الوسائل العلمية. وليست البيروقراطية هناك بخالية من الشوائب، ولكنّها أكثر كفاءة وقدرة وأداء من البيروقراطية في أقطار الخليج العربية.
صحيح أن رسوخ التقاليد المهنية داخل البيروقراطية والمرحلة المتطورة التي بلغتها تلك الدول والمناخ الذي تتم فيه الممارسة والتطبيق كلها عوامل أساسية في مستوى الكفاءة والقدرة لدى البيروقراطية في الدول المتقدمة. والمشكلة أن التعليم في أقطار الخليج العربي يكاد يكون مفرغاً من المحتوى والمضمون أو عقيم المحتوى والمضمون وكلاهما سيان. ولهذا فمن غير المنتظر أن يؤدي الرصيد الذي يتخرج سنوياً من المؤسسات التعليمية دوراً فعالاً في

المؤسسات والاجهزة الحكومية أو غيرها. وفي ذلك اهدار للعنصر البشري النادر الذي كان من الضروري مصيرياً الاهتمام به من خلال قنوات تعليمية تنمّي فيه الوعي والادراك والقدرة على التحليل واتخاذ القرارات.

والمشكلة الأخرى التي يشار اليها عادة هي ضآلة التوجه نحو التعليم الفني والتدريب المهني مع أن هذا القطاع ضروري جداً لتكوين الحلقات الوسطى ذات المهارة والمعرفة والتي يعتمد عليها الى حد كبير أي توجه نحو التنمية الصناعية. ولا مجال هنا للخوض في أسباب ضآلة التوجه الى هذا القطاع من قطاعات التعليم. ولكن من الممكن التأكيد على أنه لا توجد استراتيجية محددة وسياسة واضحة الاهداف للتعليم في أقطار المنطقة عموماً. ولو كان هناك مثل تلك الاستراتيجية والسياسة لشملت حلولاً جذرية لمضمون التعليم والتوجه المغلوط فيه..

والتربية كما سبق الاشارة أشمل من مفهوم التعليم اذ أنها تشمل التنشئة الأسرية، وتشمل التنشئة المجتمعية، ومن المفروض ان تتغلغل حتى من خلال التعليم النظامي من أجل خلق الوعي وتنميته. وليس ثمة شك أن خلق الوعي وتنميته مرتكز أساسي في إيجاد جيل قادر على أداء دوره بفعالية وإدراك واقعه ومشاكله وتلمس الحلول السليمة لها.

ومن المشاكل الملموسة في أقطار الخليج العربية إجمالاً أن

التعليم الى حد كبير يقوم على غير أبناء هذه الاقطار. وما في ذلك ضير، حيث ان الاعتماد كله تقريباً على أبناء أقطار عربية اخرى. غير أن جوهر المشكلة أن أكثر هؤلاء مروا بقنوات تعليمية عقيمة فليس بإمكانهم ان يقدموا أكثر مما لديهم. ثم انهم يعتبرون أن مهمتهم مؤقتة في اطار عدم وجود ضمانات استقرار كافية. وقبل ذلك وبعده، فإن غياب أبناء البلاد الا النزر اليسير عن ممارسة التعليم يعتبر في حد ذاته إحباطاً ليس للطالب فحسب ولكن للقطاع بأسره. ويظل جانب التربية الذي يتعلق بالتنشئة الأسرية هو الجانب الخطير لأنه يعتمد على عمالة أجنبية وافدة تمارس دوراً مباشراً في التربية له العديد من الاثار السلبية على تكوين الجيل الذي يتنظر منه أن يتحمّل التبعة الصعبة في مستقبل التنمية في هذه الاقطار.

ـ أهمية السياسة السكانية

يعتبر وجود سياسة سكانية محددة وواضحة محوراً أساسياً من محاور التنمية. ولعل غلبة العنصر الأجنبي على العنصر المحلي في أكثر هذه الأقطار يعبر عن خلل يجب العمل على تلافيه. ذلك أن التنمية الحقيقية يجب أن تعتمد باديء ذي بدء على أبناء هذه المنطقة وأبناء الأقطار العربية الأخرى الذين يفترض فيهم الالتزام لأداء دور فعال، كما أن الخبرة والمعرفة لديهم هي التي يجب أن تكون المرتكز الرئيسي للتنمية. وليس معنى ذلك عدم الاعتماد على

العمالة الأجنبية. ولكن معنى ذلك الاعتماد على سياسة مدروسة لتقليص طوفان العمالة الأجنبية الوافدة وحسن اختيار الكفاءات القادرة والفعالة للمساهمة في هذه المرحلة التي يفترض أن يكون فيها التوجه التنموي قد بدأ خطواته على المسار الصحيح. ذلك أن الملفت للنظر في هذه الأقطار هو أن النسبة الأكبر من طوفان العمالة الأجنبية الوافدة لا يستفاد منه في أعمال إنتاجية. وإنما تتدفق النسبة الأكبر للعمل في مجال الخدمة المنزلية وما يتعلق بها وتبين الضرر الكبير من جراء ذلك أمر لا يحتاج الى تدليل، ذلك أن مِثل هذه العمالة الأجنبية الوافدة حين تتدفق النسبة الأكبر منها لأداء خدمات منزلية تسهم في زيادة تعطيل أداة الانتاج الاولى وهو الانسان في هذه المنطقة، وتضاعف اتكاليته في الوقت الذي تترك فيه آثاراً سلبية بعيدة المدى على الجيل الذي سيتحمل المسؤولية في الأمد القريب. وحتى النسبة التي تتوجه لأداء أعمال خدمية في البيروقراطية وهي في بعض الأقطار نسبة لا يستهان بها تضيف الى التضخم البيروقراطي أوزاراً الى أوزار.

إن الخلل السكاني في بعض أقطار المنطقة بلغ حداً أصبحت فيه الفئات الأجنبية الوافدة تمثل غالبية السكان. وأصبح المواطنون قلة قليلة في خضمّ هذا الطوفان. ومن المعروف أن مثل ذلك له مخاطر جمة قد تهدد هوية هذه الأقطار. وقد تهدد كيانها ومستقبل أجيالها بالضياع. والمعضلة في بعض الأقطار أصبحت من الاستفحال لدرجة أنه أصبح من الصعب، إن لم يكن من

المستحيل، التغلب عليها ما لم تكن هناك سياسة سكانية واضحة على مستوى المنطقة. وما لم يكن هناك تلاحم أو اتحاد حقيقي يجمع هذه الأقطار بحيث تصبح نسبة المواطنين على هذا الصعيد الأكبر نسبة مقبولة. ومع ذلك فإن الالتزام في أسرع وقت ممكن باستراتيجية محددة توقف المد أو تعمل على الحد منه أمر ضروري وحتميّ لحفظ الهوية العربية لهذه الأقطار وتفادي الأخطار التي تهدد مستقبلها وتهدد مستقبل التنمية فيها.

ولما كانت نسبة المواطنين نسبة محدودة حيث ان هذه الأقطار تعاني من ضآلة عدد السكان فإن التنمية الحقيقية تقتضي حسن الاستفادة من هذه النسبة المحدودة. ويكون ذلك بتكريس الجهد لتمكينها من استيعاب المعرفة والخبرة والارتقاء بمستوى كفاءتها والاستفادة منها في أعمال انتاجية وتكوين قيادات إدارية قادرة لتسنم الوظائف الاستراتيجية والحاكمة في الأجهزة والمؤسسات المختلفة في هذه الأقطار.

والحقيقة التي يجب أن تظل ماثلة هي أنه لا يمكن الاستغناء عن العمالة الأجنبية. ولذلك فإن الاستراتيجية التي يجب اعتمادها لا بد أن تأخذ تلك الحقيقة في الحسبان. على أن تأخذ في الحسبان أيضاً ضرورة الاستفادة المُثلى من العنصر البشري المحلي والارتقاء بمستوى كفاءته وإدارته في اطار حوافز غير مغلوطة وفي اطار حد أدنى من الحقوق التي تستوجبها المواطنة والتي ترسخ فيه الالتزام والانتماء. ومن الملفت للنظر أن النزعة القطرية ما زالت قوية حتى

في اطار أقطار المنطقة، ولذلك فإن نغمة «التكويت» و «السعودة»، على سبيل المثال، ما زالت سائدة حتى في إطار قيام مجلس التعاون الخليجي وتوجهاته المعلنة. ولقد تمثلت هذه النغمة الى حد كبير في التوجهات الرسمية المعلنة في أكثر هذه الأقطار. وتقتضي أية استراتيجية للسياسة السكانية تجاوز المنظور القطري الى منظور الأمة العربية الواحدة، ومحاولة التركيز على الاستفادة من العمالة العربية دون أضرار تلحق بالأقطار المصدرة للعمالة نتيجة قوة الجذب التي ترتكز على فرص العمل المتاحة ومردودها. واذا كانت العمالة العربية في كثير من الأحيان ليست على المستوى المرجوّ فإن محاولة إكسابها المعرفة والمهارة والارتقاء بمستواها لا يعتبر إهداراً. وإنما هو جزء من التزام قومي يتضامن مع مصلحة قومية تستفيد منها الأقطار العربية جميعها بما يساعد على توفير ركيزة أساسية من ركائز التنمية وهي العنصر البشري القادر والمؤهل والكفؤ.

ـ دور البحث العلمي

من المتفق عليه أن البحث العلمي لا يحظى بما يجب أن يحظى به من اهتمام في أقطار الخليج العربية عموماً. ومن المؤشرات على عدم الاهتمام بالبحث العلمي أن نسبة ما ينفق على البحث العلمي ضئيلة جداً برغم الوفرة المالية ومقارنة بنسبة ما ينفق على البحث العلمي في الدول المتقدمة. كما أنه لا توجد استراتيجية واضحة لتوفير مقومات البحث العلمي والأخذ بأسباب

تطويره. صحيح أنه في بعض هذه الأقطار توجد مراكز للبحث العلمي، وصحيح أن أقطار المنطقة يوجد فيها العديد من الجامعات التي ينتظر منها أن تؤدي دوراً فعالاً في سبيل الأخذ بأسباب البحث العلمي وتطويره. ولكن محصلة هذه المراكز والجامعات محدودة جداً. وحتى هذه المحصلة لا تجد طريقها الى التطبيق. ولعل البحث العلمي في هذه الأقطار ودول العالم الثالث عموماً لا يوجد اقتناع كاف من السلطة السياسية به بل يعتبر في كثير من الأحيان وكأنه من قبيل الترف الفكري.

لقد بدا لهذه الأقطار في غمرة الوفرة المالية أنه من السهل الحصول على أحدث منتجات الحضارة الغربية من وسائل وأدوات وتسهيلات. وغرقت في تيار استهلاكي جارف وكأنها في نعيم مقيم. وما أدركت أن هذا التوجه له سلبيات كبيرة بل هو على درجة من الخطورة التي تمسّ كيان هذه الأقطار. وفي غمرة هذا التوجه أصبح الاهتمام بالبحث العلمي هامشياً هذا إن كان ثمة اهتمام بالبحث العلمي.

إن استيعاب التكنولوجيا والمعرفة التقنية والادارية شرط أساسي لبناء القاعدة الانتاجية واستمرار العطاء المنتج المتطور ذاتياً. ولا يأتي استيعاب التكنولوجيا والمعرفة التقنية والادارية من فراغ، وإنما يحتاج الى استراتيجية واضحة تتحدد فيها الأهداف وتوفر الوسائل والاسباب وتستخدم الحوافز استخداماً سليماً ويهيأ المناخ المناسب. ويكون من قبل ذلك وبعده التزام وطني بالأهمية

المصيرية لمثل هذا الموضوع. ولعله من الواضح أن الدول المتقدمة لا يمكن أن تقدم ما لديها من معرفة تقنية وادارية لهذه الأقطار طالما كان في الامكان أن تبقى هذه الأقطار سوقاً مفتوحة لمنتجات المعرفة في الدول المتقدمة، وطالما بقي هذا الزخم الاستهلاكي. ومن الملفت للنظر أنه في خضم هذا التوجه الذي يعود بالفائدة على الدول المتقدمة على حساب التوجه المغلوط والمدمر لهذه الأقطار فإن هذه الأقطار يزداد انكشاف اقتصادها وتبعيته لاقتصاديات الدول المتقدمة.

والبحث العلمي لا يحتاج الى الاغداق المالي فحسب، مع أن الإغداق المالي يجب أن يكون في إطار استراتيجية واضحة، ولكنه يحتاج دائماً الى المناخ المناسب الذي تتوفر فيه الحوافز المناسبة وتتوفر فيه حرية تقصّي الحقائق وارتياد آفاق المعرفة دون حواجز أو قيود. ولا تقع مسؤولية ذلك على البيروقراطية، وإن هي تتحمل المسؤولية الأكبر بحكم طبيعة دورها في هذه الأقطار، ولكن تقع المسؤولية أيضاً على القطاع الخاص الذي ليس بقطاع انتاجي فعّال، ولو كان كذلك لفرضت عليه ظروفه السعي الى ابتكار الأفضل وهذا السعي يقتضي تشجيع البحث العلمي والمساعدة في توفير الحوافز المناسبة له.

ومن الإنصاف الاشارة الى أن رصيد هذه الأقطار من الباحثين محدود. ولكن ذلك لا يمكن أن يكون عاملاً مثبّطاً، اذ أنه حتى هذا الرصيد المحدود من الباحثين ما أمكن الاستفادة منه

الاستفادة المرجوة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن النظرة الى الرصيد العربي من الباحثين يجب أن تكون منطلقاً رئيسياً. وعلاوة على ذلك فإنه لا ضير من الاعتماد على باحثين من دول أخرى شريطة أن يتوطن بحثهم محلياً ويُثريَ المعرفة المحلية ويضيف الى رصيد الباحثين في هذه الأقطار.

ـ دور المرأة

قضية المرأة هي من بين القضايا ذات المساس المباشر بالتنمية ومن أكثر القضايا دوراناً وضياعاً وتيهاً، اذ ما تزال هذه القضية تدور في أكثر من حلقة مفرغة رغم أن المنطق يقضي أن يكون للمرأة دور فعال في المجتمع وأن تكون ذات مساهمة إيجابية. وضآلة العنصر البشري في أقطار الخليج العربية عموماً كان من المفروض أن يصحح المسار للاستفادة المثلى من الأدوار الإيجابية التي يمكن أن تؤديها المرأة في محاولة للاستثمار في العنصر البشري الذي هو مرتكز التنمية وهو غايتها ووسيلتها. ولكن يبدو أنه في الحلقة المفرغة زاد تهميش المرأة التي كانت في وقت مضى تؤدي بعض الدور الايجابي. فأصبحت المرأة ضمن قطاع غير صغير من المجتمع تعتمد على العمالة الوافدة اعتماداً كبيراً في خضم طوفان العمالة الوافدة الذي يتوجه أكثره لأداء الخدمات المنزلية. وأصبح دور الأم دوراً مبتوراً حتى في تنشئة الأطفال الذين ينتظر منهم أن يُعَدُّوا لأداء دور فعال في المستقبل. وغرقت الأم في البحث وراء

الترف المظهري وزخارف الحياة وقشورها. وانغمست في متاهة لم تعد تدرك من خلالها القضية الرئيسية التي تتعلق بها ودورها الذي يجب أن يكون في مجتمعها.

إن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي عموماً ضئيلة جداً في هذه الأقطار. ولقد جاء الترف المظهري النفطي فأثر على دور المرأة الطبيعي تأثيراً سلبياً كبيراً. ولم يزد مساهمتها الفعالة في النشاط الاقتصادي. ومع أن التعليم أصبح متاحاً للمرأة وازداد عدد الطالبات وعدد الخريجات من المدارس والمعاهد والجامعات إلا أن الفرص التعليمية المتاحة للمرأة محدودة في بعض الأقطار. كما أن مستوى التعليم أدنى عموماً من مستوى التعليم بالنسبة للطلاب، مع أن مستوى التعليم للطلاب ليس بالمستوى المرجو من خلال ما يعتوره من قصور وتوجهات مغلوطة. والتعليم بالنسبة للطالبة أعطاها مطمحاً مغلوطاً للسعي وراء الدرجة العلمية وهو المطمح نفسه الذي أعطاه للطالب فبدت الدرجة غاية في حد ذاتها، ولم يمكّن المرأة والرجل على حد سواء من ادراك الواقع ومشكلاته والظروف المتعلقة به، وكذلك القدرة على التحليل واتخاذ القرار الى جانب اكتساب المعرفة والمهارة المطلوبة في أي حقل من حقول التخصص.

صحيح أن النشاط الذي تؤديه المرأة داخل المنزل لا بد من حسابه ضمن الحسابات القومية. ولكن المرأة ما عاد لها دور في أكثر الحالات بعد طغيان طوفان العمالة الوافدة للأغراض المنزلية. أمّا خارج اطار المنزل ففي بعض أقطار المنطقة تتاح للمرأة فرص

للعمل الوظيفي تتجاوز ما هو متاح للمرأة في أقطار أخرى. غير أن المرأة في كل هذه الأقطار لا تجد الفرص المتكافئة وتحيط بها معطيات اجتماعية متعددة تعوقها من الحركة والفعالية في اطار المجتمع.

ويجب ألا ينظر إلى قضية المرأة من زاوية عدم إتاحة الفرص أمامها، أو من حيث الحقوق المسلوبة منها، كما يجب ألا ينظر اليها من منظور السعي الى التكافؤ مع الرجل، فذلك اتجاه مغلوط مشدود الى مواقف في الدول المتقدمة. اذ أن حصول المرأة في هذه الأقطار على حق التكافؤ مع الرجل لا يعني من حيث المضمون شيئاً، حيث أن الرجل مغلوب على أمره أيضاً، فما هو متمتع بأدنى حقوق المواطنة الحقة في معظم الأقطار. وهو في الوقت نفسه يكاد لا يدرك كل واجبات المواطنة. إن الرجل والمرأة على حد سواء تتمثل القضية الجوهرية في كونهما مهمّشين مجتمعياً فما لهما دور فعّال في المجتمع.

ومع ذلك فإن الحقيقة التي لا يختلف عليها اثنان أن ضآلة دور المرأة ليست مجرد قصور في فهم قضية التنمية، ولكنه قصور حضاري أيضاً بحكم أن التنمية في مفهومها الشامل هي عملية حضارية واعية. وواقع الحال في هذه الأقطار الشحيحة السكان يستدعي استثمار كل ما يمكن استثماره من عنصر بشري وإعطاءه الحد الأدنى من الحقوق حتى يُتوقّع منه أن يؤدي الأداء الأفضل ما وسعه الجهد من منطلق التزامه ورسوخ انتمائه.

ـ دور ادارة التنمية

قد تختلف وجهات النظر بين وجود ادارة تنمية في أقطار الخليج العربية ولكنها ادارة غير كفوءة أو غير قادرة أو وجود ادارة تنمية ولكن قدرتها وكفاءتها محدودتان، أو عدم وجود ادارة تنمية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى ومضامين. وادارة التنمية لا تعني بروز مؤسسات وأجهزة حكومية خارج اطار الأجهزة والمؤسسات الحكومية التي تؤدي الأعمال التقليدية على اعتبار أنّ هذه المؤسسات والأجهزة الحكومية لها أعمال تتصل مباشرة بالدور المنتظر من البيروقراطية أن تؤديه في سبيل التنمية وهذه الأعمال لا تختلف في طبيعتها وتوجهاتها عن الأعمال التقليدية. إن إدارة التنمية تشمل مضامين أكبر من ذلك. صحيح أن إدارة التنمية تقتضي بروز مؤسسات وأجهزة حكومية لها أعمال وتوجهات تختلف في طبيعتها عن الأعمال التقليدية. ولكن ادارة التنمية ليست مظهراً فقط، ذلك أن أهم مضامين ادارة التنمية قدرتها وفعاليتها في تنفيذ أهداف تنموية مبنية على استراتيجية واضحة تسندها ارادة سياسية جادة. والقدرة والفعالية تقتضيان الأخذ بالأساليب الادارية الحديثة كما تقتضيان وجود الكفاءات البشرية القادرة على تطبيق تلك الأساليب واستيعاب طبيعة الاستراتيجية والدور والأهداف المرجو تحقيقها. وما لم تكن هناك مثل هذه المضامين فإن ادارة التنمية تصبح مظهراً يفتقر الى الجوهر. ولعل هذا ما يحدث في معظم أقطار الخليج العربي النفطية اذ لا توجد

استراتيجية تنموية واضحة. ومن ثمّ فلا وجود لأهداف محددة. كما أنه لا توجد مؤشرات على توفر الارادة السياسية الجادة. وما زالت البيروقراطية غارقة في سَوْآتها مع قلة الكفاءة وضحالة القدرة. كما أنه ما زالت المشروعات العامة تدور في فلك البيروقراطية أو تكاد، في أكثر الحالات، تكون جزءاً لا يتجزأ منها فينالها مما في البيروقراطية ذاتها من سَوْآت. وعليه فإنه تنعدم الاداة والوسيلة الفعّالتين اللتين يمكن الارتكاز عليهما في سبيل تحقيق أهداف واضحة ومحددة.

إن ادارة التنمية هي الوسيلة الفعالة المعطاءة التي ترتفع الى مستوى المسؤولية والأهداف التي تقتضيها التنمية الحقيقية. وليست ادارة التنمية قاصرة على البيروقراطية ولكنها تشمل المشروعات العامة كما تشمل مؤسسات القطاع الخاص. ووجود استراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف مدعومة بإرادة سياسية جادة شرط أساسي لنجاح ادارة التنمية. ويضاف إلى تلك الشروط قدرة هذه القطاعات المختلفة على استيعاب مضامين الاستراتيجية وأهدافها وامتلاك ناصية الأسباب الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف. وهذا يقتضي من البيروقراطية أن تؤدي الأعمال التقليدية بكفاءة، وأن تؤدي ما هو خارج اطار الأعمال التقليدية بكفاءة أيضاً سواء كانت تلك الأعمال مما تقوم به أجهزة ومؤسسات حكومية أو في علاقة البيروقراطية بالمشروعات العامة وعلاقتها بمؤسسات القطاع الخاص. كما يقتضي ذلك من

المشروعات العامة أن تنطلق من مرتكزات ضرورية لنجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة بها بدءاً بوضوح الأهداف والمرونة الحقيقية وحسن الاستفادة منها والكفاءات البشرية المؤهلة والمستوعبة لطبيعة هذه المشروعات العامة ودورها. أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن مؤسساته يجب أن تدرك مسؤولياتها الفعلية التي تتجاوز مجرد الكسب السريع من وراء فتات البيروقراطية، كما يجب أن تنتقل من الهامش الذي تركن اليه في خضمّ توجّه تنموي حقيقي يتمثل فيه الالتزام بالمسؤولية الوطنية والمصلحة العامة. ويجب أن يكون المناخ الذي يعمل فيه القطاع الخاص مناخاً لا يسمح بنمو الطفيليات والطحالب التي تعيش على فتات البيروقراطية ولا يسمح بالنمو المتعاظم للمؤسسات ذات التوجه الاستهلاكي، وإنما يدفع بالمؤسسات ذات المساهمة المنتجة التي لها دور فعال في دعم النشاط الاقتصادي وبناء دعائم تنمية اقتصادية حقيقية ترتكز على قاعدة معطاءة مستمرة وقادرة على التطور الذاتي.

ـ دور المشروعات العامة

تمثل المشروعات العامة النمط الأنسب الذي يمكن أن يؤدي دوراً فعالاً ونشطاً في الدائرة الاقتصادية من دوائر التنمية بعيداً عن أوزار البيروقراطية وسوآتها. ولعل الروتين والجمود والاتكالية والمركزية وتشتت المسؤولية وعدم وضوح الأهداف كلها من صفات البيروقراطية. ومثل هذه الصفات تمنع البيروقراطية من أن تؤدي دوراً فعّالاً ونشطاً في وقت ينتظر فيه من البيروقراطية أن

تؤدي هـذا الدور نـظراً لأنها الأداة الادارية للدولـة ولعـدم وجـود قطاع خاصّ فعّـال. وحقيقة الأمـر أن أقطار الخليـج العربيـة نمت فيها البيروقراطية نمواً عشوائياً وسريعاً في خضم التوجه نحو الأخذ بمظاهر المؤسسات والأجهزة في الدول المتقدمة. ولذلك برز العديد من الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى وأصبح في كـل قطر من هذه الأقطار مهما صغر حجمه مظاهر لمؤسسات وأجهزة حكومية لا تختلف واجهاتها عن المؤسسات والأجهزة الحكـومية في أكـثر الدول تقـدمـاً. ويمكن لأي متتبـع أن يكتشف ـ دون جهـد ـ أن هــذه المؤسسات والأجهزة الحكـومية ليس لهـا محصلة ملموسـة وليس لها عطاء فعال. بـل إن هذه المؤسسـات والأجهزة الحكـومية في نمـوها العشوائي السريع احتضنت، ومـا زالت تحتضن، أعداداً متزايدة من القـوى البشرية الشحيحـة أصلاً. ولهـذا اعتمدت عـلى روافد متـدفقة من العـمالة الأجنبيـة حتى أصبح مصـطلح البطالـة المقّنعة مصطلحاً غير كاف للدلالة على عدم التناسب بين الأعداد الكبـيرة من القـوى البشرية في هـذه الأجهزة والمؤسسـات الحكوميـة وبـين محصلتها وعطائها. وبرز مصـطلح البطالـة المرفهـة ليعطي مـدلولاً جـديداً عـلى وجود أعـداد من القـوى البشريـة في هـذه الأجهـزة والمؤسسـات الحكوميـة تنعم بفتات الإيـرادات النفطيـة دون عمل يذكر وفي إطـار حوافـز مغلوطة. وينـطبق ذلك الى حـد كبير عـلى القوى البشرية المـواطنة التي أصبحت تتّكـل اتكالاً كبيـراً على مـا تؤديه القوى البشرية الوافدة، مع أن ما تؤديه هذه القوى البشريـة يـظل يدور في إطـار الأعـمال التقليـديـة التي تنسحب عليهـا كـل

صفات البيروقراطية فلا تأتي، في نمط أدائها ومستواه، متناسبة مع ما تقتضيه التنمية الحقيقية.

والمشروعات العامة نمط يرتكز على أسس لو تم الأخذ بها كما هو الحال في الدول المتقدمة لكان لها دور فعال في التنمية الاقتصادية التي تتطلع اليها أقطار المنطقة. ولكن المشكلة أنه برزت هناك بعض المشروعات العامة ولكنها افتقرت الى الأسس التي تكوّن طبيعتها وتنسجم مع الدور المنتظر منها. ولذلك فإنها في أغلب الأحوال أو كلها ظلت تدور في فلك البيروقراطية أو أصبحت جزءاً من الكيان البيروقراطي الكبير والمتضخم وانسحبت عليها كل أوزار البيروقراطية وسوآتها. ويبدو أن البيروقراطية في أقطار الخليج العربي النفطية ـ وهي بيروقراطية تكاد تكون في أكثر الأحوال بدائية وعشوائية ـ اكتسبت في خضم النمو العشوائي وعدم الالمام بالأساليب الادارية وضآلة الخبرة والتجربة أكثر سلبيات البيروقراطية دون أن تنال نصيباً يذكر من ايجابياتها. وبما أنها هي الأداة الأولى والوحيدة تقريباً التي تتمثل فيها سلطة الدولة فقد استمرأت مدّ سلطتها على المشروعات العامة أو على الأقل ما أتاحت لهذه المشروعات العامة أن تسير في المسار الصحيح. وبصرف النظر عن الأنظمة التي تحكم قيام هذه المشروعات العامة وما تتضمنه في كثير من الأحيان من مرونة واستقلالية فإن هناك بوناً شاسعاً بين ما تتضمنه هذه الأنظمة وبين الممارسة. ولهذا لم تستطع هذه المشروعات العامة أن تتحرك بفعالية ولعل ذلك ليس

بالسبب الوحيد الذي جعل المشروعات العامة تخفق في أداء دور فعال، ذلك أنّ هذه المشروعات العامة في الغالب لم ترتكز على أسس سليمة يتمثل فيها وضوح الأهداف، ولم توكل ادارتها غالباً إلى القوى البشرية ذات القدرة والكفاءة والفهم لطبيعة دور هذه المشروعات العامة والأهداف المنتظر منها تحقيقها.

- دور الاستثمار

بدأ الاتجاه نحو ما يسمى بالاستثمار بصورة ملموسة في أعقاب الطفرة في الايرادات النفطية. ونظراً للفائض من الانتاج النفطي، إذ بدأت معظم هذه الأقطار تجد في حوزتها رصيداً كبيراً من الايرادات. ورغم تعاظم القدر المنفق من هذه الايرادات ضمن ما يسمى بالانفاق الجاري وما صاحبه من بذخ في التوجه الاستهلاكي، أو الانفاق على ما يسمى بمشاريع البنية الأساسية فإنه ما زال هناك قسط كبير من الايرادات بدا وكأنه فائض عن الحاجة. واتجهت هذه الأقطار الى استثمار هذا الفائض في الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية. وقوبل مثل هذا الاستثمار بنزعة عدائية وجدت رواجاً كبيراً في الأوساط العامة في تلك الدول على اعتبار أن الأقطار العربية النفطية ستسيطر على النشاط الاقتصادي في تلك الدول وأن في ذلك مساساً مباشراً بمصالحها، مع أن هذه الاستثمارات لم تكن لها استراتيجية محددة، وليس لها حتى الآن مثل تلك الاستراتيجية التي

يمكن أن تعود بمردود جيد لصالح هذه الأقطار. ولقد كان التوجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة توجّهاً غير مدروس كما يبدو في غياب استراتيجية محددة وفي غياب التنسيق بينها. وتبين أنّ أكثر هذه الاستثمارات كانت محصورة في قنوات معينة تخدم مصالح الدول المتقدمة في الدرجة الأولى ولا تعود بفائدة ملموسة على الأقطار في هذه المنطقة. ورغم ذلك فإن هذه الاستثمارات، رغم عشوائية توجهاتها وعدم الحصول على المردود المناسب منها، حوصرت بعدد من القوانين التي صدرت في تلك الدول بدعوى حماية الاقتصاد القومي.

إن المبرر الرئيسي وراء الاستثمار في الدول المتقدمة وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص كان مرتكزاً على وجود سوق مالية متطورة وفرص جيدة للاستثمار وضمانات قانونية سائدة. ومثل ذلك المناخ لا يوجد في الدول الأخرى ولا يتوفر محلياً في هذه الأقطار. واذا كان من الممكن القبول بمثل هذا المبرر فإنه ليس من المقبول أن تنعدم أية استراتيجية واضحة ومدروسة لهذا الاستثمار والحصول على المردود الأنسب. خصوصاً وأن هذا الفائض من الايرادات يمثل استثماره تصرفاً في رأسمال لا يملكه هذا الجيل وحده، ولكي تملكه الأجيال القادمة أيضاً. ولهذا فإن الهدف الاستراتيجي الرئيسي لمثل هذا الاستثمار يجب أن يكون مرتكزه الحصول على أفضل مردود في أي دولة من الدول المتقدمة وعدم التصرف في هذا المردود لسد ما يسمى بالعجز في النفقات العامة،

وهـو ليس عجزاً في الـدرجة الأولى وإنمـا هو محـاولة للحفـاظ على المستوى نفسه من الزخم الانفاقي الاستهلاكي.

ثم انــه يجب أن يكـون من بــين الأهـداف الاســتراتيجيـة الاستفـادة بقسط من هذا الفـائض محلياً وعـربياً وتـطويـر السـوق المـالية المحليـة وتحسين فـرص الاستثمار فيـها يعود بمـردود أفضل. وعلى الصعيد العـربي فإن دعـوى عدم الاستقـرار السياسي وعـدم وجـود ضمانـات كافيـة وعدم وجـود سوق مـالية متـطورة يجب ألا تكون بمثابة المشجب الذي يعلق عليـه انصراف هذه الأقـطار عن الاستثمار على الصعيد العربي مع وجود فرص استثمارية مناسبـة قد لا يبـدو مردودهـا المالي في الأمـد القريب كبيـراً. ولكنهـا في اطـار النظرة الى التلاحم العربي والتكامل بين الأقطار العربية قد يكـون مردودها الفعـلي على الأمـد الأبعد مـردوداً كبيراً من حيث ازدهـار النشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي والقـطاع الصناعي وقـطاع الخدمات. صحيح أن هناك بعض الاستثمار الذي توجّه الى بعض الأقـطار العربيـة، وهو استثـمار محدود، وأن هـذا الاستثمار لم يعطِ مؤشراً مُرْضياً على فرص نجاحه نظراً لأن الأقطار العربيـة الأخرى تفتقر الى الامكانات التقنية، وتفتقـر الى المعرفـة الادارية، عـلاوة على عدم وجود ضمانات قانونية سـائدة، ولكن كـل ذلك لا يلغي أهمية الهدف الاستراتيجي للاستثـمار على الصعيـد العربي في اطـار المنظور الطويل الأمد، خصوصاً إذا كان هناك تنسيق جـاد في هذا السبيل يمكن على أساسه محاولة تطوير التقنيـة والمعرفـة الإدارية في

تلك الأقطار ومحاولة ضبط هذا الاستثمار في قنوات انتاجية وتفادي ما ولده الاستثمار غير المدروس في أكثر تلك الأقطار من طغيان للفساد الاداري.

ويجب أن يكون من بين الأهداف الاستراتيجية في كلٍ الأحوال دعم المؤسسات المالية المحلية التي أخذت تكوّن رصيداً من الخبرة والمعرفة. وكذلك محاولة الاستفادة من أخطاء الاستثمار الحالية.

١٥ـ المعضلة الأساسية وعطاء الفئة المثقفة

لعل القاسم المشترك الأعظم في معظم عطاء الفئة المثقفة هو البعد السياسي للتنمية بصرف النظر عن مستوى الثقل الذي أعطي له وبصرف النظر عن بعض التباين في وجهات النظر حول مضمونه. ويبدو أن الاتفاق يكاد يكون كاملاً في عدد من الدراسات حول السلطة السياسية في أغلب هذه الاقطار باعتبارها عائقاً رئيسياً نحو التنمية الحقيقية من خلال مؤشرات التوجه المغلوط للتنمية، وما يسمى أحياناً بالتنمية المعكوسة أو ما يسمى أيضاً في مواضع أخرى بتنمية التخلف. وتؤكد تلك الدراسات على أن المرتكز الرئيسي لكون السلطة السياسية مسؤولة مسؤولية رئيسية عن هذا التوجه المغلوط أنها صاحبة القرار المنفرد في معظم أقطار المنطقة وأن قراراتها لا تنسجم كلها أو لا ينسجم أكثرها مع ما تقتضيه التنمية الحقيقية. وتوضح تلك الدراسات أن السلطة السياسية في معظم هذه الأقطار تكاد حتى الآن لا تدرك مدى خطورة ما تتخذه من قرارات على حاضر التنمية ومستقبلها. كما أن تصورها للتنمية رغم المحصلة المشوهة لتجارب التنمية ما زال

تقريباً في الاتجاه نفسه. ويبدو وكأن السلطة لم تدرك أبعاد الأخطار الكبيرة في مثل هذا التوجه. وما أدركت أيضاً أنه آن الأوان لاتخاذ قرارات تعدل من مسار التنمية وتوجهه بحيث يكون منسجماً مع ما يجب أن يكون بمبادرة سريعة لتعويض الوقت ولتفادي أخطاء التوجه الحالي، وذلك من منطلق يأخذ في الحسبان كل التحديات المحيطة وينظر الى المصلحة الحقيقية لهذه الأقطار على المدى الطويل. وهذه المصلحة تتمثل في تكوين قاعدة اقتصادية انتاجية معطاءة للإنسان فيها دور فعال ومشاركة حقيقية نابعة من ادراكه للتحديات وإحاطته بواقع هذه الأقطار والمسؤولية التي يجب أن يتحملها. ولا يأتي ذلك من فراغ، وإنما ينبع من وعي وادراك والتزام يُرسّخها مشاركته في صنع القرار وتمتعه بالأمن والطمأنينة وشعوره بقيمته الكبيرة في مجتمعه.

ولعل الوزن المعطى لهذا القاسم المشترك يتباين أحياناً من اعتباره العائق الوحيد أمام أي توجّه حقيقي للتنمية وبين اعتباره عائقاً رئيسياً في سبيل ذلك التوجه أو اعتباره واحداً من العوائق التي تتماثل معها عوائق أخرى. وبالنسبة لقطاع الفئة المثقفة فإن السلطة السياسية بحكم طبيعتها في معظم أقطار المنطقة تنفرد في الغالب باتخاذ القرار دون وجود قنوات مؤسسية مشروعة تسمح بالمشاركة في صنع القرار وتساعد على ترشيده وتفتح المجال أمام المُساءلة البناءة التي تهدف الى تلافي الأخطاء ووضع الأمور في موضعها الصحيح. ولهذا فإنه ليس من المستنكر أن تبرز السلطة

السياسية كعائق رئيسي نحو التنمية الحقيقية. واذا كانت بالفعل سبباً رئيسياً في التوجه المغلوط نحو التنمية فإن هذا التوجه سيستمر طالما ظلت السلطة السياسية تؤكده وتصر عليه وتحتفظ لنفسها بحق الانفراد في اتخاذ القرار وتهميش المواطن. وبمعنى آخر تهميش الفئة المثقفة وتهميش القاعدة المجتمعية بأسرها. وهذا هو السبب في أن النغمة المسيطرة على كثير من الدراسات هي نغمة دور السلطة السياسية، الارادة السياسية وكيفية ترشيدها، وكيفية وجود ارادة مجتمعية واعية.

إن القيادة السياسية في نظر قطاع من الفئة المثقفة لها دور حاسم في ما تمر به هذه الأقطار. وبصرف النظر عن ثقل هذا الدور فإن القيادة السياسية ليست وحدها المسؤولة عن مصير هذه الأقطار. وهي تؤكد على أن القيادة السياسية في أغلب أقطار المنطقة تنفرد باتخاذ القرار دون مشاركة فعالة من الفئة المثقفة ومن القاعدة المجتمعية. إن القيادة السياسية يتحتم عليها في كل الأحوال أن تدرك أن المصلحة العليا لهذه الأقطار يجب أن تلتقي عندها كل الأهداف، وأن تكون هي المنطلق لصانعي القرار ومنفذي القرار، كما يتحتم عليها أن تدرك أن التحديات التي تواجه هذه الأقطار تتهددها جميعها. واذا كان هناك ثمة مصالح تستثمر في الوقت الحالي لصالح فئة أو أخرى فهي مصالح آنيّة، كما أنها مصالح تساهم في مزيد من التفكك والتجزئة حتى داخل القطر الواحد بالإضافة الى ما تثيره من حقد وكراهية وبغضاء

تستشري داخل المجتمع الواحد.

وبالنسبة لقطاع من الفئة المثقفة فإن الوضع الحالي في أغلب هذه الأقطار والذي يتمثل في وجود سلطة سياسية تنفرد باتخاذ القرار وبيروقراطية متخلفة وانتهازية الى أبعد الحدود مكّنت لقياداتها، أو لأكثرها الثراء الفاحش الذي لم يصاحبه على الأقل إدارة جيدة أو توجه فعال نحو الادارة الجيدة. كما برزت ضمن اطار المجتمع فئة من العاملين في القطاع الخاص تعاظمت لديها الانتهازية وكوّنت لنفسها ثروة كبيرة دونما مشاركة جيدة في تحقيق احتياجات المجتمع ودونما تنفيذ جيد لمشاريع تنموية فعالة. وبقيت ضمن إطار المجتمع قاعدة عريضة بدأت تدرك أن هناك ثروة ناضبة تتناهبها فئات بحكم مراكزها ونفوذها ولا يكاد يصيبها الا الفتات أو ما دونه، وقد لا يصيبها حتى ذلك.

ومن وجهة نظر قطاع من الفئة المثقفة فإن السلطة السياسية في هذه الأقطار يتحتم عليها أن تدرك أن الانفراد بصنع القرار بمعزل عن القاعدة المجتمعية العريضة ليس في مصلحة هذه الأقطار ولا حتى في مصلحة السلطة السياسية ذاتها. إذ ان المصير الذي يتهدد هذه الأقطار بفعل التحديات الخارجية وبفعل التوجه الداخلي هو مصير يتهدّد كيان هذه الأقطار ومن هم على أرضها.

والسؤال الذي يطرحه هؤلاء: ما الذي تستفيده السلطة السياسية من تهميش المواطن؟ ولعله ليس هناك أي اختلاف حول كون المواطن اللبنة الأساسية في المجتمع، فإذا كانت هذه اللبنة هشة وضعيفة كان الكيان كله هشاً وضعيفاً. وتهميش المواطن

اجهاض لدور الفئة المثقفة وللقدرة المجتمعية التي يمكن توجيه طاقاتها في شتى أبعاد المسار الفعلي للتنمية الحقة ومن بين ذلك البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاداري. ومن الواضح أن السلطة السياسية في حالة تهميش المواطن هي سلطة ضعيفة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. صحيح أن هذا التهميش يعطي في ظاهره السلطة السياسية قوة في ادارة دفة المجتمع بكل الوسائل المسخرة لديها ولكنها في حقيقة الأمر تدير دفة مجتمع هشّ. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأنها تفتقر الى مرتكز داخلي قوي يعطيها القوة الحقيقية. وإضافة الى هذا وذاك، فإن هذا التهميش يزيد من ركون السلطة السياسية الى القوى الخارجية أو ضعفها في مواجهتها. ولذلك فإنه في الأمد القصير قد يبدو للسلطة السياسية أن ايجابيات التهميش أكبر من سلبياته فيما يتعلق بمصالحها الآنية ولكن مثل هذه النظرة قاصر جداً على المدى الأطول.

ويؤكد كثيرون على أن السلطة السياسية يجب أن تكون نظرتها شاملة وموضوعية تضع في الدرجة الأولى مفهوم المصلحة العليا ومقتضياتها ومتطلباتها. وهي اذ تفعل ذلك فإنما تفعله من قبيل الواجب في مواجهة تحديات قد تكتنف هذه الأقطار فلا تُبقِي ولا تَذَر. ولهذا فإنه ليس من مصلحة السلطة السياسية أن يستمر التوجه القائم في أكثرها والذي يجعل هذه الأقطار كيانات مفككة هشة لا تستطيع أن تضمن لهذا الجيل والأجيال القادمة الحياة

الرغدة في اطار العمل البنائي الانتاجي المتماسك.

والنظرة حين تكون قاصرة لا تكون غير حميدة العقبى على بعض فئات المجتمع وإنما ستكون غير حميدة حتى على السلطة السياسية ذاتها. اذ ان ضعف البنية المجتمعية مع تعاظم التهديد الخارجي يجعل هذه الأقطار عرضة لأية هزة عنيفة. وحتى ما يبدو أنه في مصلحة السلطة السياسية على المدى القصير غير صحيح، إذ انه ليس هناك ثمة سلطة سياسية قوية بدون بنية مجتمعية إنتاجية وفعالة ومشاركة، فهي الركيزة التي تجعل السلطة السياسية قوية تستطيع أن تتصدى للضغط أو التهديد الخارجي. ولعل السلطة السياسية من وجهة نظر كثيرين تدرك ذلك الى حد ما ولكنها تحاول تلمس الطريق غير الصحيح لتلافيه وذلك بالاعتماد على، أو الركون الى، قوى خارجية وتتجاهل السلطة السياسية من خلال هذا المنظور أن القوى الخارجية لن تضع أبداً مصالح هذه الأقطار في حساباتها، وإنما تضع مصالحها في الدرجة الأولى وتحاول قدر الإمكان أن تبقي هذه الاقطار ضعيفة حتى يستمر الركون والاعتماد عليها وليس ذلك دون مقابل. ولذلك فإنه ليس هناك، الى حد كبير، سلطة سياسية قوية في معظم أقطار المنطقة. والمقصود بالسلطة السياسية القوية تلك السلطة التي ترتكز على بنية مجتمعية متماسكة ومشاركة وفعّالة. وربما يستحيل ذلك دون منطلق قومي شامل يأخذ طاقات المجتمع العربي وإمكاناته في الحسبان.

ومن وجهة نظر قطاع من الفئة المثقفة فإن السلطة السياسية في معظم أقطار المنطقة لم تتجاوز المنظور الذي يخدم مصالحها الذاتية الآنية على حساب المصلحة العليا لتلك الأقطار، ولذلك سلكت سبيلاً معوجاً في عدد من القضايا ومن أبرزها مفهوم الأمن، إذ قد يتناقض الى حد كبير مع المفهوم الصحيح للأمن. ذلك أن المفهوم الصحيح للأمن يقضي باحترام حق الانسان في الأمان وحرية النقاش والحوار وما شابه ذلك فإذا سلب مثل هذا الحق، فأي مفهوم للأمن ذلك الذي يدخل في اطار منظور السلطة السياسية؟ إنه ليس هناك ثَمة اختلاف على أن التعدي على النفس والعرض والمال هي أمور يجب اجتثاثها، وقد تستخدم السلطة السياسية هذا المفهوم في أحيان كثيرة. وقد يتفق ذلك مع جانب من المفهوم الصحيح للأمن ولكن السلطة السياسية ذاتها قد تتعدى على كثير من ذلك. كما تتعدى على الفكر. ولهذا فإنّ الانسان في معظم أقطار المنطقة لا يشعر بالأمن الحقيقي إذ انه عرضة سهلة لأي مُساءلة أو أية عقوبة طالما أن ما صدر منه في نظر السلطة السياسية يعتبر ذا تأثير على الأمن. والسلطة السياسية وحدها تحتفظ بحقها في الانفراد بتحديد معنى الأمن. وقد يأتي مثل هذا التحديد في اطار قانون أو نظام تضعه السلطة السياسية لخدمة أهداف ذات نظرة قاصرة. وقد تتجاوز السلطة السياسية ذاتها أي قانون أو نظام من هذا القبيل متى شاءت.

وهناك قاسم مشترك آخر لا يبرز على المستوى نفسه ولكنه

يركز على الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عن القطاعات المختلفة باعتبار أنها الأداة الأولى للتنمية والتي لا يمكن لأي توجه تنموي حقيقي أن يجد طريقه الى التطبيق دون كفاءة وقدرة والتزام من مثل هذه الأجهزة والمؤسسات الحكومية. وليس ثمة شك في أن ادارة التنمية لها أهمية كبيرة. ولكن ضآلة الكفاءة والقدرة والالتزام تعني أن هذه الأجهزة والمؤسسات كانت سبباً في ضآلة محصلة تجارب التنمية التي تمت وفي استمرار التوجه المغلوط. كما أن عدم تمكن هذه الأجهزة والمؤسسات من الارتقاء الى مستوى المسؤولية التي يقتضيها التصدي للمشاكل الكبيرة ومواجهة التحديات الصعبة وتحقيق الأهداف الطموحة يعني أن هذه الأجهزة والمؤسسات ستظل عائقاً رئيسياً أمام التوجه نحو التنمية الحقيقية.

ولكن الأجهزة والمؤسسات التي تكوّن البيروقراطية هي أجهزة ومؤسسات حديثة النشأة من ناحية، وغلبت عليها سلبيات البيروقراطية من ناحية ثانية. وجاء النفط فأضاف الى ضعف الحداثة وسلبيات البيروقراطية سلبياتٍ جديدة أبرزها تعاظم الاتكالية والاعتماد المفرط على العمالة الوافدة والتهافت المتعاظم على فتات الايرادات النفطية. ومن المعروف أن اختيار القيادات الادارية لا يتم في الغالب وفق اطار هدفه حسن الاختيار وإنما ضمن إطار مرتكزه الانتماء العشائري أو الولاء المفرط أو كليهما بصرف النظر عن كل مرتكزات الجدارة أو الكفاءة أو الانتاجية. وما ذلك بمستغرب في مجتمع ما زالت جذوره القبلية راسخة.

ولكن كان من الواجب أن يجمع الاختيار بين مرتكـزاته التقليـدية وبـين حـد أدنى عــلى الأقـل من مــرتكـزات الجـدارة والكفـاءة والانتـاجية. وعليـه، فإنّ القيـادات الإدارية لم تكن مهيـأة أصـلاً للقيـام بدور قيـادي وما هي مـالكـة في أغلب الأحيـان لمقـومـات القيادة الادارية. وربمـا ما كـان مطلوبـاً أو مرغـوباً أن تقـوم بدور قيادي ممن كان له سلطة اختيارها. ولهذا بقي دور القيادة الادارية دور المطية للسلطة السيـاسية، كـما يؤكد قـطاع من الفئـة المثقفـة الذي يستطرد في التـأكيد عـلى أن السلطة السياسيـة ذاتها لا تملك معـايير حسن الاختيـار. وإذا كان من المعـروف أنها لا تملك ذلك فـإنه من العبث تصـور معاييـر ملزمة لهـا. وحتى لو كـانت هنـاك معـايير فـربما مـا رغبت أصلاً في الأخـذ بها. إذ هي تكـاد تكـون قاصرة التصوّر عن هـدف المصلحة العليـا. وما يتـطلبه ذلـك من أجهـزة ومؤسسات إدارية قـويـة وقيـادات إداريـة واعيـة وكفـوءة ومشـاركة مجتمعيـة في صنع القـرار تجعل البـيروقراطيـة دائماً محـل مساءلة مما يفرض عليهـا أن تتخلى عن الكثيـر من أوزارها. وإن كانت البيروقـراطية بمـا تضمّه من أفـراد يمثلون القطاع الأكـبر على الساحة المجتمعية المتعلمة فإنها تمارس في كثـير من الأحيان اللعبـة البيروقراطية بخيث تبدو خالية من الأوزار مع أنها غارقة فيها حتى أذنيها وما فوق ذلك. ولكن رغم ذلك فإن مثل هذه اللعبـة يمكن أن تنفذ بسهولة في مجتمع مساحة الأمية فيه كبيرة، ناهيك عن كل الحواجز والسدود التي تقف عائقـاً أمام القلة القليلة غـالباً عن أي

نقد مهما كان بناء للبيروقراطية، كما تقف عائقاً دائماً أمام تمحيص أي قرار اتخذته السلطة السياسية. وكأنما ذلك خدش «لقدسية» هذه السلطة. غير أن تقلّص مساحة الأمية على الساحة المجتمعية وزيادة الوعي، ولو كان ذلك يتم بصورة بطيئة جداً، لا بد أن يؤديا الى ضغط مجتمعي أكبر بدلاً من المواقف الفردية التي لا بد أن تصحبها في الغالب تضحيات كبيرة.

أما القاسم المشترك الثالث فهو التوجه الترفي والاستهلاكي ليس على مستوى السلطة السياسية فحسب، ولكن على مستوى الأفراد أيضاً، إذ أن الفرد أصبح يتّكل اتكالاً كبيراً على ما تقدمه السلطة السياسية من خدمات، وعلى طوفان العمالة الوافدة، وبدا وكأنه لا دور له في بناء مجتمعه، وأصبح أيضاً في حالة استرخاء ولا مبالاة في الغالب. والفرد بهذا الوضع يمثل عائقاً رئيسياً أمام التوجه الحقيقي نحو التنمية بل لعل استمراره لحالة الاسترخاء عطلت دوره فليس ثمة التزام أو ادراك أو وعي أو شعور بالمسؤولية. ومعروف أن الفرد في أي موقع كان، سواء في الأجهزة والمؤسسات الحكومية أو الشركات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص، هو الأداة الأولى للعمل الانتاجي ولا يمكن أن تتم أي تنمية حقيقية بدونه. والمنطلق في تأكيد أهمية هذا القاسم المشترك أن الفرد على أي المستويات، وخصوصاً القيادية والإشرافية في الأجهزة والمؤسسات والشركات المختلفة، لا يزال أمامه دور لتخطّي عدد من العقبات التي تقع في اطار عمله. كما أن لديه

امكـانية في التـأثير عـلى صنع القـرار في ذلك الإطـار. وربما كـان الخلل في توجّه هذه الأجهزة والمؤسسات والشركات مصدره الأفراد الـذين لهم دور قيـادي وإشرافي فيهـا لأنهم لـو سعـوا من منـطلق ادراكهم للواقـع وتحديـاته حتى ضمن الاطـار الـذي يعملون فيـه واتخـذوا مبادرات جيـدة في تصحيـح كثـير من الأخـطاء ومحـاولـة تعديلها لأمكن التقليص من خطورة التوجه التنموي المغلوط.

إن التوجه الترفي الاستهلاكي قد أثار في هـذه الاقطار ظـاهرة التهـافت المتعاظم وراء ايـرادات الثروة النفـطيـة. وفي مثـل هـذا المجتمع قد تلتقي المصالح الآنية في اقتسام معظم ايرادات الـثروة النفطية. ولكن ما يبدو أنه التقاء حول مصالح - بصرف النظر عن كونه آنياً - هو التقاء يشوبـه صراع حول الاقتسـام، وهو في مجمله يتعارض تعارضـاً كامـلاً مع أي تـوجه تنمـوي حقيقي تتغلب فيه المصلحة العليا للمجتمع على كل المصالح الفردية أو الفئوية.

ولقـد نتـج عن ذلـك أن هـذه الأقـطار تغلغلت في مجتمعهـا ظواهر الحقـد والكراهيـة والبغضاء تغلغـلاً بيّنا، وأصبـح الصراع الفـردي في كثير من الأحيـان أقوى حتى من الصراع الفئـوي، إن كـان هناك صراع فئـوي. ومن المؤسف أن هـذا الصراع الفـردي يتغلغل حتى داخل الفئة المثقفة والقاعدة المجتمعية العريضة.

ويبـدو أن هذه الـظاهرة تحتـاج الى تحليل. غـير أنـه من بـين أسبـابها عـامل الاحبـاط الذي يكـاد يكون منتشـراً على القـاعـدة

المجتمعية العريضة ويكاد يكون موجوداً بشكل مغلّف داخل الفئات الأخرى التي وإن أشبَع أكثرُها مصالحه الآنية ـ إلا أن امتداد الصراع الفردي يؤدي الى قدر من الاحباط بين كل فئة. ولعل هذا يوضح أن الصراع الفردي قد يكون مؤثراً ومتأثراً بالإحباط وقد يسأل سائل: وهل السلطة السياسية تعاني من إحباط؟ ويحاول قطاع من الفئة المثقفة الاجابة عن مثل هذا السؤال بطريقة استنتاجية وتحليلية في وقت واحد، ومضمون هذه الإجابة أن السلطة السياسية التي تنفرد بصنع القرار في معظم هذه الأقطار كما يبدو ليست هي صانعة القرار دائماً، إذ هي من الناحية الفعلية خاضعة لمؤثرات خارجية من منطلق ضعفها المرتبط برغبة جامحة للحفاظ على الوضع المصلحي القائم. ثم ان هذه السلطة السياسية تكاد تكون بمعزل عن القاعدة المجتمعية العريضة. وداخل الفئة التي تتمثل فيها السلطة السياسية قد يكون هناك في كثير من الأحيان صراع فردي قوي على مراكز صنع القرار ومراكز القوة والنفوذ. وفي حالات الصراع كلها داخل هذه الفئة تكون النتيجة في الغالب حلولاً وسطى تأخذ في الحسبان مصلحة تلك الفئة، ولكن هذه الحلول الوسطى قد تكون الأطراف القابلة لها في كثير من الأحيان غير راضية عنها. أما بالنسبة للصراع الفئوي فهو صراع قبلي شللي مصلحي. والصراع الفئوي يختلف عن الصراع الفردي في منطلقاته وأهدافه. ولعل الصراع الفردي هو الصراع الذي يقود الى قدر أكبر من التفكك والتجزئة. ذلك أنه حتى على مستوى القاعدة المجتمعية يؤدي الى مزيد من التفكك

والتجـزئة وتـدمير للجهـود والطاقـات التي كـان من المفـروض أن تنطلق من منطلقات تضع المصلحة العليا لهذه الأقطار في الـدرجة الأولى وتغلبها على كل مصلحة فردية. ولا شـك أن التوجـه نحو تحليـل وضع هـذه الأقطار تحليـلاً موضـوعياً، وإدراك التحـديات والعقبـات التي تـواجههـا والأطـماع التي تحيط بهـا، والشعـور بـالمسؤولية أيـاً كان مـوقع الفـرد في المجتمع، والاتجـاه الجاد نحـو تحقيق الأهـداف التي تقتضيها المصلحـة العليا، يفـرض على كـل الأفراد في المجتمع ابتداء من صانعي القرار الى القاعـدة المجتمعية العريضة الابتعاد عن المصلحة الآنية الفردية وكذلـك الابتعاد عن الصراع الفـردي. ولعلّ مـوضوع التكـافؤ في توزيـع الدخـل كان محـور اهتـمام رغم تبـاين المنـاظـير الى هـذا المفهـوم في كثـير من الأحيان. والتكافؤ في توزيع الدخل يمثّل في كثير من الأحيان نظرة يوتوبية، ذلك أنه قد يستحيل التكافؤ في توزيع الدخل من خـلال معناه السطحي. ولكنّ التكـافؤ في توزيـع الدخـل يقصد منـه أن يكون هناك تكافؤ بين الجهد والحافز وبين العمل والمكافـأة. وليس ثمـة شك أن التبـاين الكبير في تـوزيع الـدخل في أقـطار المنـطقـة ظاهرة ملفتة للنظر ولها العديد من الآثار السلبية. إذ لا يعدو الأمر من وجهـة نظر كثـيرين أن يكون نهبـاً وسلبـاً لـثروة أفـاء الله بهـا عليهـا. وهذا النهب والسلب تـأخذ منـه مـا هـو أكـثر من نصيب الأسد بكثير السلطة السياسية. ثم يتبقى ما تتناهبـه مراكـز القوى والنفوذ في البيروقراطية والقطاع الخاص. وقـد يتبقى بعد ذلـك ما هو دون الفتات للقاعدة المجتمعيـة العريضـة. ولعله من المعروف

أن ايرادات الثروة النفطية اذ تصب في خزينة الدولة فللسلطة السياسية القول الفصل في تمرير ما يصب في الخزينة، وذلك من خلال قنوات مشروعة أو غير مشروعة. والمستنتج من تحليل هذه الظاهرة أن هناك بذخاً متعاظماً من قبل أفراد سواء كانوا من صانعي القرار أو مراكز القوى والنفوذ في البيروقراطية والقطاع الخاص. ولقد أثرى عدد منهم ثراء فاحشاً بينما هناك قطاع كبير من المجتمع ما زال يئنّ تحت وطأة الفقر إضافة الى بقية الأثافي الثلاث وتشمل الجهل والمرض.

ويؤكد قطاع من الفئة المثقفة على أن السلطة السياسية في معظم هذه الأقطار تنظر الى هذه الثروة نظرة قاصرة أيضاً، وتتصرف فيها تصرّف المتفضل المنعم وفق ارادتها، مع أن الواجب يحتم عليها أن تنظر الى هذه الثروة نظرة مختلفة تماماً. فهي ليست من حق السلطة السياسية هبة تنفرد بتوزيع ما شاءت منها على أي فئة من فئات المجتمع بالقدر الذي يريده صاحب الهبة، وإنما هي حق للوطن يجب أن توجهه المصلحة العليا للوطن. وهي ضمن اطار هذه النظرة لا تشمل هذا الجيل فحسب، وإنما تشمل الأجيال القادمة.

وليس القصد أبداً من خلال منظور التكافؤ في توزيع الدخل أن توزع الايرادات النفطية على جميع أفراد المجتمع ولو كان ذلك بالقسطاس دون مقابل من عمل انتاجي بنّاء وفعال، اذ ان محصلة ذلك في كل الاحيان مجتمع استهلاكي غير انتاجي. ومثل هذا

المجتمع لا يمكن ان يكون قادراً على تحمل تبعات التنمية الحقيقية ومسؤولياتها وغير مدرك لأهمية الدور الانتاجي الذي يجب أن يؤديه لصالح جيله والاجيال القادمة. ورغم أنه ليس هناك تكافؤ في توزيع الدخل بأي صورة من الصور، فإنّ التهافت على الثروة أو فتاتها قد أوجد في أقطار المنطقة وضعاً لمجتمع تنتشر فيه الكراهية والحقد من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو مجتمع توجهه يكاد يكون كله في مجمله استهلاكياً غير انتاجي. والتكافؤ في توزيع الدخل حينما يكون مرتكزه الربط بين الحق والحافز وبين العطاء والمكافأة، هو المنطلق لبنية اجتماعية انتاجية متماسكة. غير أن هذا المفهوم يجب ألا يقتصر على فئة دون أخرى، وإنما يجب أن يكون المفهوم السائد والمطبق في المجتمع بأسره. وعلى السلطة السياسية أن تكون القدوة في الأخذ بمثل هذا المفهوم حتى لا تكون هي المستأثرة بالنصيب الاكبر من الثروة ضمن إطار منظور المصلحة الآنية على حساب المصلحة العليا لهذه الاقطار ومجتمعها.

ومن نافلة القول التأكيد على أن التكافؤ في توزيع الدخل بمعناه الصحيح هو الذي يربط بين الجهد والمكافأة أو العطاء والحافز بما يساعد على ايجاد مجتمع انتاجي يسهم بدوره في خلق قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي والتطور المستمر لصالحها وصالح الاجيال القادمة. وتجدر الاشارة الى أن التكافؤ في توزيع الدخل حتى ضمن هذا الاطار بكل ايجابياته لا يمثل إلا محوراً من بين محاور مطلوبة لأي توجه تنموي. ولعلّ المحور الذي يستحوذ

على الاهتمام الاكبر هو اطلاق طاقات الانسان وقدراته في هذه الاقطار بعد تمكينه من اكتساب المعرفة والوعي والمهارة التي تجعل تلك الطاقات والقدرات أكثر تأهيلاً وفعالية. وليس ثمة شك ان هناك ترابطاً كبيراً بين هذا المحور المتعلق بالتكافؤ في توزيع الدخل ضمن اطار صحيح للحوافز واستثمار فعال للثروة في سبيل استمرار العطاء الذاتي وتطوره.

١٦ - بلورة تيار فكري للفئة المثقفة

انطلاقاً من الخطوط العريضة التي تبلور حولها عطاء الفئة المثقفة فانه من الضروري طرح هذه المنطلقات لتكون بمثابة استراتيجية للمسار الذي يجب ان تسلكه. ولعله من الواضح أن هذه الاستراتيجية تقف عند الحد الأدنى الذي يجب أن يكون مرحلياً. إذ لا بد ان تتابع الفئة المثقفة اعادة النظر في الاستراتيجية وفقاً للمعطيات والظروف المستجدة بما يتفق والمصلحة العليا لأقطار هذه المنطقة والاقطار العربية عموماً. ومن المعروف ان الحدّ الادنى قد لا يمثل الوضع الذي يجب ان يكون لاغلب الفئة المثقفة. وهو لفئة منها قد يكون أقل بكثير مما هو مطلوب. ولفئة أخرى قد يكون أعلى مما يجب أن يكون، ولكن كلتا الفئتين لا بد أن تلتقي حول خطوط عريضة أساسية لا يبدو أن هناك احتمال اختلاف في وجهات النظر حولها.

ولعل غلبة الثقل السياسي، انطلاقاً من فردية اتخاذ القرار في معظم هذه الاقطار وعزل القاعدة المجتمعية عن المشاركة بصورة

مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار، لا يعني أن الفرد في المجتمع يجب أن يتخلى عن الدور المطلوب منه في سبيل المصلحة العليا. صحيح أنّ معظم المجتمع تعتوره الأمية ولا يعي المشكلة ولا التحدي الذي تواجهه هذه الاقطار، ناهيك عن وعيه بالدور المطلوب منه. ولكن ليس ثمة شك في أن هناك نسبة تتزايد باستمرار تعي الى حدّ المشكلة والمحتوى. ولكن هذه النسبة منها من يقف عند حدود هذه النقطة ملقياً كل الاوزار على صانعي القرار، ومنها من يقف كذلك عند هذه النقطة ولا يجعلها تحتل مساحة من تفكيره أو اهتمامه صارفاً هذا التفكير والاهتمام الى المصلحة الفردية الآنية. وهناك أيضاً قلة لا تقف عند هذه النقطة ولكن تحركها ما بعد هذه النقطة يكاد يقف مرة أخرى عند حدود القلق والانشغال بها دون تلمّس الاسباب الكفيلة بتمكينها من القيام بجزء من الدور المطلوب في سبيل المصلحة العليا إن تعذر عليها القيام بالدور كله لأسباب لا تستطيع التغلب عليها أو سدود لا تستطيع لها نقباً.

ويبدو أن السلوك العربي أكثر ميلاً الى الفردية منه الى العمل الجماعي، غير أن ذلك ينطبق الى حد كبير على الأمور التي يكون فيها غنم، أمّا في الغُرم فان التهرب من المسؤولية أو الميل الى جعل الغُرم جماعياً صفة غالبة. ولعل هذا يوضح جزءاً من السلوك العربي الذي كان من نتائجه أن النخب الريادية لم تستطع أن تؤدي دورا رياديا فعليا من حيث نشر الوعي المجتمعي أو

الاسهام في زيادة مساحته على الساحة المجتمعية، ثم إن هذه النخب الريادية كثيراً ما تقاذفتها الخصومات وحارب بعضها بعضاً بطريق مباشر أو غير مباشر. وربما ينطبق هذا على الفئة المثقفة حتى ولو لم تكن ريادية، فهي كثيراً ما تركز على نقاط الاختلاف، وقد تكون فرعية وهامشية بحيث يغطي ذلك على نقاط الاتفاق التي قد تكون هي الاساس وهي الجوهر وهي المنطلق الذي يجب ان يكون. وهذا النمط من السلوك لا ينطبق على فئة دون أخرى. إذ انه كما يبدو ينطبق عليها جميعاً بما في ذلك السلطة السياسية التي تتجاذبها خلافات فردية سواء داخل القطر الواحد أو بين الاقطار العربية كلها. وبدون الخوض في التفاصيل، فإن نظرة سريعة على منطلقات السلطات السياسية في معظم أقطار الوطن العربي، وهي منطلقات قد تكون متقاربة بين بعض الاقطار، تشرح لنا دون إفاضة أنه حتى الاقطار التي تتقارب منطلقاتها تثور بين السلطات السياسية فيها نوازع الحقد والكراهية والبغضاء والعداوة.

ولكن الفرق بين السلطة السياسية من ناحية، والفئة المثقفة والقاعدة المجتمعية من ناحية أخرى، فرق واضح. ذلك أن السلطة السياسية وبيدها مقاليد القرار تفرض عليها الظروف ان تدخل في مساومات واتفاقيات مهما كانت درجة الالتزام بها وكل ذلك من منطلق تحقيق المصلحة الآنية للسلطة السياسية على حساب المصلحة العليا غالباً. ولا يتناقض ذلك بالضرورة مع مبدأ

الفردية الذي يظل مسيطراً سواء في الخصومات أو المساومات أو الاتفاقيات. أما بالنسبة للفئة المثقفة وللقاعدة المجتمعية فانها مهمشة للدرجة التي لا يكاد يكون لها وجود فعليّ على الساحة، ذلك أن تلك الساحة لا يحقّ لأحد أن يؤدي دوراً فيها غير السلطة السياسية في معظم هذه الاقطار. .

ومن وجهة نظر قطاع من الفئة المثقفة فان السلطة السياسية في أغلب هذه الاقطار تتحمل الوزر الاكبر في دحض اي دور فعال للقاعدة المجتمعية من خلال منظورها الذي يرتكز على نظرة قاصرة مضمونها ان التوجه القائم هو التوجه الذي يساعد على الامن والاستقرار. والامن والاستقرار من خلال المنظور نفسه هما التهميش والجمود. ولذلك تسعى السلطة السياسية من خلال ذلك المنظور الى إجهاض أي دور فعّال للقاعدة المجتمعية وللفئة المثقفة من خلال الوسائل المسخرة لديها بما في ذلك الضرب بيد من حديد على حرية النقاش والحوار معضداً بوسائل التضليل الرسمية التي تكاد تنفرد على الساحة الإعلامية والفكرية. كما أنه معضد بوسائل التعليم وقنواته التي تساعد على ترسيخ التوجه القائم بكل منطلقاته ومرتكزاته. غير أنه وإن كان ذلك هو التوجه القائم فإن الفئة المثقفة تتحمل جزءاً من المسؤولية، ذلك أنه يُفترض فيها أن تكون على درجة كبيرة من الوعي والشعور بالمعضلة والتحديات المحيطة وهي في سبيل التغلب على بعض العقبات التي تقف امام قيامها بدورها الفعال الكامل كان يجب

عليها أن تتجاوز المسلك الفردي الى المسلك الجماعي ضمن إطار يضع المصلحة العليا في الدرجة الاولى من الاهتمام. صحيح ان العمل الجماعي ضمن أية مظلة أو اطار جماعي عمل قد تسعى السلطة السياسية في معظم هذه الاقطار الى اجهاضه أو ضربه من منطلق منظورها الضيق الذي يرتكز على مصلحتها الذاتية الآنية، ولكن الفئة المثقفة كان عليها أن تتجاوز على الاقل سلبيات الفردية في الانغماس في الحقد والكراهية والبغضاء ومحاولة اسقاط الاخرين أو طمس اي دور فعال لهم، مع ان المنطلق الرئيسي يكاد يكون واحداً والمرتكز الرئيسي يكاد يكون واحداً، والهدف الذي يسعون اليه هدف واحد هو المصلحة العليا لهذه الاقطار وللأقطار العربية جميعها.

وقد يسأل سائل: وما هي المصلحة العليا لهذه الاقطار؟ والمصلحة العليا لهذه الاقطار قد يختلف مفهومها باختلاف المنظور. ولكن هناك ملامح أساسية لهذه المصلحة العليا لا يمكن الاختلاف حولها. ومن أبرز هذه الملامح السيادة الحقيقية لهذه الاقطار على ثرواتها وامكاناتها وطاقاتها، ثم الاستفادة المثلى من كل ذلك في سبيل بناء قاعدة إنتاجية قوية وترسيخ بنية مجتمعية مشاركة وفعّالة. والهدف الذي تصب فيه جميع الأهداف هو إقامة قاعدة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية وثقافية ذات عطاء حقيقي وقدرة فعالة. إن نقطة البدء في أي توجه حقيقي نحو التنمية تعتمد على وضع المصلحة العليا في الدرجة الاولى من

الاهتمام، ثم توجيه جميع الطاقات والامكانات بعد أن تكون مستوعبة للتوجه ومدركة لأبعاده ومؤهلة للقيام بدور فعال نحو تحقيق هدف المصلحة العليا. ومن المعروف انه ليس هناك اتفاق حول استراتيجية واحدة للوصول الى ذلك الهدف ولكن هناك ملامح أساسية لا يمكن الاختلاف عليها في أي استراتيجية هدفها الفعلي هو تحقيق المصلحة العليا. إذ لا بد أن يكون ضمن أي استراتيجية من هذا القبيل تركيز على الوعي بالمعضلة والإرادة الجادة للتصدي لها ضمن تصوّر شامل لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والثقافية. ويكون المنطلق لذلك بنية اقتصادية منتجة وبنية مجتمعية مشاركة وفعّالة وواعية، وقدرة عسكرية ذاتية تمكّن من التصدي للتهديد الخارجي بناء على الاعتماد على الذات.

١٧ ـ ماذا لدى الفئة المثقفة؟

توضح الورقة المرفقة (ملحق رقم ٣) وهي مسودة مشروع لخطة التنمية الثقافية في أقطار المنطقة تمخضت عن اجتماع لعدد ممن ينسحب عليهم مفهوم الفئة المثقفة نظمته الامانة العامة لمجلس التعاون والمجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب بالكويت أن هذه الفئة تدرك أن التوجه نحو التنمية في هذه الاقطار هو توجه مغلوط. اذ اقتصر هذا التوجه في أغلبه على بعض المظاهر المادية الطارئة التي تيسرت بفضل الموارد المالية المتعاظمة من النفط. ومعروف أن معظم هذه المظاهر المادية الطارئة تزول بزوال النفط. وبطبيعة الحال فإن النفط آيل للنضوب بصرف النظر عن المدى الذي سيستمر فيه النفط. وأكدت هذه المجموعة من الفئة المثقفة أن الثقافة لم تأخذ مكانها في إطار تنمية حقيقية شاملة. وإن غياب الاهتمام والبعد الثقافي عن التنمية الشاملة ينتج عنه تصدع في الفكر والإبداع والعطاء العلمي.

وليس ثمة شك أن هذا يؤكد المحور الاساسي في هذه الدراسة وهو غياب التنمية الحقيقية الشاملة. وغياب التوجه السليم والارادة الجادة والمنطلقات المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة. ولا يقتصر ذلك على البعد الثقافي وانما ينطبق على الابعاد الاخرى بما فيها البعد الاقتصادي الذي بدا أنه يمثل درجة أكبر من الاهتمام. غير أن هذا الاهتمام انصب على بعض مظاهر التنمية الاقتصادية وليس التنمية الاقتصادية الحقيقية التي تتمثل في بناء قاعدة اقتصادية انتاجية معطاءة قادرة على الاستمرار والتطور الذاتي.

ولقد حاولت الورقة المشار اليها ان تلخص بعض الاسباب المعوقة للنمو الثقافي، وركزت في البداية على ضيق حدود الحرية والمشاركة السياسية موضحة انه في أغلب الاحيان تنعدم القنوات والوسائل الفعالة للمشاركة في اتخاذ القرار على اساس حق كل مواطن في ذلك. وهذا يتفق مع ما ركزت عليه هذه الدراسة في أولى القضايا التي يجدر بالفئة المثقفة التصدي لها، وهي قضية المشاركة في اتخاذ القرار من خلال قنوات فعّالة. ورغم أن الورقة لم تتعرض بالتحليل لموضوع المشاركة في اتخاذ القرار الا أنها أعطته أولوية أولى. ويؤكد عدد من الدراسات أنه يجب أن تكون هناك مشاركة في اتخاذ القرارات من خلال قنوات فعالة كما يؤكد أيضاً أن مثل هذه القنوات لا يمكن ان تكون قنوات تتيحها الانظمة السياسية وقد تلغيها في أي وقت آخر. ولهذا فان هذه القنوات

هي وسائل يجب ان تكون مستمرة وغير خاضعة لتوجه الانظمة في إتاحتها أو الغائها متى ما كانت هناك ارادة مجتمعية واعية وقادرة على ممارسة دورها وفرض حقها في المشاركة في اتخاذ القرار.

ان الورقة تعرّضت أيضاً الى المناخ غير الملائم للعطاء الثقافي مشيرة الى تعاظم دور الرقابة الرسمية وغير الرسمية وتكاثر القيود، الأمر الذي كانت له آثاره السلبية على واقع الثقافة. وعادت الورقة لقضية البعد السياسي الذي بدأته بالتركيز على ضرورة المشاركة في اتخاذ القرار لتتعرض لموضوع التجزئة بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي كرست التمزق الثقافي وأصبحت تهدد ببتر الوشائج التاريخية التي تربط مجتمعات المنطقة. وأوضحت أن هذه الظاهرة ترتبط بظاهرة التجزئة على مستوى الوطن العربي ككل مؤكدة حقيقة ملموسة وهي أن مطمح الوحدة العربية يعاني انحساراً واضحاً. بل ان الدعوة الى الوحدة تعاني من الاستصغار لشأنها بل والتجني عليها بإلقاء اللوم عليها باعتبار أن محاولات المدّ القومي العربي هي التي أدت الى التخلف والتمزق والفرقة. وليس ذلك الا محاولة لترسيخ الظاهرة السائدة حالياً للتوجهات القطرية والاقليمية. وأشارت الورقة الى النزعة الاستهلاكية التي أصبحت ظاهرة مستفحلة سواء في الثقافة أو الاقتصاد. كما أشارت الى زيادة التبعية وتراجع قيم العمل والانتاج والاتكال المفرط على العمالة غير العربية.. ومثل هذه القضايا تحتاج الى تحليل أعمق. ذلك أن النزعة الاستهلاكية التي

لا يقابلها عطاء أو انتاج غلبت على السلوك العام والخاص في مجتمعات المنطقة. أما التبعية فهي ليست ذات بعد واحد وانما أكثر بعداً. فالتبعية الاقتصادية ازدادت رسوخاً، وتكرست التبعية السياسية معها. والتبعية في هذين البعدين لها أثرها السلبي الكبير على مجتمعات المنطقة وعلى الكيانات المجزأة التي بدت أكثر ضعفاً مع انحسار المد القومي وزيادة التوجه القطري والاقليمي الممثلين للتجزئة. ولقد وجدت التجزئة مرتعاً خصباً في غياب ارادة جادّة للتلاحم، أو على الاقل التنسيق الجدّي والتكامل الفعال بين أقطار المنطقة بعضها البعض، وبينها وبين اقطار الوطن العربي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه ولا يمكن ان تقوم لها قائمة بدونه.

ولقد أشارت الورقة الى واقع المرأة مكتفية بالقول بأن الواقع الاجتماعي للمرأة هو أكثر المجالات تأثراً بضيق حدود الحرية. اذ ان المرأة التي تمثل نصف المجتمع محاصرة بكثير من القيود.

وقد حاولت الورقة أن تضع الخطوط العريضة لمضامين ومرتكزات ومنطلقات خطة للتنمية الثقافية مؤكدة ان التخطيط للتنمية الثقافية ليس الغرض منه التوجيه. ذلك أن عنصر الابداع في الثقافة يتسم بالخصوصية والفردية. وانما الغرض منه التخطيط للبيئة الثقافية وكيفية تكامل الوسط الاجتماعي والسياسي معها.

وليس ثمة شك أن الورقة تتضمن العديد من المضامين والمفاهيم والمرتكزات الأساسية للتنمية. غير أنها كانت هامشية في طرح بعض القضايا. كما أنها رغم تركيزها على البعد العربي

للتنمية ركزت، وربما بصورة أكبر، على البعد الاقليمي. كما أنها قصرت موضوع الثقافة كمفهوم الى حد كبير على الابداع الفكري. وربما كادت أن تقصره أيضاً على الآداب والفنون، مع أن التعريف الذي أخذت به لمفهوم الثقافة تعريف شامل: فهو يؤكد أن الثقافة يقصد بها النواحي الفكرية في العلوم الطبيعية والاجتماعية والتقنية والآداب والفنون. ومن منطلق هذا المفهوم فإن التنمية الثقافية تعدّ من أبعاد التنمية الشاملة. غير أن مفهوم الفئة المثقفة يشمل ذوي الرصيد من المعرفة في العلوم الطبيعية التقنية والاجتماعية بجانب الاداب والفنون. وهذا المنطلق يوضح أنّ الفئة المثقفة لها دور في جميع أبعاد التنمية سواء البعد الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الاداري أو الثقافي، وهو بعد ـ بهذا المفهوم ـ يدخل في الابعاد الأخرى كلها. ومن الواضح أن هذه الورقة تمثل مضامينها ومنطلقاتها ومرتكزاتها الحد الادنى لبعض الفئة المثقفة وهي بالنسبة لبعضها الاخر الاطار المطلوب والمرغوب. ومع هذا فإن هذه المضامين والمنطلقات والمرتكزات لا ينتظر من أغلب الانظمة في أقطار المنطقة وحتى في معظم أقطار الوطن العربي أن تأخذ بها أو بأكثرها. ورغم أن الامانة العامة لمجلس التعاون اشتركت في تنظيم هذه الندوة ووراء الفكرة توجّه ايجابي لبعض الافراد فيها، فان الامانة العامة لمجلس التعاون ـ كما يبدو ـ لن يكون في امكانها طرح مثل هذه الورقة بهذه الصيغة وهذه المضامين على الجهات الرسمية الصانعة للقرار في أقطار المنطقة.

وليست هـذه النـدوة التي جمعت عـدداً من المثقفـين هي أول لقاء يتم بين عـدد من المثقفين في أقطـار المنطقـة. ذلك ان هنـاك لقاءات متعددة تمت بين عدد من المثقفين المهتمين بقضـايا التنميـة في أقـطار المنطقـة. وقد بـدأت هذه اللقـاءات منذ ثـماني سنـوات تقريباً في اطـار ما يسمى بنـدوة التنمية في أقـطار الجزيـرة العربيـة المنتجـة للنفط والتي اصبح اسمهـا مؤخراً منتـدى التنميـة. ولقـد خاضت هذه اللقاءات في العديد من القضايا التي عرضت لها هذه الدراسة ضمن مناخ تتوفر فيه حـرية النقـاش والحوار. وقـد صدر عن منتـدى التنمية أكـثر من دراسـة تنـاولت قضيـة من القضـايـا الرئيسية في التنمية. ولكن المنتدى رغبة في الحفاظ على المناخ الحـر للنقاش والحوار ابتعـد كثيراً عن تسليط الاضـواء وبقى بعيداً عن القنـوات الاعلاميـة. والمنتدى لا يمثـل تياراً فكـرياً محـدداً. ولكنه يضم عـدداً من المثقفين المهتمـين بقضايـا التنميـة من بـين أقـطار الخليج العربي. ومـا تزال قـاعدتـه محدودة وتـأثيرهـا على القـاعدة المجتمعيـة ليس تأثيـراً ملموسـاً حتى الآن، ولكنه من المـرجـو أن تتسع القاعدة لتضم عدداً أكبر من المثقفين المهتمين بقضايا التنمية من بين أبناء هذه الاقطار والاقـطار العربيـة الاخرى. كـما أنه من المرجو ان تجد من القنوات ما هو موضوعي وفعال في الوصـول الى القاعدة المجتمعية العريضة، وربما الى صانع القـرار ايضاً. وتجـدر الاشـارة الى أن المنتدى يضم عـدداً من الذين يعملون في القـطاع العام ومن بينهم من يتسنمون وظائف عليا في القطاع العام وعـدداً من الـذين يعملون في القطاع الخـاص وكذلـك عدداً من أعضـاء

هيئة التدريس في الجامعات. وكل هؤلاء أعضاء في المنتدى بصفتهم الشخصية ومن منطلق رصيدهم من المعرفة والتجربة والمساهمة الفعالة. ولقد وضع المنتدى منذ البداية اطاراً لمفهومه وكذلك وضع استراتيجية لنشاطه. وتشمل تلك الاستراتيجية الهدف الرئيسي وأهدافاً تفصيلية وكيفية تحقيقها كما تشمل انشاء مركز لدراسات التنمية. كما وضع مؤخراً اطاراً جديداً لعمله ونشاطه ووضع خطوطاً عريضة للحد الأدنى الموقفي والاخلاقي الذي يجب أن يلتزم به أعضاء المنتدى، وكذلك الحد الادنى الموقفي والاخلاقي الذي يتوخى المنتدى من السلطة السياسية ان تقتنع بالالتزام به (ملحق ١، ٢) ومنتدى التنمية هذا يختلف عن منتدى الفكر العربي على سبيل المثال، فهو بعيد عن السيطرة الرسمية أو شبه الرسمية. واذا كان منتدى التنمية في مراحله الاولى قاصراً على المهتمين بقضايا التنمية من أبناء المنطقة فإن البعد القومي راسخ لديه، ومن المقرر ألا يكون قاصراً على هؤلاء فقط، وانما من المقرر ان يضم رصيداً من المهتمين بقضايا التنمية من أرجاء الوطن العربي. ومن المعروف أن منتدى التنمية منتدى فكري يحاول تبني دراسات لقضايا التنمية ونقاش وحوار موضوعيين. كما ان المنضمين اليه يمثلون مواقف ووجهات نظر مختلفة ومتفاوتة في كثير من الاحيان عدا الخطوط العريضة التي لا يوجد اختلاف بصددها. ولكنه من خلال مناقشاته وحواره واصداراته المتصلة بقضايا التنمية قد يتعرض للبعد السياسي كما يتعرض للأبعاد الاخرى من اقتصادية واجتماعية وثقافية وادارية.

إن منتدى التنمية لا يمثل بالضرورة الاتجاه العام للفئة المثقفة ذلك أنه لا يضم الى الآن إلاّ عدداً محدوداً. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان المنتدى يمثل الى حد ما الفئة المثقفة التي تجمعها خطوط عريضة واطار عام للتوجه الذي ينبغي أن تكون عليه التنمية والمسار الذي تسلكه والاهداف العامة التي يجب ان تسعى لتحقيقها. غير أنه - كما سبق الاشارة - لا يمثل منتدى التنمية تياراً فكرياً موحداً ويوجد تفاوت واختلاف كبير في المواقف ووجهات النظر حول الاساليب والوسائل الكفيلة بتحقيق الاهداف المرجوّة من التنمية الشاملة. كما أن العدد المحدود الذي يضمه منتدى التنمية يمثل أكثر من شريحة وأكثر من قطاع. ورغم أنه لا يمثل كل الشرائح وكل القطاعات المجتمعية فانه، حتى بهذه الصورة، يمثل توجهاً جيداً الى حد كبير وان كان يواجه العديد من الصعوبات التي تحد من فعاليته، ومن ابرزها وجود فراغ نظامي. ورغم أن الفراغ النظامي لا يدحض وجود مثل هذا المنتدى الا أنه يحد من قدرته على الحركة والفعالية، وتكوين كيان منظم ولو ضمن اطار بسيط بعيد عن الاطر البيروقراطية. وبالاضافة الى ذلك، فإنه لا يملك وسائل النشر التي يمكن استخدامها كقناة للوصول الى قاعدة اعرض من الفئة المثقفة وإلى القاعدة المجتمعية الكبيرة. كما أنه اضافة الى كل ذلك فان هذا المنتدى وهو يسعى للحفاظ على استقلاليته وبعده عن السيطرة الرسمية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ليس لديه التمويل الذاتي المناسب الذي يمكن أن يعتمد عليه ويعول به أنشطته التي وضع في اطار عمله ضرورة القيام بها.

ومن المعروف ان الفئة المثقفة في أقطار المنطقة لا يمكن ان يجمعها كلها مثل هذا المنتدى. وحتى لو افترضنا أنه من الممكن أن يضمها هذا المنتدى فإن الفئة المثقفة في أقطار المنطقة لها مواقف وتوجهات مختلفة ومتفاوتة أيضاً. وهي قد لا تمثل كل الشرائح والقطاعات المجتمعية. وان كانت ضمن هذا الافتراض تمثل قدراً اكبر من هذه الشرائح في القطاعات المجتمعية بالنسبة لما يمثله هذا المنتدى. كما أن الفئة المثقفة ككل ربما لا يجمعها إطار عريض وخطوط عريضة، وان كان ذلك هدفاً مرجواً، ناهيك عن مدى الاختلاف والتفاوت في وجهات النظر بالنسبة للاساليب والوسائل.

ويتمثل الغرض العام لمنتدى التنمية في ايجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين ابناء المنطقة حول قضايا التنمية ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض يعمل المنتدى على تحقيق ما يلي:

أ - توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها.

ب - خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة».

ج - إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا

ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالامور العامة.

د ـ تعميق الوعي والادراك من أجل تطبيق الاساليب والنظم العملية وتطوير ادارة التنمية بما يسمح للمنطقة من اطراد زيادة الاستخدام الامثل لمواردها.

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة، والعمل على ربط نشاطات البحث واستبدال الحلقات المفقودة فيها والبدء من حيث انتهى الاخرون والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الاسلوب.

ولقد حاول منتدى التنمية تبنّي هدف استراتيجي له من منطلق ومضمون الغرض الذي تضمنه الاطار الذي يحكم وينظم مسيرته حتى الآن. وهذا الهدف هو «تناول قضايا التنمية باعتبارها عملية حضارية ومن خلال منظورها الشامل وتجسيد رأي عام مستنير حولها يتمثل فيه وضوح الرؤية المجتمعية والارادة المجتمعية المشاركة في تحقيق أهداف التنمية ومعالجة معضلاتها ومحاولة تكوين فكر مشترك ورؤية مشتركة والمساهمة بكل الطرق الممكنة في ترشيد القرارات».

ومنتدى التنمية هدفه الاساسي هو تناول قضايا التنمية من خلال حوار بنّاء وهادف وموضوعي. ومثل هذا المرتكز ضروري وأساسي لنجاح مسيرة المنتدى. إذ ان المنتدى من المفروض أن يخرج عن الاطر التقليدية والرسمية وشبه الرسمية للندوات

الاخرى. ولقد توخّى المنتدى حتى الآن محاولة تحقيق هذا الهدف. ولذلك فانه يبتعد الى حد كبير عن الشكليات كما يبتعد عن الاضواء الاعلامية الدعائية. ومع أنه يضم عدداً من الذين يتسنمون مراكز قيادية في الاجهزة والمؤسسات الحكومية فإنه يضمهم بصفتهم الشخصية ومدى امكانية اثرائهم للحوار في لقاءاته من خلال معرفتهم وتجاربهم العملية. ويتوخى المنتدى أن يكون الحوار فيه أيضاً مثرياً لرصيدهم من المعرفة والتجربة. ومن المعروف ان المنتدى يضم عدداً غير يسير من الذين لا يتسنمون مراكز قيادية في الاجهزة والمؤسسات الحكومية ويضمهم المنتدى أيضاً بصفتهم الشخصية أيضاً ومنهم من له رصيد جيد من المعرفة والتجربة وربما كان في وقت من الاوقات من بين الذين يتسنمون وظائف عليا في الاجهزة والمؤسسات الحكومية. وليس ثمة شك ان المنتدى لا يمثل تياراً فكرياً واحداً. والتباين في وجهات النظر محمود ان كان الهدف من الحوار هو الوصول الى نتائج موضوعية.

ومن الواضح أن الذين يتسنمون مراكز قيادية في الاجهزة والمؤسسات الحكومية يجب ان يكون لديهم استيعاب لهدف المنتدى ومضمونه وطبيعة مسيرته اذ ان وجودهم في المنتدى مرتكزه مساهمتهم الشخصية الجادة والموضوعية. ولذلك فانه يفترض فيهم أن لا ينطلقوا في طرحهم ونقاشهم من منطلق تمثيلهم للاجهزة الرسمية التي يتسنمون وظائف قيادية فيها بحيث يحاولون تأكيد وجهة النظر الرسمية وتبريرها والدفاع عنها. وبطبيعة الحال فان النقد الذي يوجه الى أي قطاع حين يكون منطلقه موضوعياً يجب

أن يكـون مقبولاً. وليس ثمـة شك أن هنـاك الكثير من الثغـرات والاوزار المتعلقـة بمسيرة التنميـة المغلوطة في أقـطار الخليج العـربي النفطية، ولولا ذلك لما اكتسب المنتدى أهمية خاصة على اساس أنه تجمع للمهتمين بقضـايا التنميـة من أبناء المنـطقة. وهم قليـل من كثير يتجسد فيهم الى حـد كبير القلق الـذي تبعثه التحـديات التي تـواجـه هـذه الاقـطار، ومـا يتـطلبـه الارتقـاء الى مستـوى هـذه التحديات من بلورة للحلول بعد تقصّ لاسباب المشـاكل والاوزار العـالقة بمسـيرة التنمية المغلوطـة أو التنمية المعكـوسـة. وليس من منكـر أن هناك العـديـد من المشـاكـل والاوزار. ويجب الا يقتصر الـطرح عـلى نقـد الاسبـاب الكـامنـة وراء هـذا التـوجـه المغلوط وتحليلها، وانما يجب أن يكون الطرح ايجـابياً ومـوضوعيـاً في تقصي كل الاسباب الكفيلة بتفادي تلك المشاكـل والاوزار والتغلب على ما هو قائم منها وتصحيـح مسار التنميـة في أقطار المنـطقة لصـالح حاضرها ومستقبلها.

ومن المعـروف ان محصلة أي حوار تعتمـد على الـرصيـد من المعرفة والتجـربة لـدى المشاركـين. كما تعتمـد على طبيعـة الطرح والتنـاول للقضايـا. والمنتدى يتـوخّى ان يثري المشـاركون الحـوار بـرصيدهم من المعـرفـة والتجـربـة وأن يكـون تنـاولهم للقضـايـا وطـرحهم لوجهـات النظر مبنيـاً على ذلـك الـرصيـد من المعـرفـة والتجربة ومرتكزاً في الوقت نفسه على أسس موضوعية بعيـدة عن المواقف الرسمية أو الشخصية.

الملاحق

ـ ملحق رقم (١): الاطار الجديد لمنتدى التنمية

اطار منتدى التنمية

تعميقاً لأواصر التعاون بين أقطار الجزيرة العربية، وسعياً لتكاتف الجهود من أجل مواجهة الصعاب المشتركة التي تجابه مسيرة التنمية في المنطقة، ورغبة من أبناء هذه المنطقة في استمرار الصلة بينهم وتوفير المناخ الفكري الذي أوجده الاجتماع الأول المنعقد في أبو ظبي عام ١٩٧٩ م حول «كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»، والاجتماع الثاني الذي عقد في البحرين عام ١٩٨٠ م حول «ادارة التنمية» في هذه الأقطار، واستجابة لمعظم الأراء التي طرحت في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية والاجتماع العام للمشاركين في البحرين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ م وكذلك الآراء التي عبر عنها معظم الذين أبدوا آراءهم حول البدائل المقترحة لشكل تنظيم الندوة، وفي ضوء الاجتماع السنوي الذي عقد في أبو ظبي بتاريخ

١١/١/١٩٨٦م فقد رأت اللجنة التحضيرية تبنّي هذا الاطار لتنظيم عمل المنتدى وفقاً لما يلي:

١ ـ **الاسم**: منتدى التنمية.

٢ ـ **غرض المنتدى**: يتمثل الغرض العام للمنتدى في ايجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على تحقيق ما يلي:

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها.

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة».

ج ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة.

د ـ تعميق الوعي والادراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير ادارة التنمية بما يسمح للمنطقة من اطراد زيادة الاستخدام الأمثل لمواردها.

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة

وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها والبدء من حيث انتهى الآخرون والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب.

٣ ـ العضوية:

العضوية في المنتدى بصفة شخصية.. ويشمل الأعضاء عدداً من أبناء المنطقة المهتمين بقضايا التنمية.. ويلتزمون بدفع اشتراك سنوي... ويساهمون في نشاطات المنتدى.

ويتم اختيار الأعضاء في الندوة من بين الذين سبق أن ساهموا في نشاطاتها وحضروا ندوتين من ندواتها على الأقل. ويمكن أن يتم التجاوز عن حضور الندوات فيها اذا كان الشخص من المختصين الذين على استعداد للتطوع بإدارة مشروع دراسي. ويتم دعوة أي شخص رسمياً الى الانضمام من قبل اللجنة التنفيذية بناء على ترشيح لجنة العضوية التي تشكلها اللجنة التنفيذية بعد التأكد من رغبة المرشح في العضوية.

والى جانب الأعضاء يعتبر كل من يحضر أحد اجتماعات الندوة مساهماً في نشاطها يجب على الندوة أن تحفظ اتصالاً منتظماً معه وذلك دون أن يصبح مشاركاً أو يلتزم بدفع اشتراك.

وتسقط صفة المشارك في الحالات الآتية:

ـ الوفاة.

- الاستقالة.
- اذا صدر عنه ما يسيء الى المنتدى، وفي هذه الحالة تسقط العضوية بقرار من اجتماع الأعضاء.
- عدم دفع الاشتراك السنوي دون عذر لمدة ثلاث سنوات متتاليات.

٤ ـ تنظيم الندوة:

يتكون تنظيم الندوة من اجتماع الأعضاء ومن اللجنة التنفيذية والمنسق العام.

أولاً: اجتماع الأعضاء:

يجتمع الاعضاء مرة واحدة كل عامين على الأقل بدعوة من المنسق بناء على قرار من اللجنة التنفيذية ولا يعتبر الاجتماع صحيحاً الا اذا حضره أكثر من نصف الأعضاء فإذا لم يستكمل العدد، وجهت دعوة ثانية أو أجّل للعام التالي، ويعتبر الاجتماع في هذه الحالة صحيحاً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

يختص اجتماع الأعضاء بالأمور التالية:

١ ـ مناقشة سير النشاط وتقييمه.
٢ ـ مناقشة خطة النشاط وإقرار الأهداف المرحلية.
٣ ـ اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية.
٤ ـ المصادقة على ميزانية المنتدى.

٥ ـ مناقشة الأمور التي يتم عرضها من قبل اللجنة التنفيذية.

ثانياً: اللجنة التنفيذية:

تتألف اللجنة التنفيذية من تسعة أعضاء غير متفرغين، يتم انتخاب كل منهم من قبل اجتماع الأعضاء لمدة أربع سنوات على أن يتم تجديد نصف أعضاء اللجنة كل سنتين.

تتولى اللجنة التنفيذية المهام التالية:

١ ـ اقتراح السياسة العامة ووضع خطط النشاط.

٢ ـ تعيين المنسق العام والمنسقين من بين أعضائها مع تحديد صلاحياتهم.

٣ ـ تعيين الموضوع الرئيس وموضوعات اللقاء السنوي.

٤ ـ تعيين مديري المشروعات الدراسية، والتصديق على مواعيد عقد ندوات حولها.

٥ ـ تعيين أشخاص آخرين للقيام بأي نشاط تحدده اللجنة.

٦ ـ مراقبة النشاط وتقييم الأداء.

٧ ـ الموافقة على اللوائح الداخلية والأنظمة.

٨ ـ اقتراح أي قضايا لاجتماع الأعضاء.

٩ ـ تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة لتحقيق أغراضها.

١٠ ـ الموافقة على انضمام أعضاء جدد.

تعقد اللجنة التنفيذية ثلاثة اجتماعات في السنة على الأقل بدعوة من المنسق العام ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحاً الا

بحضور أربعة أعضاء على الأقل.

كما تختار اللجنة التنفيذية كل سنتين من بين أعضائها منسقاً عاماً وكذلك تختار من يعاونه في أول اجتماع لها بعد اجتماع الأعضاء. والمعاونون هم:

١ ـ أمين مالي.
٢ ـ مدير لمركز الدراسات.
٣ ـ منسق المشروعات الدراسية.
٤ ـ منسق النشاط المشترك.

ثالثاً: المنسق العام:

هو المسؤول التنفيذي الأول وهو شخص غير متفرغ تعينه اللجنة التنفيذية من بين أعضائها ويباشر الاختصاصات والمهام التي تحددها اللجنة التنفيذية.

٥ ـ نشاط المنتدى:

يقوم المنتدى تحقيقاً لأغراضه بأوجه النشاطات التالية:

أولاً: اللقاء السنوي للأعضاء:

يلتقي الأعضاء في اجتماع سنوي يقتصر حضوره عليهم يتم خلاله تناول كل أو بعض الأمور التالية:

أ ـ تناول موضوع رئيسي ملحّ يكون ذا أهمية خاصة أو عاجلة

وبُعد استراتيجي مؤثر على مستقبل المنطقة وذلك من أجل خلق فهم أفضل للقضية المطروحة وبلورة وجهة نظر حولها. ويتم تناول القضية المطروحة في اللقاء السنوي من خلال محاور معدّة للنقاش تسمح بتغطية الموضوع وطرح الأسئلة الاستهلالية المناسبة. ويقوم المنسّق العام للمنتدى بالإشراف على تحضير موضوع القضية المطروحة بالتعاون مع من يرى من الأفراد.

ب ـ عرض ومناقشة النتائج النهائية والتوصيات التي تم التوصل اليها من خلال الدراسات التي تم عقد ندوات حول موضوعاتها خلال العام، واستعراض سبل الاستفادة من نتائج الدراسات في دفع عملية التنمية الشاملة.

جـ ـ عقد اجتماع للاعضاء يتم خلاله تناول الأمور التنظيمية والادارية للمنتدى من خلال تقويم نشاط المنتدى والاطلاع على سير عمله ومناقشة برنامجه ومعالجة القضايا النظامية الأخرى.

د ـ دعوة واحد أو أكثر من متخذي القرار ممن يكون من المفيد اجراء حوار صريح معه. ويكون مثل هذا الحوار خلال جلسة خاصة أثناء انعقاد اللقاء السنوي.

ثانياً: اعداد دراسات ذات أهمية استراتيجية في عملية التطور الحضاري وذات تأثير مستقبلي على أوجه عملية التنمية في المنطقة وعقد ندوات حولها تضم المختصين من الأعضاء ومن غيرهم من المهتمين بموضوع الندوة الذين يتم دعوتهم من المنسق العام بناء على اقتراح مدير المشروع الدراسي من أجل تحديد أفضل للقضية

التي تطرحها الندوة وبلورة رؤية وطنية حولها واستشراف المداخل والحلول المتاحة للمنطقة. وتقوم اللجنة التنفيذية من خلال منسق المشروعات الدراسية بتكليف أحد الباحثين المختصين والمهتمين بموضوع الدراسة ليكون مديرا للمشروع الدراسي يقوم بقيادة جهود البحث وتحضير الدراسة المنوي طرحها على الندوة ومن ثم الاعداد للندوة والتحضير لها وكتابة التقرير النهائي حولها، وفي حالة الرغبة في نشر كتاب باسم مدير المشروع الدراسي وتحت رعاية الندوة يجب القيام باجراءات تحكيمية من الناحية الموضوعية والعلمية من قبل ثلاثة من المختصين ويتم اختيار المحكمين واقرار تقييمهم من قبل لجنة علمية تشكلها اللجنة التنفيذية.

٦ ـ مصادر التمويل:

يتم تمويل نشاط المنتدى من المصادر التالية:

أ ـ الاشتراكات السنوية للاعضاء وتبرعاتهم. ويكون الحد الأدنى للاشتراك السنوي ٥٠ ديناراً كويتياً أو ما يعادلها عن كل عضو.

ب ـ ايراد الندوات وغير ذلك من الخدمات الاقتصادية التي يمكن تقديمها تحقيقاً للغرض العام.

جـ ـ تبرعات المؤسسات والأفراد فيما لا يتعارض مع أهداف المنتدى ورسالته.

د ـ ايراد ما يستثمر من رأسمال المنتدى.

٧ ـ أحكام ختامية:

أ ـ لا يجوز حل المنتدى الا بقرار من اجتماع الأعضاء في دور انعقاد غير عادي بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية، ويشترط أن يصدر هذا القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء. وفي هذه الحالة يجب أن يحدد القرار الجهة أو الجهات التي تعود لها ممتلكات المنتدى.

ب ـ يجوز للاجتماع السنوي تعديل بنود إطار عمل المنتدى، ويتطلب ذلك موافقة ثلثي الحاضرين على ألا يقلوا عن نصف الأعضاء في المنتدى.

ـ ملحق رقم (٢) : (أ) الحد الأدنى من التوجه الذي يتوخى أن يلتزم به أعضاء المنتدى

(وهو الحد الأدنى المطلوب من كل فرد في المجتمع) ليس ثمة شك في أن أعضاء المنتدى مهما تباينت المعايير الأخلاقية والموقفية يجب أن يلتزموا بحد أدنى لمعايير يعتبر الطموح الى ما هو أعلى منها هو الأساس. . أما التراجع الى ما دون هذا الحد الأدنى فيعتبر خروجاً على المنطلق الأدنى للعمل الجاد الذي يتوخاه المنتدى.

إن أعضاء المنتدى يجب عليهم بادىء ذي بدء الالتزام بالمبادىء الاخلاقية والموقفية التالية كحد أدنى. . **وهذا الحد الأدنى يجب أن يمتد ليكون التزاماً من قبل أي فرد في مجتمع هذه الأقطار (وغيرها من الأقطار العربية)**:

أولاً: الاقتناع الذاتي بأن التوجه القائم في أقطار المنطقة هو توجه في جوهره في غير المسار الصحيح وأن المعضلة تتفاقم بكل أبعادها، الأمر الذي يقتضي مشاركة ذاتية فعالة حتى ضمن المعطيات القائمة وفي حدود القدرة الذاتية على مواجهة العقبات.

ثانياً: إن السلطة السياسية لم تتبين بعد الآثار الخطيرة لهذا التوجه. . وهي آثار لن تقتصر خطورتها على فئة مجتمعية واحدة. . وإنما تتهدد كل المجتمع بكل فئاته ومن واجب الأفراد في المجتمع، وإن لم يكن أداء هذا الواجب سهلاً. . أن يركنوا

للنصح ما وجدوا الى ذلك سبيلاً. . ولا يقتصر أداء هذا الواجب على الأفراد الذين يصلون الى مراكز ادارية عليا وإنما يشمل كل الأفراد باختلاف مواقعهم وسواء أكانت هذه المواقع في القطاع العام أو القطاع الخاص أو خارجهما.

ثالثاً: إنه يجب أن يكون هناك اقتناع ذاتي بأن الأمن بمفهومه الحقيقي يجب أن يسود. فالفرد في المجتمع يجب أن يكون آمناً على نفسه وعرضه وماله وكذلك على فكره من أي تعدّ سواء كان هذا التعدي من الآخرين أو من السلطة السياسية. وما لم يتوفر مثل هذا الحد الأدنى فلا ينتظر من المجتمع أن يكون ذا بنية متماسكة مشاركة وفعالة. . ولا ينتظر من الأفراد أن يكون لهم عطاء أو انتماء حقيقي.

رابعاً: إن المشاركة الفعلية في صنع القرار إن لم تكن ميسورة فلا أقل من إتاحة الفرصة لحرية النقاش والحوار. . ذلك أنه من خلال حرية النقاش والحوار قد تتبلور مسارات مجتمعية وهذه المسارات المجتمعية قد يزيد تبلورها ضمن مسار شامل يضع المصلحة العليا في الدرجة الأولى من الاهتمام، وإن اختلفت وجهات النظر حول بعض تفاصيل الاستراتيجيات للوصول الى ذلك الهدف.

خامساً: تجاوز سلبيات الفردية بما في ذلك الأنانية والكراهية والتجريح الشخصي مهما كانت وجهات النظر متباينة طالما أن هناك

اتفـاقاً حـول هدف لا يمكن أن يكـون حولـه اختلاف بـين أفـراد ينتمـون الى نفس الأرض وهو هـدف المصلحة العليـا وتغليبهـا في كـل الأحيان عـلى المصلحة الـذاتية الآنيـة. ولعـل الاختـلاف في وجهات النظر مطلوب ومرغـوب ومستحسن ضمن إطار شـامل لا اختلاف عليه.

سادساً: **الصدق في القول والعمل**: لا يوجـد اختلاف أبـداً على أن الصدق في القول والعمل قاعدة أساسية يجب الـتزام الفرد بها اذ لا يمكن أن تكون هناك نواة لعمل جادّ دون الالتزام بذلك، كما أنه من المستحيل أن تكون هنـاك قاعـدة لإرادة مجتمعية واعيـة تستطيع أن تفرض وجودها على الساحة.

سابعاً: **تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية**: كذلك لا يـوجد اختـلاف على أن المصلحـة العـامـة يجب أن تكـون هي المستحوذة على اهتمام الفرد وهي المنطلق لتصرفاتـه وقراراتـه وليس ثمة شك أن الفرد يهتم بمصلحته الشخصيـة ولكن يجب أن يكون ذلك في إطار المصلحـة العامـة وحيثما كـان هناك تنـاقض أو شبهة لتنـاقض بين المصلحـة العامـة والمصلحة الفـرديـة يجب أن تتغلب المصلحـة العامـة دائماً دون أن يقتضي ذلـك تفكيراً أو يكـون محل نقاش.

ثامناً: **عدم الرضوخ للضغوط**: يجب ارتكازاً على القاعدتـين السابقتين، ألا يـرضخ الفـرد للضغوط التي قـد تؤثر عليهـا ومهما

كانت المبررات التي ينزع اليها الفرد فهي مبررات ليست مقبولة اذ يجب أن يكون الفرد قادراً عن اقتناع على مقاومة كل تلك الضغوط، وإن تطلب ذلك بعض التضحية. . وغالباً ما يقتضي ذلك التضحية. ومن الضروري أن يكون تأثير الفرد من خلال مقاومته للضغوط تأثيراً ايجابياً. وليس ثمة شك أن الاستسلام للضغوط التي قد تؤثر على القاعدتين السابقتين له تأثير سلبي ليس في محيط الفرد وحده ولكن في محيط أشمل من ذلك وهو قد يحبط أو يساهم في احباط المسيرة الصحيحة. . أو قد يوسع دائرة «التبريريين» الذين يعلقون الكثير من الأوزار على مشجب الضغوط أو الظروف بدلاً من أن يكون ذا تأثير فعال في تضييق تلك الدائرة التي تمثل جرثومة اجتماعية وسياسية.

تاسعاً: المساهمة في نشر الوعي: لا تقتضي مهمة الفرد زيادة رصيده من الوعي فقط ولكن المساهمة بحسب موقعه ومحيطه وقدراته في نشر الوعي الذي يساعد على تحقيق بنية مجتمعية واعية. وليس ثمة شك أن الفرد في مجتمع هذه الأقطار لا يتمتع في كثير من الأحيان بالحد الأدنى من الحرية التي يقتضيها القيام بهذه المهمة ولكن الفرد يجب عليه أن يبدأ بمحيطه العائلي الصغير. وهو حتى حين يبدأ بهذا المحيط فإنّ محصلة التأثير تتجاوز ذلك المحيط. وعليه في كل الأحيان أن يتوقع التضحية وهو يؤدي هذه المهمة عن اقتناع ذاتي وراسخ.

عاشراً: توخي الموضوعية في اتخاذ المواقف: إن توخي الموضوعية يجب أن يكون هو المنطلق لاتخاذ المواقف تجاه الآخرين، ومن الملفت للنظر أنه زادت في المجتمع الى حد كبير محاولة إسقاط الآخرين وخصوصاً داخل إطار الفئة المثقفة التي تكاد من منطلقات فردية في كثير من الأحيان يحارب بعضها بعضاً محاربة إسقاطية لا تخلو من التجريح والخدش. ومن المفروض أن الفئة المثقفة يجب أن تكون ريادية في توخي الموضوعية وان كان توخي الموضوعية مطلوباً من كل الأفراد في المجتمع وليس معنى ذلك عدم محاولة إيقاف أي مد لتصرفات ومواقف ساقطة ذلك أن التصدي لمثل هذا المد مطلوب وواجب من منطلق الموضوعية ذاتها.

حادي عشر: الايمان بحتمية الوحدة العربية ووحدة قضاياها: ويقتضي ذلك بادىء ذي بدء التخلص من النزعات القبلية أو القطرية أو الاقليمية التي استثمرها المستعمر فمزق الوطن العربي إرباً. وما زال يستثمرها في محاولة مكشوفة لتدمير المصلحة العربية العليا. واذا كانت الندوة في هذه المرحلة قاصرة على أبناء أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط فإن هدفها هو أشمل من ذلك ويجب في مرحلة لاحقة حين تبلغ من النضج حداً يمكّنها من ذلك. أن تضم رصيداً من أبناء الأقطار العربية الأخرى بحيث تجسّد تلاحماً فكرياً للوطن الواحد.

ووحدة القضايا يجب أن تنطلق من منطلق العدوان الذي

يمارس ضد الأقطار العربية ابتداء بقضية فلسطين التي لا تقف آثارها عند الاطار السائد وإنما يجب أن أن تدرك تأثير أبعاد تلك القضية على مسيرة التنمية حتى في الأقطار التي يبدو أنها بمنأى جغرافي عن تلك القضية.

ثاني عشر: إدراك الأثار السلبية للتيارات التي تلبس لباس الدين وتستغله لتحقيق كثير من مآربها الذاتية التي تقف من منطلقات التنمية موقفاً مناهضاً ومناقضاً وهي قد تؤثر على قطاع كبير من الجيل الذي ينتظر منه أن يكون ذا دور إيجابي وفعال في التنمية من إدراكه لأبعاد المعضلة التنموية واستيعاب للعقبات التي تعتور أي مسيرة تنموية جادة ومواجهة للتحديات التي تقابلها. . واكتساب القدرة الفعالة الواعية وتنميتها للتمكن من أداء الدور المرجو منها.

(ب) الحد الأدنى من التوجه الذي يُتوخى أن تقتنع بالالتزام به السلطة السياسية

إن الندوة من منطلق كونها لقاء فكرياً وعلمياً للمهتمين بقضايا التنمية في أقطارالمنطقة تبينت من خلال دراساتها ولقاءاتها التي تمت على مدى سنوات أن القاسم المشترك الأكبر في قضايا التنمية التي تناولتها بالتحليل الموضوعي والحوار الهادف هو السلطة السياسية. ولهذا فإن الندوة من منطلق كونها لقاء فكرياً وعلمياً

وجدت أنه من الواجب أن تتوجه إلى السلطة السياسية في هذه الأقطار متوخية منها حتى من منطلق الحفاظ على مصالحها أن تنظر نظرة شاملة وواقعية للمتغيرات والمستجدات على الساحة المجتمعية وما يحيط بها والمتغيرات والمستجدات على الساحة العالمية. . ومن المعروف من خلال التجارب التاريخية وما يطرأ عليها من مستجدات أن أي سلطة سياسية تظل ضعيفة وواهية حتى ولو كان لديها أضخم ترسانات الأسلحة والذخيرة إن لم ترتكز على مساندة وتعضيد مجتمعي. . وهذا الارتكاز تزداد محصلته الايجابية كلما كان المجتمع ذا بنية متماسكة وفعالة ومشاركة وكلما أطلقت طاقاته وامكاناته لخدمة المصلحة العليا. والحد الأدنى الذي يتوخّى أن تنطلق منه السلطة السياسية يتمثل فيما يلي:

أولاً: **الاقتناع بأن القوى العظمى لها مصالح تتعارض مع مصالح هذه الأقطار**: والمؤشرات على ذلك كثيرة والدروس التي مرت بها هذه الأقطار خلال فترة غير قصيرة من تاريخها كان من الواجب أن تترك أثرها في المواقف والتعامل مع هذه القوى العظمى. . والوطن العربي الذي عانى من الاستعمار وما زال يعاني. . يجد موارده وطاقاته ومصالحه مرهونة لدى القوى العظمى. . انطلاقاً من مفاهيم خاطئة ليس لها ما يبررها. . ومن الملفت للنظر أن السلطة السياسية التي تلتزم بما هو أعمق بكثير من مفهوم الصداقة مع القوى العظمى تجد أن أقطارها وقعت ضحية هذه الصداقة وما ضحت القوى العظمى بأي من مصالحها

حتى الهامشية في سبيل هذه الأقطار ولن تضحّي حتى في سبيل السلطة السياسية فيها حين تكون لمصالحها الغلبة.

ثانياً: التركيز على المنظور القومي: إن جذور التجزئة قد بدأت تزداد رسوخاً في العقد الأخير. . حينما انحسر وتراجع مطمح الوحدة العربية. . ورغم بروز بعض التنظيمات الاقليمية فإنها من جانب قد ينظر اليها على أنها خطوة مرحلية وهي من خلال هذا المنظور ايجابية إن صدق العزم وكان توجهها توجهاً جاداً نحو الوحدة. . وهي من جانب آخر قد ينظر اليها على أنها ترسيخ للتجزئة ولعلّ انفراد بعض القوى العظمى باستغلال الساحة العربية في غياب تلاحم وحدوي. . أو حتى تنسيق فعّال قد مهد لزيادة التجزئة واعطاء مزيد من الفرصة لاستغلال هذه الأقطار استغلالاً لم يعرف له التاريخ مثيلاً. . وليس ثمة شك أن الوحدة ليست مجرد مطمح ولكنها مسألة مصير والوحدة لا تتجسد الا في اطار ارادة جادة واستراتيجية محددة لبناء قوة ذاتية اقتصادية وسياسية تقود الى تنمية فعلية شاملة على الساحة العربية. . وتكون قادرة على الاعتماد على الذات في قيادة مسيرة التنمية الفعلية الشاملة وفي درء كل الأطماع. . وفي صون المصلحة العليا للوطن العربي. . لصالح هذا الجيل والأجيال القادمة. والحد الأدنى الذي يتوخّى أن تلتزم به السلطة السياسية هو الاهتمام بالمنظور القومي حتى إن ظلت الوحدة مجرد مطمح.

ثالثاً: الإيمان بضرورة الارتكاز على قاعدة مجتمعية مشاركة وفعالة: إن الانفراد أو شبه الانفراد بصنع القرار في أقطار المنطقة بمعزل عن المشاركة الفعالة من قبل القاعدة المجتمعية يجعل السلطة السياسية ذاتها ضعيفة.. والركون الى أيّ من القوى العظمى لا يعتبر في غير صالح هذه الأقطار فحسب، ولكن في غير صالح السلطة السياسية ذاتها. ومعروف أن البنية المجتمعية المشاركة والفعالة.. لا تعتبر منطلقاً للتنمية الفعلية الشاملة.. ولكنها ضرورة حتمية ترسخ الانتماء.. وتؤكّد حقوق المواطنة وواجباتها.. وهي ليست ضرورة حتمية لبعد واحد من أبعاد التنمية ولكنها ضرورة حتمية في كل الأبعاد.. ولهذا فإنّ المرجو أن لا تهمّش السياسة المواطن حتى من منظور الحفاظ على مصالحها الفعلية.. لانها بذلك تهمّش الارادة والقدرة والقوة المجتمعية.. وهي بمعنى آخر تهمش المجتمع بأسره وتهمش ذاتها.. وإن بدا الاستئثار بالانفراد في صنع القرار.. وكأنه قوة.. وما هو بقوة كما تدلّ على ذلك مجريات الأمور المحيطة بالمنطقة اذ يكاد يكون معنى الانفراد باتخاذ القرار معنى مضللاً.. حيث ان السلطة السياسية كلما ابتعدت عن قاعدتها المجتمعية.. وركنت الى قوة خارجية.. كلما كانت القوة الخارجية ذات تأثير كبير على صنع القرار وخصوصاً في القضايا التي تمسّ مصالحها وتكون لها اليد العليا.. في مواجهة سلطة سياسية ضعيفة لا ترتكز على ارادة مجتمعية مشاركة وفعالة.

رابعاً: اعتبار المواطنة حقاً لا.. هبة: إنـه من الملفت للنظر أن تهميش المواطن في أقطار المنطقة.. قد ترك المـواطن مسلوباً من كـل، أو معظم، حقـوق المواطنـة.. وأصبح كـل شيء في حياتـه مرهوناً بقرار السلطة السياسية.. واذا كـان الانسان في المنـطقة في مثل هذا الـوضع فكيف ينتـظر منه أن يكـون له انتـماء حقيقي.. وأن يكـون لـه دور ايجـابي فعّـال بـل كيف يمكن أن تكـون هنـاك تنمية. إن اعتبارات المصـير والمصلحة العليـا لهذه الأقـطار تقتضي وتستـوجب على السلطة السيـاسية أن لا تصـادر الحـد الأدنى عـلى الأقل من حقوق المواطنة وواجبـاتها.. وهي ضمن هـذا الإطار لا بد وأن تسمح بحرية الفكر وحريـة الحوار والنقـاش.. وليس ثمة شـك أنـه حتى في اطـار هـذا الحـد الأدنى يمكن أن تكـون هنـاك مشاركة غير مباشرة في صنـع القرار.. أو التـأثير غـير المباشر عـلى صنع القرار.. ومهما كان المبرر لإغفال مثـل هذا الحـد الأدنى فإن محصلته الايجابية كبيرة في ترسيخ الانتماء.. واطلاق طاقة الانسـان وقدراته ليكون فعّالاً على كل سـاحات التنميـة وأبعادهـا. ولا بد من التخلي عن مفهوم الرعايـة الأبويـة سواء كـانت هذه الـرعايـة الأبـوية عـادلة أو غـير عادلـة وذلك بـالسـماح ولـو بحـد أدنى من المشاركة في صنع القرار.

خامساً: توخي الموضـوعية: أن تسخـير الوسـائل الإعـلامية والتعليمية لتأطير الذهن المجتمعي ضمن إطار غير موضوعي.. أو إطـار قلّما تجد الحقـائق فيه مكـانـاً هـو أسلوب يـزيـد من تهميش

المواطن.. ويبعده عن الوعي بمشاكل المجتمع.. والتحديات والأخطار والأطماع المحيطة به.. ومن ثم تبعده عن الإحساس بأهمية الدور الذي يجب أن يقوم به.. والمسؤولية التي يجب أن يضطلع بها.

سادساً: تغليب المصلحة العليا على المصلحة الفردية أو الفئوية: وليس ثمة شك أن السلطة السياسية اذا انصرف كل اهتمامها أو جله للمصلحة الفردية أو الفئوية على حساب المصلحة العليا لهذه الأقطار.. فالآثار السلبية كبيرة ذلك أن المصلحة الفردية أو الفئوية قد تسقط وتتلاشى في نهاية المطاف حين تسقط المصلحة العليا لهذه الأقطار.. المتمثلة في قدرتها الذاتية القوية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً.

ملحق رقم (٣): مشروع خطة التنمية الثقافية في دول مجلس التعاون

مقـدمـة

لما كان الخليج العربي جزءاً من الوطن العـربي وكانت ثقـافته هي ثقافة المنطقة العربية كلها تاريخاً وتراثـاً وشأنـاً ومستقبلاً، ولمـا كانت الثقافة وسيلة لتغيير المجتمع وتميزه وذات وظيفـة أساسيـة في تنمية الانسان وفي توجيه تطلعاته، كما أن التنميـة الثقافيـة جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، ولما كانت دول مجلس التعاون في حاجة واضحة الى تنمية ثقافية تأخذ خصوصياتها بعين الاعتبـار، لذلـك فقـد وضـع مشروع الخـطة الثقـافيـة التـاليـة بمـا يتفق مــع تلك الاعتبارات.

الدول العربية قد أقرت في المؤتمر الخـامس للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقـافيـة في الـدول العـربيـة خـطة شـاملة للثقـافـة العربية. والمشروع الراهن يتفق معها وينسجم مـع اطارهـا ويغنى بها.

إن منطقة الخليج العربي تعيش فترة اقتصرت فيها التنمية على المـظاهر المـادية من مشـاريع اقتصـادية ومصـانـع وطـرق ومـزارع وعمـران وما اليهـا. وبالـرغم من وفرة مـا تحقق للمنطقـة في هذا المجـال فإن مـا حققته ثقـافياً لا يـزال بعيداً عن التنميـة الشـاملة القادرة على الاستمرار واسعاد الانسـان، كما أن مـا تحقق ليس في

غالبيته الا مظاهر مادية طارئة تيسرت بفضل تدفق النفط ويزول معظمها بزواله ما لم تأخذ الثقافة مكانها في التنمية من خلال النظام الاجتماعي والتعليمي والاعلامي. لأن فصل الثقافة عن تلك النظم سينتج عنه تصدع في الفكر والابداع والعطاء العلمي.

وقد نتج عن هذا عدد من الظواهر المعوقة للنمو الثقافي منها:

١ ـ ضيق حدود الحرية والمشاركة السياسية، ذلك أن غالبية مجتمعات المنطقة تعاني من انعدام القنوات والوسائل المنظمة والفعالة لإبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار على أساس حق كل مواطن في ذلك، ويمثل الواقع الاجتماعي للمرأة أكثر المجالات تأثراً بضيق حدود الحرية، فالمرأة التي تمثل نصف المجتمع محاصرة بكثير من القيود.

ولقد تعاظم دور الرقابة الرسمية وغير الرسمية وتكاثرت القيود بصورة انعكست على واقع الثقافة وممارساتها المختلفة وخاصة في مجال النشر وحرية التعبير الفكري.

٢ ـ إن التجزئة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كرست التمزق الثقافي مما يهدد ببتر الوشائج التاريخية القائمة بين مجتمعات المنطقة. وقد ساهمت في ذلك الأجهزة المشرفة على الاعلام والثقافة والتعليم بوسائلها المختلفة وركزت على التميز

والاختلاف بحيث يكون هناك ثقافة وفكر وآداب وفن لكل دولة من دول مجلس التعاون.

٣ ـ تدهور فاعلية الروابط القومية، وترتبط هذه الظاهرة بتيار التجزئة السياسية التي يعاني منها الوطن العربي الكبير، حيث تشهد الدعوة العربية انحساراً ظاهراً بل واستصغاراً لشأنها والقاء اللوم عليها فيما وصل العرب اليه من تخلف وفرقة مقابل تعزيز الاقليمية والارتباط بجذور منفصلة عن التيار السائد في الثقافة العربية الاسلامية.

٤ ـ سيطرة النزعة الاستهلاكية سواء في الثقافة أو الاقتصاد وتزايد التبعية وتراجع قيم العمل والانتاج والاتكال المفرط على العمالة غير العربية.

أمام هذا الواقع الثقافي لدول مجلس التعاون يكتسب التخطيط للتنمية الثقافية والتواصل الثقافي بين دول المجلس أهميتها الخاصة وعمق أبعادهما وضرورة إنتهاجهما ضمن الاطار السياسي الاجتماعي السائد.

على أن التخطيط للتنمية الثقافية لا يراد به التوجيه والتخطيط لعنصر الابداع في الثقافة لما يتسم به من خصوصية وفردية. وإنما يراد به التخطيط للبيئة الثقافية، وكيفية تكامل الوسط الاجتماعي والسياسي معها.

مفهوم الثقافة

يقصد بالثقافة في هذه الخطة، النواحي الفكرية في العلوم الطبيعية والاجتماعية والتقنية والآداب والفنون، وتشمل النواحي الفكرية القيم الدينية ومدلول الحياة والنظم والمعارف والسلوك وادارة شؤون الانسان بشموليتها لتنظيم حياته وضمان أمنه واستقراره واستمرار جنسه. وعماد هذه النواحي الفكرية استخدام العقل والمحاكمة الموضوعية والحوار الحر المفتوح بحيث تكون هذه فقط وسائل الانسان في تنظيم حياته ومجابهة الصعوبات وتحديات المستقبل.

مفهوم الخطة

يقصد بالخطة هنا معنى **الشمولية والتحديد**، فهي شمولية من حيث احتواؤها على الأهداف العامة، والمبادىء الموجهة للعمل، وشروطه ووسائله الرئيسية بدون الدخول في تفاصيلها، وهي محددة بمعنى أنها لا تتساوى في تعميماتها ومنطلقاتها مع السياسات الموجهة.

أهداف الخطة

١ ـ ١ ـ إغناء شخصية المواطن في الخليج العربي وبناء تكاملها عن طريق الوعي المتزايد بعقيدته وتراثه وحريته وكرامته وانتمائه وبقدرته على مواكبة التطور الانساني.

١ ـ ٢ ـ تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوصف الثقافة ركن البناء الحضاري وأساس تماسك الأمة.

١ ـ ٣ ـ التشبع بالهوية الحضارية العربية الاسلامية بوصف الثقافة مستودع الأصالة والكنز الواسع من الخبرات اللازمة.

١ ـ ٤ ـ تحويل واقع التجزئة الراهن لدول مجلس التعاون إلى وحدة اقليمية متكاملة ترسي أسسها التوجهات الثقافية كما يغذّي مسيرتها ويثبت دعائم استمرارها الانتاج الثقافي في أبعاده المختلفة من سياسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية، واعلامية وابداعية.

١ ـ ٥ ـ التحررُ الشامل ضمن الاطار القومي العربي بوصف الثقافة وسيلة دفاع ضد الاستلاب والتبعية بقدر ما هي عنصر بناء وابداع.

١ ـ ٦ ـ تنمية العطاء الحضاري قومياً وانسانياً بوصف الثقافة عنصر التآخي ضمن الاقليم الواحد وعنصر التقارب والتعاون مع الحضارات الانسانية الأخرى.

١ ـ ٧ ـ التصدي لمحاولات الاستلاب الثقافي بتحصين المنطقة عن طريق جعلها مجتمعاً فاعلاً ومنتجاً.

١ ـ ٨ ـ توطيد المضمون القومي توطيداً ثقافياً وتنموياً شاملاً للأطفال والناشئة والشباب من خلال قطاعات التربية والتعليم والاعداد والانتاج الثقافي بمختلف أشكاله.

المبادىء الموجهة للخطة

٢ ـ ١ ـ الثقافة العربية الاسلامية هي اطار التخطيط الثقافي

لدول المجلس مع مراعاة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وخصوصية التخطيط المطلوب لملاءمة هذا الواقع.

٢ ـ ٢ ـ اقرار الديمقراطية والحرية الثقافية والحوار المفتوح بوصفها أسساً للتنمية الثقافية.

٢ ـ ٣ ـ الثقافة بعد أساسي في التنمية الشاملة للمجتمع، اذ بدون الفكر الواعي تظل التنمية مجرد مظاهر مادية قابلة للاندثار.

٢ ـ ٤ ـ المشاركة الثقافية حق لكل المواطنين انتاجاً واستفادة.

٢ ـ ٥ ـ الارتباط بالتراث لا على أساس أنه نصوص وقيود ولكن على أنه روح ونبع الهام وعلى أنه لب الذاتية الحضارية ويجب أن نحتويه ولا يحتوينا.

٢ ـ ٦ ـ الالتزام باللغة العربية الفصحى بوصفها وعاء الثقافة وأداة التواصل.

٢ ـ ٧ ـ الاعتماد على البعد العربي في التنمية الثقافية.

٢ ـ ٨ ـ استيعاب العصر، أي التحديث في الاتجاهين: اتجاه التراث واتجاه العصر العلمي والتقني كشرطين لازمين لتكوين الثقافة الأصيلة المبدعة.

٢ ـ ٩ ـ الحوار على مستوى النّدية مع الثقافات الأخرى والسعي معها لاقرار القيم الانسانية.

شروط تحقيق الخطة

أن يتبنى القرار السياسي لدول المجلس الهدف الأساسي لخطط التنمية الثقافية ضمن الأهداف الاستراتيجية العامة للتنمية

الشاملة وهو اعداد الانسان فكرياً لمواجهة التحديات المحيطة به.

ويتمثل ذلك في التالي:

١ ـ العمل على وضع نظام دستوري لكل دولة من دول مجلس التعاون بحيث يتم فيه تحديد هيكل السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية وصلاحياتها واختصاصاتها.

٢ ـ التشريع السياسي للثقافة كحق لكل مواطن.

٣ ـ التشريع السياسي للممارسة الثقافية الحرة ورفع الرقابة عن الثقافة الوطنية.

٤ ـ تسخير أجهزة التنفيذ لترسيخ القيم الثقافية المتضمنة في هذه الخطة.

٥ ـ الاقرار بالمشاركة الشعبية من خلال المؤسسات.

٦ ـ أن توفر الدولة التمويل الاقتصادي الكافي لانجاح الخطة وتنفيذها بفعالية تحقق أهدافها.

٧ ـ اعداد المواطنين بمختلف الوسائل للتلقي الثقافي الصحيح.

وسائل تحقيق الخطة

١ ـ المؤسسات والأجهزة البشرية:

أ ـ إقامة المؤسسات وتوفير الأجهزة البشرية اللازمة للتنمية الثقافية وتوحيد الجهات المسؤولة عنها وتوحيد مكانها في الهرم الاداري فيما بين الدول وفي كل دولة على حدة والعناية باعداد العاملين بها.

ب ـ تشجيع قيام المؤسسات والجمعيات الثقافية في كل دولة وفيما بين دول المجلس من خلال الروابط المشتركة.

جـ ـ دمج أنشطة وفعاليات المؤسسات من رسمية وغير رسمية بشكل متكامل مع خطط التنمية الشاملة وإشراكها في القرار الثقافي.

٢ ـ المرافق والأدوات الثقافية:

أ ـ أن تنشىء الدولة وأن تشجع على إنشاء جميع أنواع المرافق الثقافية (أندية ـ مكتبات ـ مراكز تراث ـ مسارح ـ متاحف ـ معارض ـ قاعات ـ دور نشر وطباعة وتوزيع... الخ).

ب ـ توفير الأدوات واللوازم الثقافية حسب الحاجات المختلفة كالورقيات وأجهزة العرض والاستماع... الخ.

جـ ـ الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة كالقمر الصناعي والتلفزيون الموحد ومراكز المعلومات والتوثيق.

٣ ـ الصناعات الثقافية:

ايجاد الصناعات الثقافية اللازمة حسب الأولويات والجدوى الاقتصادية مع الأخذ بمبدأ التكامل العربي.

٤ ـ البحوث والدراسات:

إقامة مراكز الدراسات والبحوث الثقافية المشتركة ذات البعد التنموي لدراسة الخطط والبحث المستمر في تطويرها وجدواها.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

الايوبي، نزيه. **استراتيجيات التنمية في العالم الثالث**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

براهيمي، عبد الحميد. **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٤٢٦ ص.

التمار، عبد الوهاب. **الاصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**. الكويت: شركة كاظمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

الجلال، عبد العزيز. **تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل الى دراسة النظام التربوي**. (تحت الطبع)

الحمصي، محمود. **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة ازاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠. ٢٠٢ ص.

السعدون، جاسم. **مناخ الازمة وازمة المناخ**. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤.

عبد الرحمن، اسامة. **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٥. (سلسلة عالم المعرفة، ٥٧)

ــــ. **الثقافة بين الدوار والحصار**. الكويت: شركة كاظمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٥.

العروي، عبد الله. **ازمة المثقفين العرب: تقليدية ام تاريخية؟** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.

غلاب، عبد الكريم. **الثقافة والفكر**. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٦.

ــــ. **الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات**. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٧.

قرم، جورج. **التنمية المفقودة: دراسات في الازمة الحضارية والتنموية العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١. ٣٠٤ ص. (سلسلة السياسة والمجتمع)

الكواري، علي خليفة. **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١. (سلسلة عالم المعرفة، ٤٢)

محمود، زكي نجيب. **ثقافتنا في مواجهة العصر**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٦.

ــــ. **هذا العصر وثقافته**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٠. ٢٤٢ ص.

ــــ. **هموم المثقفين**. القاهرة: دار الشروق. ١٩٨١.

المملكة العربية السعودية. وزارة التخطيط. **خطة التنمية الرابعة: ١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ (١٩٨٥ - ١٩٩٠)**. [الرياض]: الوزارة،

١٤٠٥ هـ [١٩٨٥].
الموسى، علي موسى. مدى أهمية السياسة السكانية كمرتكز اولي ومصيري في التنمية. (تحت الطبع)
النوري، عبد الباقي. صناعة البتروكيماويات والاسمدة: الدورة الثالثة لأساسيات صناعة النفط والغاز. [د. م.]: منظمة الاوبك، ١٩٧٩.

دوريات

الجنحاني، الحبيب. «الثقافة العربية المعاصرة ومصير الوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩. ص ٢٥ ـ ٣٢.
سعيد، سيد. «الثقافة العربية بين الوحدة والتكامل.» المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩. ص ١٤٠ ـ ١٥٠.
عباس، احسان. «الاصالة في الثقافة القومية المعاصرة.» المستقبل العربي: السنة ٣، العدد ٢٥، آذار/ مارس ١٩٨١. ص ٦ ـ ١٩.
المنوفي، كمال. «الثقافة السياسية وازمة الديمقراطية في الوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة ٨، العدد ٨٠، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥. ص ٦٥ ـ ٧١.

ندوات، مؤتمرات

التنمية المستقلة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي

نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٧.
المعهد العربي للتخطيط (الكويت). أعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط، ١٩٧٧ - ١٩٧٨. الكويت: المعهد، ١٩٧٩.
ـــ. ـــ. الحلقة الثقافية الثالثة لعام ٧٩/ ١٩٨٠، حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات. الكويت: المعهد، ١٩٨١.
ـــ. ـــ. ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي، دمشق، ٩ - ٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٩. الكويت: المعهد، ١٩٧٩.

٢ - الاجنبية

Books

Chilcote, Ronad. *Theories of Comparative Politics*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1981.

Al-Ebraheem, Hassan. *Kuwait and the Gulf*. Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1984.

Ibrahim, Ibrahim (ed.). *Arab Resources: The Transformation of a Society* . Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies, 1983.

Keer, Malcom and Yassin El-Sayed. *Rich and Poor States in the Middle East*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1982.

Sayigh, Yusif. *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospects*. Oxford: Oxford University Press, 1982.

Papers

University of Oxford. Papers Presented to the Seminar: «The Gulf: Economics, Politics and Security.» 5-6 April 1984.

الدكتور اسامة عبد الرحمن

■ ولد عام ١٩٤٢، حصل على الماجستير في الادارة من جامعة منسوتا عام ١٩٦٦، ثم على الدكتوراه من الجامعة الأمريكية واشنطن في مطلع عام ١٩٧٠، وتدرج في السلك الأكاديمي في جامعة الرياض فحصل على درجة أستاذ مساعد ثم أستاذ مشارك ثم أخيراً أستاذ في عام ١٩٧٩

■ عمل عميداً لكلية التجارة ـ كلية العلوم الادارية ـ وكلية الدراسات العليا في جامعة الرياض، وعمل مستشاراً غير متفرغ في وزارة المالية والاقتصاد وديوان الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي

■ عمل أستاذاً زائراً خلال عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥في جامعة أكستر ببريطانيا، وهو عضو في عدة هيئات علمية

■ له اصدارات علمية وثقافية وشعرية عدة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس :٢٣١١٤مارابي .فاكسيميلي :٨٠٢٢٣٣